الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة العربي بن مهيدي – أم البواقي

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

أطروحة دكتوراه

القسم (الشعبة): العلوم الاقتصادية

التخصص: إقتصاد كمي

الإنفاق الحكومي وتأثيره على الإنفاق الاستهلاكي الخاص في الجزائر للفترة (1980- 2020)

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية تخصص إقتصاد كمي

من طرف الباحث: يونس عنانة

إشراف الأستاذ: د. محمد كريم قروف

نوقشت يوم 12 جوان 2022 أمام لجنة المناقشة المكونة من الأساتذة:

الإسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
أ.د. سعيدة حركات	أستاذ التعليم العالي	أم البواقي	رئيسا
د. محمد كريم قروف	أستاذ محاضر-أ-	أم البواقي	مشرفا
أ.د. وليد بشيشي	أستاذ التعليم العالي	قالمة	عضوا
د. نبيلة باديس	أستاذ محاضر -أ-	خنشلة	عضوا
د. توفيق حناشي	أستاذ محاضر -أ-	تبسة	عضوا
د. فاتح لقوقي	أستاذ محاضر -أ-	أم البواقي	عضوا

السنة الجامعية: 2022/2021

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة العربي بن مهيدي – أم البواقي

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

أطروحة دكتوراه

القسم (الشعبة): العلوم الاقتصادية

التخصص: إقتصاد كمي

الإنفاق الحكومي وتأثيره على الإنفاق الاستهلاكي الخاص في الجزائر للفترة (1980- 2020)

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية تخصص إقتصاد كمي

من طرف الباحث: يونس عنانة

إشراف الأستاذ: د. محمد كريم قروف

نوقشت يوم 12 جوان 2022 أمام لجنة المناقشة المكونة من الأساتذة:

الإسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
أ.د. سعيدة حركات	أستاذ التعليم العالي	أم البواقي	رئيسا
د. محمد كريم قروف	أستاذ محاضر-أ-	أم البواقي	مشرفا
أ.د. وليد بشيشي	أستاذ التعليم العالي	قالمة	عضوا
د. نبيلة باديس	أستاذ محاضر -أ-	خنشلة	عضوا
د. توفيق حناشي	أستاذ محاضر -أ-	تبسة	عضوا
د. فاتح لقوقي	أستاذ محاضر -أ-	أم البواقي	عضوا

السنة الجامعية: 2022/2021

الإهداء

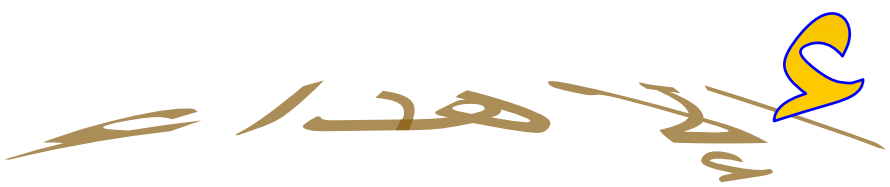

إهـــــداء

" رب أوزعني أن اشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي وأن أعمل صالحا ترضاه وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين " سورة النمل- الآية 19-

إلى أعز ما أملك في الوجود وأبر الناس بصحبتي
إلى الذين تعجز الكلمات عن الوفاء بحقهما وأقف عاجز عن رد جميلهما.
إلى من تحملا الشقاء يسرا، منبع الحنان والحب، ومثلي الأعلى في الحياة
إلى اللذين كانا سببا في وجودي وتربيتي وتعليمي

إلى من كان دعاؤهما مصباحا أنار لي دروب الحياة: الوالدين الكريمين."أبـي وأمـي".

أطال الله في عمرهما.
إلى الورد المتفتح أنار الله دربه، إلى أخي العزيز:**" إدريـس"**.

إلى أجمل ثلاث زهرات في بستان قلبي، إلى أخواتي **" روقية، سلسبيل، والصغيرة ساجدة"**

وإلى زوجتي وحياتي **أحلام بوبيدي** التي كانت سندي طيلة هاته الفترة.

إلى جدي وجدتي شفاهم الله وعافاهم وأطال الله في عمرهما.
إلى جميع أبنائهم وبناتهم دون استثناءإلى كل أفراد العائلة الكريمة من أعمام، عمات، خالات، أخوال.

إلى رمز الصداقة والأخوة: أصدقائي وزملائي

إلى كل طلبة كلية العلوم الاقتصادية بصفة عامة وتخصص "اقتصاد كمي" بصفة خاصة كل باسمه.

إلى أساتذتي الكرام أخصهم بجزيل الشكر.

إلى كل من ساعدني ولو بكلمة طيبة جزآهم الله كل خير.

يـونـــس

الشكر والعرفان

رلشكر و العرفان

نحمد الله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير، الحي القيوم الذي لا يموت،

وصل اللهم وسلم على سيدنا محمد خاتم النبيين وإمام المرسلين إلى يوم الدين أما بعد:

يقال "لا يشكر الله من لا يشكر الناس" رواه أحمد وأبوا داود والبخاري في الأدب المفرد.

حديث صحيح

فبهذا نتقدم بجزيل الشكر والعرفان للأستاذ المشرف:

الدكتور: " محمد كريم قروف" على نصائحه وتوجيهاته القيمة وإرشاداته الصائبة التي لم يبخل بها علينا في إنجاز أطروحة الدكتوراه فلك مني أجمل التحية وأعظم تقدير، كما لا يفوتني أن أتقدم به إلى السادة أعضاء اللجنة على قبولهم مناقشة هذه الأطروحة؛

إلى أبي الحبيب أدامه الله لنا وإلى أمي الحبيبة أطالها الله في عمرها؛

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من ساعدني في هذا العمل من أساتذة وخاصة الأستاذة فضيلة شيروف التي ساندتني كثيرا في هذه الفترة وأعطتني الدعم المعنوي من خلال نصائحها وإرشاداتها وكذلك زملائي في الدراسة؛

إلى كل هؤلاء نتقدم بالشكر الجزيل والامتنان، وفي الأخير نسأل الله أن يجعلنا ممن يكثرون ذكره فينالون فضله ويحفظون أمره وأن يغمر قلوبنا بمحبته ويرضى عنا.

يونس

Parisnajd.com

فهرس المحتويات

فـــــهرس المـــــــحتويات

الإهداء.....	–
الشكر والعرفان.....	–
الفهرس.....	ا
قائمة الأشكال.....	VIII
قائمة الجداول.....	IX
قائمة الملاحق.....	X
المقدمة العامة.....	(أ– هـ)
الفصل الأول: المفاهيم الأساسية حول الإنفاق الحكومي والإنفاق الاستهلاكي الخاص	(2 – 55)
تمهيد الفصل الأول	2
المبحث الأول: ماهية الإنفاق الحكومي	3
المطلب الأول: تعريف الإنفاق الحكومي وأهم مبرراته	3
1– تعريف الإنفاق الحكومي	3
2– مبررات الإنفاق الحكومي	4
2–1– إخفاق السوق	6
2–2– مخاطرة أو حجم المشروع	7
المطلب الثاني: ضوابط ومحددات الإنفاق الحكومي	8
1– ضوابط الإنفاق الحكومي	8
1–1– ضابط المنفعة	8
1–2– ضابط العقلانية الاقتصادية	9
1–3– ضابط المرونة	12
1–4– ضابط الإنتاجية	12
1–5– ضابط العدالة	12
2– محددات الإنفاق الحكومي	14
2–1– دور الدولة	14
2–2– المقدرة المالية القومية	15
2–3– مستوى النشاط الاقتصادي	15
2–4– المنفعة الجماعية	16

فـــــهرس المـــــــحتويات

المطلب الثالث: أنواع وتصنيفات الإنفاق الحكومي	16
1- أنواع الإنفاق الحكومي	17
1-1- من حيث دورية النفقة	17
1-2- من حيث غرض النفقة (تقسيم وظيفي للنفقات العامة)	18
1-3- من حيث طبيعة النفقة	19
2- تصنيفات الإنفاق الحكومي	20
2-1- معيار التأثير في الدخل الوطني	20
2-2- معيار الجهة الموجهة إليها الإنفاق الحكومي	22
المطلب الرابع: أثار الإنفاق الحكومي وخصائصه	23
1- أثار الإنفاق الحكومي	23
1-1- أثر الإنفاق العام المباشر على الاستهلاك والاستثمار	23
1-2- الأثر المباشر للإنفاق العام على الناتج القومي	24
1-3- الأثر الغير المباشر للإنفاق العام على الناتج والاستهلاك القومي	25
1-4- أثر الإنفاق العام المباشر في توزيع الدخل القومي	25
1-5- أثر النفقات العامة على الأسعار	26
1-6- أثر النفقات العامة على حجم العمالة والادخار	26
1-7- أثر النفقات العامة على ميزان المدفوعات	27
2- خصائص الإنفاق الحكومي	27
2-1- الشكل النقدي للنفقة العامة	27
2-2- صدور النفقة العامة عن الدولة أو عن أحد تنظيماتها	28
2-3- الهدف من النفقة العامة هو المنفعة العامة	29
المبحث الثاني: ماهية الإنفاق الاستهلاكي الخاص	29
المطلب الأول: مفاهيم عامة حول الاستهلاك	29
1- تعريف الاستهلاك	29
2- أنواع الاستهلاك	30
2-1- حسب الغرض من الاستهلاك	30
2-2- حسب الجهة المستخدمة	31
2-3- حسب مصدر السلع والخدمات المستهلكة	31

فـــــهرس المـــــــحتويات

2-4- حسب نوعية الشيء المستهلك	31
3- محددات الاستهلاك	31
3-1- الدخل المتاح	31
3-2- المستوى العام لأسعار	32
3-3- توزيع المداخل	33
3-4- الثروة	33
4- دالة الاستهلاك	33
4-1- اشتقاق دالة الاستهلاك	34
4-2- العلاقة بين الميل الحدي للاستهلاك والميل المتوسط للاستهلاك	34
المطلب الثاني: نظريات الاستهلاك	35
1- قوانين أنجل ونظرية الدخل المطلق	35
1-1- قوانين انجل	35
1-2- نظرية الدخل المطلق	36
2- نظرية الدخل النسبي ونظرية دورة الحياة	38
2-1-نظرية الدخل النسبي	38
2-2- نظرية دورة الحياة	38
3- نظرية براون (BRAWN) ونظرية الدخل الدائم لميتون فريدمان (M.Friedman) ونظرية كالدور(KALDOR)	39
3-1- نظرية براون (BRAWN)	39
3-2- نظرية الدخل الدائم لميتون فريدمان (M.Friedman)	39
3-3- نظرية كالدور(KALDOR)	40
4- سلوك المستهلك	40
4-1- تعريف المستهلك	40
4-2- تعريف سلوك المستهلك	41
4-3- أنواع سلوك المستهلك	41
4-4- المجتمع الاستهلاكي	43
4-5- قرار المستهلك	43
4-6- أهمية دراسة سلوك المستهلك	43
المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في الاستهلاك	44

فـــــهرس المـــــــحتويات

1- العوامل الشخصية	44
2- العوامل الاقتصادية	44
3- العوامل الموضوعية	46
المطلب الرابع: الإنفاق الاستهلاكي العائلي والعوامل المؤثرة فيه	47
1- تعريف الاستهلاك العائلي	47
2- تعريف الدخل العائلي	51
3- العوامل المؤثرة على الاستهلاك العائلي	53
خلاصة الفصل	55
الفصل الثاني: عرض وتحليل الدراسات السابقة في مجال البحث	(87 – 57)
تمهيد الفصل الثاني	57
المبحث الأول: الدراسات السابقة باللغة العربية والإنجليزية	58
المطلب الأول: الدراسات السابقة باللغة العربية	58
المطلب الثاني: الدراسات السابقة باللغة الإنجليزية	81
المبحث الثاني: التعليق على الدراسات السابقة	84
المطلب الأول: أهم ما تناولته الدراسات السابقة	84
المطلب الثاني: ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة	85
خلاصة الفصل	87
الفصل الثالث: العلاقة بين متغيرات الدراسة	(103 – 89)
تمهيد الفصل الثالث	89
المبحث الأول: التضخم في النظرية الإقتصادية وعلاقته بالإنفاق الاستهلاكي الخاص	90
المطلب الأول: ماهية التضخم وأسبابه	90
1- تعريف التضخم	90
2-أسباب التضخم	91
3- أنواع التضخم	92
المطلب الثاني: آثار التضخم وأهم السياسات المنتهجة في مكافحة التضخم وعلاقته بالإنفاق الاستهلاكي الخاص	94
1- آثار التضخم	94
1-1- أثر التضخم على توزيع الدخل وأثر التضخم على ثروة الفردوأثر التضخم على	94

فـــــهرس المـــــــحتويات

الادخار القومي	
1-2- أثر التضخم على الاستثمار وعلى احتياطي العملات الأجنبية وميزان المدفوعات	95
2- السياسات المنتهجة في مكافحة التضخم وعلاقته بالإنفاق الاستهلاكي الخاص	96
2- 1- السياسات المنتهجة في مكافحة التضخم	96
2-2- علاقة الاستهلاك الخاص بمعدل التضخم في الجزائر	97
المبحث الثاني: معدلات التوظيف والإيرادات الحكومية غير النفطية وعلاقتة بالإنفاق الإستهلاكي الخاص	98
المطلب الأول: ماهية معدلات التوظيف (التشغيل) وعلاقته بالإنفاق الإستهلاكي الخاص	98
1- ماهية معدلات التوظيف (التشغيل)	98
1-1- تعريف معدلات التوظيف	98
1-2- أهداف معدلات التوظيف	98
1-3- أبعاد معدلات التوظيف	99
1-4- أنواع معدلات التوظيف (التشغيل)	99
2- علاقة الإنفاق الإستهلاكي الخاص بمعدلات التوظيف	99
المطلب الثاني: ماهية الإيرادات الحكومية غير النفطية وعلاقتها بالإنفاق الإستهلاكي الخاص	100
1-ماهية الإيرادات الحكومية غير النفطية	100
1-1- تعريف الإيرادات الحكومية غير النفطية (الجباية العادية)	100
1-2- أنواع الضرائب من الإيرادات الحكومية غير النفطية	100
1-3- أهداف الإيرادات الحكومية غير النفطية	101
2- الإيرادات الحكومية غير النفطية وعلاقتها بالإنفاق الإستهلاكي الخاص	102
خلاصة الفصل	103
الفصل الرابع: دراسة أثر الإنفاق الحكومي على الإنفاق الاستهلاكي الخاص في الجزائر بالفترة1980/2020	(105 -145)
تمهيد الفصل الرابع	105
المبحث الأول: منهجية الدراسة القياسية المستخدمة	106
المطلب الأول: تحديد متغيرات النموذج وبيانات الدراسة	106
1- دراسة وصفية لمتغيرات الدراسة	106

فـــــهرس المـــــــحتويات

2- مصادر جمع بيانات الدراسة القياسية	106
المطلب الثاني: إختبار إستقرارية السلاسل الزمنية	107
1-إختبارات ديكي فوللر	107
2- إختبار فيليبس وبيرون	108
3- إختبارKPSS	109
المطلب الثالث: مفاهيم أساسية حول منهجية (ARDL) والتكامل المشترك	110
1- التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ	110
2- مميزات منهجية ARDL	111
3- منهج الحدود لإختبار التكامل المشترك	112
المبحث الثاني: تطور تدفقات متغيرات الدراسة في الجزائر للفترة 2020/1980	114
المطلب الأول: تطور تدفقات الإنفاق الحكومي G والإيرادات الحكومية غير النفطية Rفي الجزائر للفترة 2020/1980	114
1- تطور تدفقات الإنفاق الحكومي G في الجزائر للفترة 2020/1980	114
2- تطور تدفقات الإيرادات الحكومية غير النفطية R في الجزائر للفترة 2020/1980	118
المطلب الثاني: تطور تدفقات معدل التضخمINF ومعدلات التوظيف EMP في الجزائر للفترة 2020/1980	121
1- تطور تدفقات معدل التضخمINF في الجزائر للفترة 2020/1980	121
2- تطور تدفقات معدلات التوظيف EMPفي الجزائر للفترة 2020/1980	125
المطلب الثالث: تطور تدفقات الإنفاق الاستهلاكي النهائي الحقيقي الخاص CPRفي الجزائر للفترة 2020/1980	129
المبحث الثالث: الدراسة القياسية لأثر الإنفاق الحكومي على الإنفاق الاستهلاكي الخاص في الجزائر للفترة 2020/1980	133
المطلب الأول: اختبار استقرارية السلاسل الزمنية	133
المطلب الثاني: تحديد فترات الإبطاء الزمني ونتائج اختبار الحدود للتكامل المشترك The Bound Test Approach to Co-intégration	134
المطلب الثالث: تقدير نموذج الدراسة باستخدام التكامل المشترك للفجوات الزمنية المبطئة ARDL واختبار صلاحيته النموذج.	136
المطلب الرابع: تقدير نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة قصيرة وطويلة المدىوفقا لنموذج ARDL وإختبار الاستقرار الهيكلي	140

فـــــهرس المـــــحتويات

خلاصة الفصل الرابع	145
الخاتمة العامة.....	147
قائمة المراجع.....	153
الملخص..... ..	-

فهرس المحتويات

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
1-4	**تطور الإنفاق الحكومي الخاص في الجزائر للفترة 1980 إلى 2020**	116
2-4	**تطور الإيرادات الحكومية غير النفطية في الجزائر للفترة 1980 إلى 2020**	120
3-4	**تطور معدل التضخم في الجزائر للفترة 1980 إلى 2020**	123
4-4	**تطور معدلات التوظيف في الجزائر للفترة 1980 إلى 2020**	127
5-4	**تطور الإنفاق الاستهلاكي النهائي الحقيقي الخاص في الجزائر للفترة 1980 إلى 2020**	131
6-4	**فترات التباطؤ المثلى لنموذج ARDL**	134
7-4	**نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي**	139
8-4	**المجموع التراكمي لتكرار البواقي والمجموع التراكمي لتكرار مربع البواقي**	144-143

قائمة الجداول

قــائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
1-4	بيانات الإنفاق الحكوميG في الجزائر للفترة 2020/1980	115
2-4	بيانات الإيرادات الحكومية غير النفطية R في الجزائر للفترة 2020/1980	119
3-4	بيانات معدل التضخم INF في الجزائر للفترة 2020/1980	122
4-4	بيانات معدلات التوظيف EMP في الجزائر للفترة 2020/1980	126
5-4	بيانات الإنفاق الاستهلاكي النهائي الحقيقي الخاص CPR في الجزائر للفترة 2020/1980	130
6-4	نتائج اختبار فليبس-بيرون	133
7-4	نتائج اختبار للتكامل المشترك باستخدام منهجية الحدود (The Bound Test)	135
8-4	تقدير انحدار التكامل المشترك باستخدام لنموذجARDL	137
9-4	نتائج اختبارات الارتباط الذاتي	138
10-4	نتائج اختبارات عدم تجانس التباين	138
11-4	تقدير نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة قصيرة الأجل	140
12-4	تقدير علاقة طويلة الأجل	142

املاء
محمد حق

الملحق رقم 01: جدول يوضح بيانات الإنفاق الحكومي G في الجزائر للفترة 2020/1980.

السنة	الإنفاق الحكومي
1980	44,016
1981	57,655
1982	72,445
1983	84,825
1984	91,598
1985	99,841
1986	101,817
1987	103,977
1988	119,7
1989	124,5
1990	136
1991	232,8
1992	420,131
1993	476,627
1994	577,603
1995	759,617
1996	883,3
1997	940,9
1998	970,7
1999	1034,4
2000	1199.91
2001	1471,78
2002	1540,94
2003	1730,92
2004	1860,03
2005	2105,08
2006	2543,35
2007	3194,91
2008	4188,4
2009	4199,68
2010	4657,62
2011	5853,569
2012	7058,173
2013	6024,131
2014	6995,769
2015	7746,214
2016	7784,18
2017	6883,214
2018	8627,778
2019	8557,2
2020	7372,7
/	

المصدر: إعتماد الباحث على قاعدة بيانات الديوان الوطني للإحصائيات ONS الوحدة: مليار دينار

الملحق رقم 02: جدول يوضح بيانات الإيرادات الحكومية غير النفطية R في الجزائر للفترة 2020/1980

السنة	الإيرادات الحكومية غير النفطية
1980	20,3
1981	25,7
1982	27,9
1983	40,1
1984	46,96
1985	46,99
1986	52,6
1987	58,2
1988	58,1
1989	64,5
1990	76,3
1991	87,4
1992	118
1993	134,7
1994	255
1995	275,6
1996	329,2
1997	334,1
1998	348,7
1999	358,4
2000	404,9

السنة	الإيرادات الحكومية غير النفطية
2001	549,1
2002	660,5
2003	689,5
2004	744,2
2005	814,9
2006	925,9
2007	976,1
2008	1187,1
2009	1348,4
2010	1572,9
2011	1960,4
2012	2284,9
2013	2279,4
2014	2350
2015	2829,6
2016	3329,1
2017	3920,9
2018	3964,3
2019	3793,4
2020	4089,4
/	

المصدر: إعتماد الباحث على قاعدة بيانات الديوان الوطني للإحصائيات ONS الوحدة: مليار دينار

الملحق رقم 03: جدول يوضح بيانات معدل التضخمINF في الجزائر للفترة 2020/1980

السنة	معدل التضخم	السنة	معدل التضخم
1980	9,52	2001	4,2
1981	14,65	2002	1,43
1982	6,54	2003	4,3
1983	5,97	2004	4
1984	8,12	2005	1,4
1985	10,5	2006	2,31
1986	12,4	2007	3,7
1987	7,4	2008	4,9
1988	5,9	2009	5,74
1989	9,3	2010	3,91
1990	17,88	2011	4,52
1991	25,9	2012	8,93
1992	31,68	2013	3,3
1993	20,52	2014	2,9
1994	29,05	2015	4,8
1995	29,75	2016	6,4
1996	18,96	2017	5,6
1997	5,7	2018	4,3
1998	5,13	2019	1,95
1999	2,6	2020	2,41
2000	0,3	/	

المصدر: إعتماد الباحث على قاعدة بيانات الديوان الوطني للإحصائيات ONS الوحدة: مليار دينار

الملحق رقم 04: جدول يوضح بيانات معدلات التوظيف EMP في الجزائر للفترة 2020/1980

السنة	معدلات التوظيف	السنة	معدلات التوظيف
1980	17,88	2001	72,7
1981	18,57	2002	74,06
1982	18,66	2003	76,28
1983	17,34	2004	82,35
1984	16,97	2005	84,74
1985	77	2006	87,73
1986	77,1	2007	86,21
1987	77,47	2008	88,7
1988	79,94	2009	89,83
1989	79,6	2010	90
1990	80,3	2011	90,04
1991	78,8	2012	89
1992	76,2	2013	90,2
1993	76,85	2014	89,4
1994	75,64	2015	88,79
1995	71,9	2016	89,5
1996	72,01	2017	88,29
1997	73,59	2018	89,57
1998	71,98	2019	37,51
1999	70,75	2020	35,13
2000	71,11	/	

المصدر: إعتماد الباحث على قاعدة بيانات الديوان الوطني للإحصائيات ONS الوحدة: مليار دينار

الملحق رقم 05: جدول يوضح بيانات الإنفاق الاستهلاكي النهائي الحقيقي الخاص CPR في الجزائر للفترة 2020/1980.

السنة	الإنفاق الاستهلاكي النهائي الحقيقي الخاص
1980	92,5
1981	113,5
1982	126,2
1983	140,9
1984	178,2
1985	199,8
1986	229,9
1987	247,9
1988	277,7
1989	237,8
1990	305
1991	410
1992	538,8
1993	639
1994	626,7
1995	1103
1996	1319,4
1997	1411,7
1998	1531,5
1999	1642,3
2000	1684,9

السنة	الإنفاق الاستهلاكي النهائي الحقيقي الخاص
2001	1817,3
2002	1955,2
2003	2090,6
2004	2333,2
2005	2510,4
2006	2647
2007	2908,9
2008	3274,3
2009	3677,6
2010	4043,1
2011	4475,5
2012	5123,9
2013	5674,4
2014	6162,7
2015	6745,3
2016	7330,5
2017	7913,2
2018	8441,5
2019	12348,2
2020	12556,7
/	

المصدر: إعتماد الباحث على قاعدة بيانات الديوان الوطني للإحصائيات ONS الوحدة: مليار دينار

الملحق رقم 06: جدول يوضح نتائج اختبار فليبس–بيرون

UNIT ROOT TEST TABLE (PP)

	At Level					
		LCPR	LG	LR	EMP	INF
With Con...	t-Statistic	-1.2503	-1.9551	-1.5337	-2.3303	-1.9290
	Prob.	***0.6430***	***0.3048***	***0.5065***	***0.1678***	***0.3161***
		n0	n0	n0	n0	n0
With Con...	t-Statistic	-1.8856	-0.5775	-1.6243	-1.1686	-2.3176
	Prob.	***0.6433***	***0.9750***	***0.7654***	***0.9035***	***0.4152***
		n0	n0	n0	n0	n0
Without C...	t-Statistic	5.9340	3.3895	4.7689	-0.4567	-1.3931
	Prob.	***1.0000***	***0.9997***	***1.0000***	***0.5109***	***0.1496***
		n0	n0	n0	n0	n0
	At First Difference					
		d(LCPR)	d(LG)	d(LR)	d(EMP)	d(INF)
With Con...	t-Statistic	-6.5197	-4.2171	-5.8429	-6.0153	-5.8005
	Prob.	***0.0000***	***0.0020***	***0.0000***	***0.0000***	***0.0000***
		***	***	***	***	***
With Con...	t-Statistic	-6.5374	-4.5126	-5.9620	-6.7421	-5.7107
	Prob.	***0.0000***	***0.0046***	***0.0001***	***0.0000***	***0.0002***
		***	***	***	***	***
Without C...	t-Statistic	-3.6295	-3.0775	-3.2852	-6.0896	-5.8564
	Prob.	***0.0006***	***0.0030***	***0.0016***	***0.0000***	***0.0000***
		***	***	***	***	***

المصدر: إعتماد الباحث على مخرجات Eviews10

الملحق رقم 07: يوضح فترات التباطؤ المثلى لنموذج ARDL

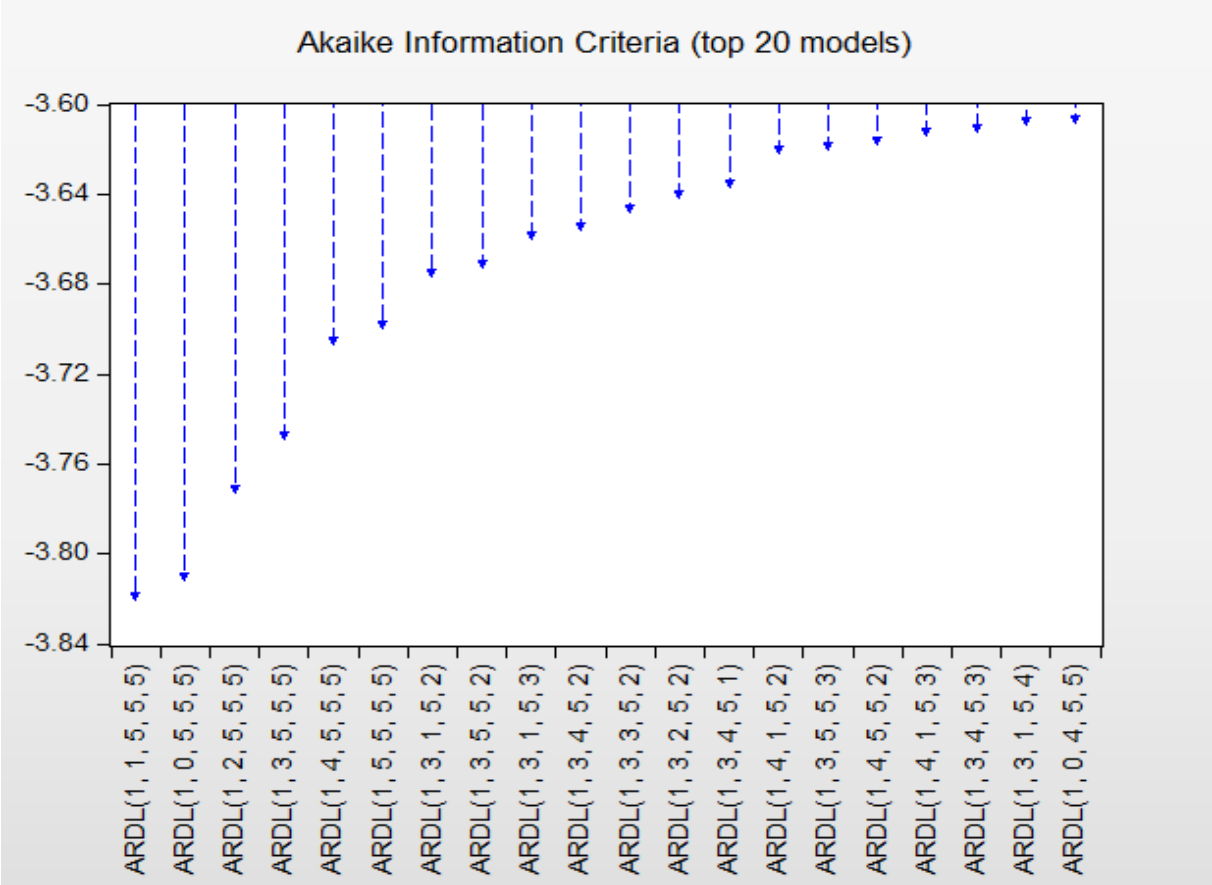

المصدر: إعتماد الباحث على مخرجات Eviews10

الملحق رقم 08: نتائج اختبار للتكامل المشترك باستخدام منهجية الحدود(The Bound Test)

F-Bounds Test			Null Hypothesis: No levels relationship	
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	8.365176	10%	2.2	3.09
k	4	5%	2.56	3.49
		2.5%	2.88	3.87
		1%	3.29	4.37
Actual Sample Size	36		Finite Sample: n=40	
		10%	2.427	3.395
		5%	2.893	4
		1%	3.967	5.455
			Finite Sample: n=35	
		10%	2.46	3.46
		5%	2.947	4.088
		1%	4.093	5.532

المصدر: إعتماد الباحث على مخرجات Eviews10

الملحق رقم 09: تقدير انحدار التكامل المشترك باستخدام لنموذجARDL

Dependent Variable: LCPR
Method: ARDL
Date: 02/12/21 Time: 10:15
Sample (adjusted): 1985 2020
Included observations: 36 after adjustments
Maximum dependent lags: 1 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (5 lags, automatic): LG LR EMP INF
Fixed regressors: C
Number of models evalulated: 1296
Selected Model: ARDL(1, 1, 5, 5, 5)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
LCPR(-1)	0.309132	0.117500	2.630902	0.0198
LG	0.238305	0.055875	4.264953	0.0008
LG(-1)	-0.067713	0.070500	-0.960471	0.3531
LR	-0.034714	0.105405	-0.329341	0.7468
LR(-1)	0.315874	0.108604	2.908501	0.0114
LR(-2)	0.049261	0.110622	0.445305	0.6629
LR(-3)	0.032433	0.098263	0.330068	0.7462
LR(-4)	0.222934	0.092466	2.410985	0.0302
LR(-5)	-0.181325	0.083650	-2.167657	0.0479
EMP	-0.005909	0.000666	-8.878430	0.0000
EMP(-1)	0.001064	0.000707	1.505041	0.1545
EMP(-2)	-0.000807	0.000892	-0.905645	0.3804
EMP(-3)	0.002164	0.000968	2.235047	0.0422
EMP(-4)	-0.003420	0.000865	-3.952700	0.0014
EMP(-5)	0.003121	0.000826	3.779073	0.0020
INF	-0.000510	0.003080	-0.165712	0.8708
INF(-1)	0.010086	0.002936	3.434718	0.0040
INF(-2)	-0.009700	0.002905	-3.338704	0.0049
INF(-3)	0.003956	0.002770	1.428226	0.1752
INF(-4)	-0.003442	0.002417	-1.424363	0.1762
INF(-5)	0.004700	0.001720	2.733259	0.0162
C	1.737843	0.295249	5.886023	0.0000

R-squared	0.999741	Mean dependent var	7.488077
Adjusted R-squared	0.999353	S.D. dependent var	1.226456
S.E. of regression	0.031208	Akaike info criterion	-3.818544
Sum squared resid	0.013635	Schwarz criterion	-2.850838
Log likelihood	90.73380	Hannan-Quinn criter.	-3.480789
F-statistic	2573.460	Durbin-Watson stat	2.272602
Prob(F-statistic)	0.000000		

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

المصدر: إعتماد الباحث على مخرجات Eviews10

الملحق رقم 10: نتائج اختبارات الارتباط الذاتي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.573902	Prob. F(2,12)	0.5781
Obs*R-squared	3.142804	Prob. Chi-Square(2)	0.2078

المصدر: إعتماد الباحث على مخرجات Eviews10

الملحق رقم 11: نتائج اختبارات عدم تجانس التباين

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	0.671012	Prob. F(21,14)	0.8014
Obs*R-squared	18.05848	Prob. Chi-Square(21)	0.6453
Scaled explained SS	2.921262	Prob. Chi-Square(21)	1.0000

المصدر: إعتماد الباحث على مخرجات Eviews10

الملحق رقم 12: نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي

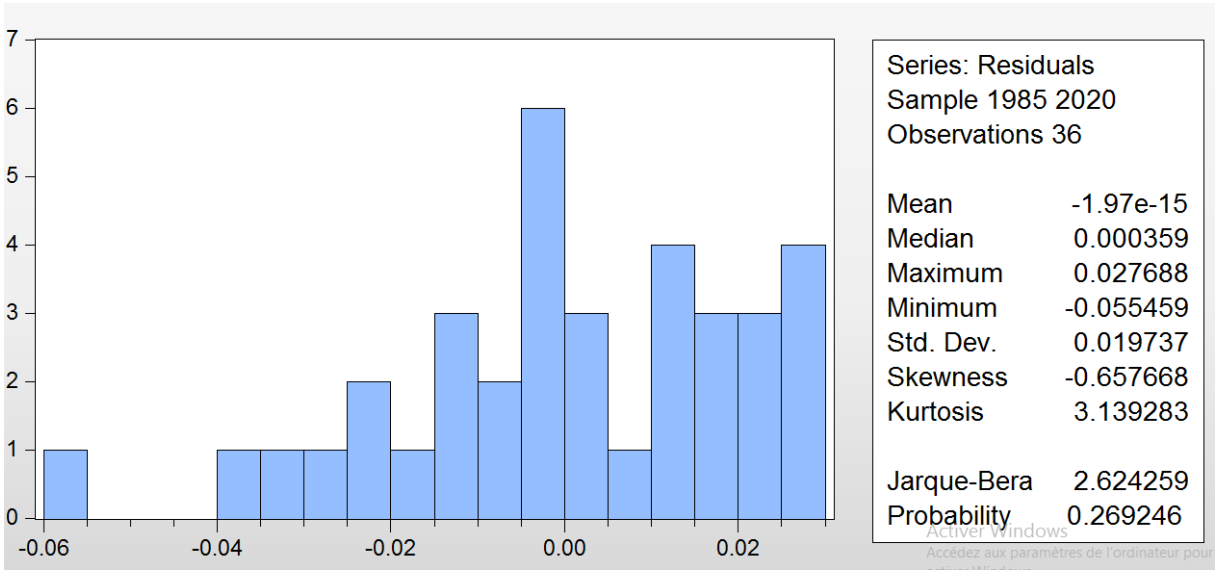

المصدر: إعتماد الباحث على مخرجات Eviews10

الملحق رقم 13: تقدير نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة قصيرة الأجل

ARDL Error Correction Regression
Dependent Variable: D(LCPR)
Selected Model: ARDL(1, 1, 5, 5, 5)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 02/12/21 Time: 10:17
Sample: 1980 2020
Included observations: 36

ECM Regression
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LG)	0.238305	0.039508	6.031748	0.0000
D(LR)	-0.034714	0.052374	-0.662814	0.5182
D(LR(-1))	-0.123304	0.073897	-1.668580	0.1174
D(LR(-2))	-0.074043	0.060360	-1.226687	0.2402
D(LR(-3))	-0.041610	0.057660	-0.721633	0.4824
D(LR(-4))	0.181325	0.050890	3.563060	0.0031
D(EMP)	-0.005909	0.000447	-13.22674	0.0000
D(EMP(-1))	-0.001057	0.000371	-2.851282	0.0128
D(EMP(-2))	-0.001865	0.000542	-3.440559	0.0040
D(EMP(-3))	0.000299	0.000495	0.604867	0.5549
D(EMP(-4))	-0.003121	0.000484	-6.450675	0.0000
D(INF)	-0.000510	0.001693	-0.301499	0.7675
D(INF(-1))	0.004486	0.001755	2.555821	0.0229
D(INF(-2))	-0.005214	0.001493	-3.491473	0.0036
D(INF(-3))	-0.001258	0.001284	-0.980023	0.3437
D(INF(-4))	-0.004700	0.001271	-3.697471	0.0024
CointEq(-1)*	-0.690868	0.083708	-8.253268	0.0000

R-squared	0.972260	Mean dependent var	0.118197
Adjusted R-squared	0.948899	S.D. dependent var	0.118505
S.E. of regression	0.026789	Akaike info criterion	-4.096322
Sum squared resid	0.013635	Schwarz criterion	-3.348549
Log likelihood	90.73380	Hannan-Quinn criter.	-3.835329
Durbin-Watson stat	2.272602		

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

المصدر: إعتماد الباحث على مخرجات Eviews10

الملحق رقم 14: تقدير علاقة طويلة الأجل

Levels Equation
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LG	0.246923	0.068786	3.589746	0.0030
LR	0.585442	0.068799	8.509505	0.0000
EMP	-0.005482	0.001341	-4.087911	0.0011
INF	0.007367	0.003295	2.236047	0.0421
C	2.515447	0.113881	22.08834	0.0000

EC = LCPR - (0.2469*LG + 0.5854*LR -0.0055*EMP + 0.0074*INF + 2.5154)

المصدر: إعتماد الباحث على مخرجات Eviews10

الملحق رقم 15: المجموع التراكمي لتكرار البواقي و المجموع التراكمي لتكرار مربع البواقي

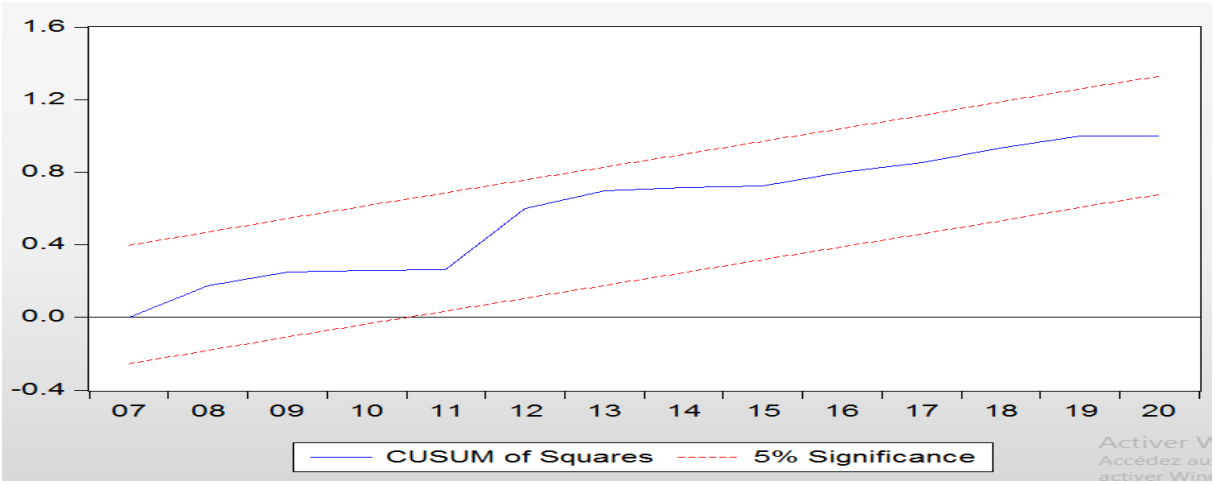

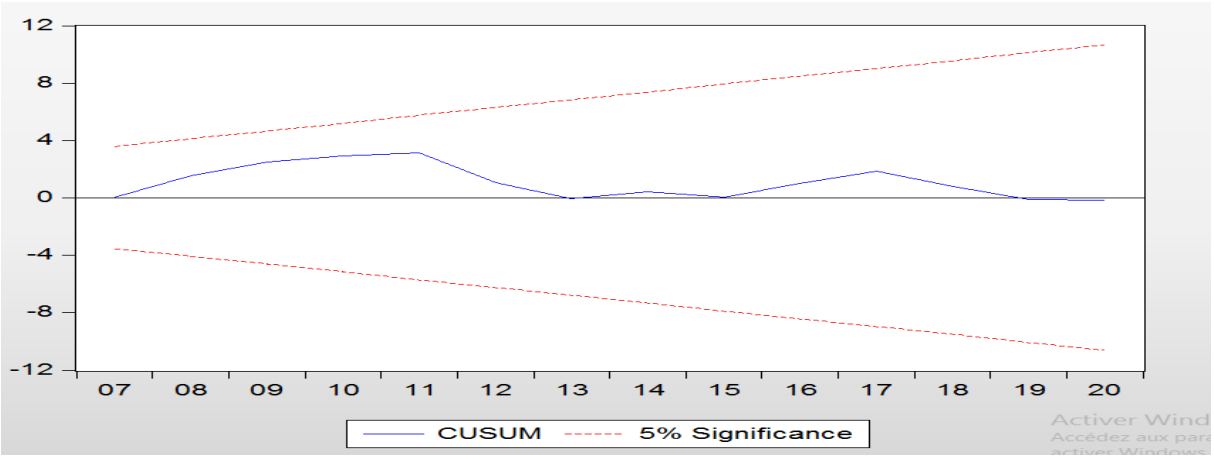

المصدر: إعتماد الباحث على مخرجات Eviews10

المقدمة العامة

يعتبر موضوع الاستهلاك من أهم المواضيع الاقتصادية التي لقيت تركيزاً كبيراً في التحاليل والدراسات الاقتصادية، نظرا لما يمثله هذا المتغير من أهمية على مستوى الاقتصاد الوطني من جهة وارتباطه بالنشاط الاقتصادي لكل أفراد المجتمع من جهة أخرى، ويلعب الاستهلاك دوراً هاماً في ترقية الاقتصاد ونموه. إذ يعد الهدف الرئيسي للنشاط الاقتصادي وهو من العوامل الأساسية المحركة للإنتاج.

يمثل الإنفاق الاستهلاكي الخاص للقطاع العائلي الجزء الأكبر والأهم من الإنفاق الكلي، حيث يشكل في معظم إقتصاديات الدول وبالأخص النامية منها الجانب الأكبر من حجم هذا الإنفاق، ويعتبر استهلاك العائلات من أهم حلقات الدورة الاقتصادية وأحد المواضيع المركبة ذات الأولوية القصوى للمؤسسات الحكومية التي يبقى هدفها إشباع الحاجات الخاصة للمجتمع.

كما أن الإنفاق الحكومي هو أداة مهمة من أدوات السياسة المالية. والتي تتدخل من خلالها الدولة بفعالية في تعديل الاختلالات التي تحدث على مستوى التوازنات الكلية للإقتصاد، وبالتالي تعتبر النفقات الحكومية متغيراً حاسماً في الحياة الاقتصادية والاجتماعية للأفراد والحكومات على حد السواء. وبالنظر لأهمية الإنفاق الاستهلاكي بنوعيه الحكومي والخاص، فقد إنصب اهتمام الاقتصاديين على كيفية صياغة دالة أكثر دقة للاستهلاك. يتم ضمنها إبراز نوع وقوة العلاقة الموجودة بين الإنفاق الحكومي والاستهلاك الخاص، بمعنى أخر إمكانية أن يكون الإنفاق أو الاستهلاك الحكومي بديل أم مكمل للاستهلاك الخاص.

ومن هذا المنطلق، نسعى ضمن هذا الموضوع معرفة مدى تأثير الإنفاق الحكومي على الإنفاق الاستهلاكي الخاص في الجزائر. أي معرفة مدى تأثر الإنفاق الاستهلاكي الخاص بالصدمات للإنفاق الحكومي المحلي، وهذا إلى جانب الصدمات للمتغيرات الأخرى. وهو ما يجرنا بطريقة غير مباشرة نحو تحديد طبيعة العلاقة بينهما، معنى ذلك يمكن أن نتبين فيما إذا كان الإنفاق الحكومي في الاقتصاد الجزائري يؤثر تأثيراً موجباً أو سالبا على الاستهلاك الخاص.

أولا- السؤال الرئيسي

ما مدى تأثر الإنفاق الاستهلاكي الخاص بالإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة (1980-2020)؟

ومن أجل معالجة الإشكالية التالية ارتأينا إلى مجموعة من التساؤلات الفرعية وهي:

التساؤلات الفرعية:

أ. ما هي انعكاسات تطورات الاقتصاد الوطني على الاستهلاك الخاص في الجزائر؟

ب.هل يمكن إعتبار الدخل المحدد الرئيسي والوحيد للاستهلاك أم هناك عوامل أخرى يمكن أيضا أن تؤثر على الاستهلاك؟

ج. هل يؤثر الإنفاق الحكومي تأثيراً موجباً على الاستهلاك الخاص في الاقتصاد الجزائري؟

د. كيف تؤثر صدمات المتغيرات الأخرى على الإنفاق الاستهلاكي الخاص إلى جانب صدمات الإنفاق الحكومي؟

للإجابة على هذه التساؤلات حول هذا الموضوع، يمكن وضع الفرضيات التالية:

ثانيا– فرضيات الدراسة:

أ. النمط الاستهلاكي للعائلات الجزائرية مرتبط بالهيكل الاقتصادي للجزائر.

ب. يعتبر الدخل المتاح المحدد الرئيسي للاستهلاك الخاص ولكنه ليس الوحيد فهناك متغيرات أخرى يمكن أن تؤثر على الاستهلاك ولو بدرجة أقل من تأثير الدخل.

ج. يؤثر الإنفاق الحكومي تأثيراً موجباً على الاستهلاك الخاص في الاقتصاد الجزائري.

د. لمتغيرات كل من التضخم والإيرادات غير النفطية والتوظيف دوراً مهماً في تفسير سلوك الاستهلاك الخاص.

ثالثا– أهميـة الدراسة وأهدافهـا

- **أهميـة الدراسـة:**

تكمن أهمية البحث في اختيار مدى تأثير السياسة المالية من خلال الإنفاق الحكومي على الإنفاق الاستهلاكي الخاص في الجزائر، كونها تمثل المحرك الفعال لزيادة القدرات الإنتاجية. كما أن للإنفاق الحكومي دور هام في البلدان النامية لتحقيق مستويات متقدمة من النهوض الاقتصادي والاجتماعي في ظل القدرات والإسهامات المحدودة للقطاع الخاص.

- **أهـداف الدراسـة:**

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مدى تأثر الاستهلاك الخاص بالإنفاق الحكومي في الجزائر وتهدف إلى تقدير دالة الاستهلاك الخاص ومعرفة أهم العوامل التي يمكن أن تؤثر على الاستهلاك الخاص في الجزائر وتندرج ضمن أهداف أخرى أهمها:

- استعراض أهم الجوانب النظرية المحيطة بالموضوع؛
- دراسة واقع الإنفاق الاستهلاكي للعائلات الجزائرية؛
- الوقوف على أهم المتغيرات الاقتصادية التي يمكن أن تؤثر على السلوك الاستهلاكي العائلي في الجزائر؛
- إيجاد نموذج مستقر للاستهلاك الخاص في الجزائر؛

رابعا- أسباب اختيار الموضوع

لقد تم اختيار هذا الموضوع لعدة أسباب منها:

- توافق الموضوع مع التخصص من خلال تناول الدراسة الموضوع التالي " الإنفاق الحكومي وتأثيره على الإنفاق الاستهلاكي الخاص في الجزائر".
- باعتبار البحث موضوع الساعة الذي يلفت النظر في الدراسات الحديثة نحو دراسة الوسائل الحكومية المعتمدة في تسيير الشؤون المالية والاقتصادية كالإنفاق الحكومي خاصة في ظل الأزمات المالية والاقتصادية العالمية مؤخرا والتي برزت الدور الكبير للدولة في الاقتصاد.
- يعالج الموضوع أهم القضايا الحساسة والإستراتيجية على المستوى الحكومي. إذ أن الدولة تعتمد وبشكل كبير على سياسة الإنفاق الحكومي، لذا من المهم التعرف على كيفية تأثير الإنفاق الحكومي على الإنفاق الاستهلاكي الخاص وكذا العوامل المؤثرة على كفاءة وفعالية هذه السياسة.

خامسا- المنهج المستخدم والمقاربات المعتمدة

- **المنهج المستخدم:**

سوف يتم الاعتماد في انجاز هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي عند تناول الجوانب النظرية لكل من الإنفاق الحكومي والإنفاق الاستهلاكي الخاص في الجزائر. وكذا نستخدم الطرق القياسية التي تتلائم مع طبيعة العلاقات الاقتصادية المدرجة في نموذج الدراسة. والمتعلقة باختبار أثر الإنفاق الحكومي على الإنفاق الاستهلاكي الخاص في الجزائر خلال الفترة 2020/1980.

- **الأدوات المستخدمة:**

تشتمل الأدوات التي سوف يتم الاستعانة بها عند إجراء البحث في هذا الموضوع على مجموعة من المصادر والوثائق التقليدية كالكتب العلمية والتقارير البحثية ذات الصلة المباشرة وغير المباشرة بموضوع الدراسة، بالإضافة إلى المصادر الالكترونية للمعلومات الرقمية المتمثلة في الإنترنت بشكل خاص، كما نعتمد بصورة منظمة على الملاحظة البحثية للعينة المنصب عليها الدراسة.

سادسا– بيانـات الدراسـة (مجتمع وعينة الدراسة)

لدراسة تأثير الإنفاق الحكومي على الإنفاق الاستهلاكي الخاص، سوف تعنى هذه الدراسة بالاقتصاد الجزائري وبالتحديد تستخدم هذه الدراسة نموذج مكون من خمسة متغيرات رئيسية، والتي تشمل: الإنفاق الحكومي، الإيرادات غير النفطية، معدلات التوظيف، التضخم، الإنفاق الاستهلاكي الخاص الحقيقي، حيث يتم الاعتماد في ذلك على مجموعة إحصائيات نقوم بأخذها من بيانات وتقارير هيئات وطنية ودولية كالبنك أو صندوق النقد الدوليين.

سابعا– تقنيات التحليل (البرمجيات والأساليب الإحصائية)

نستخدم أحد الأساليب الكمية وهو برنامج EVIEWS لمعرفة مدى تأثر الإنفاق الاستهلاكي الخاص بالصدمات للإنفاق الحكومي المحلي بجانب الصدمات للمتغيرات الأخرى في النموذج.

ثامنا– حدود الدراسـة

- **الحد المكانـي:**

اقتصر الحد المكاني على بلدنا الجزائر الذي عرف توجه نحو السياسة مالية توسعية في السنوات الأخيرة باستخدام أداة الإنفاق الحكومي على الإنفاق الاستهلاكي الخاص في الجزائر.

- **الحد الزمانـي:**

فقد تم اختيار فترة الدراسة من (2020/1980) كون هذا المجال كاف ومناسب لاستخدام الطرق الإحصائية والقياسية بالإضافة إلى توفر المعطيات الخاصة بالمتغيرات المستخدمة خلال هذه الفترة.

تاسعا– متغيرات الدراسة ومصطلحاتها

المتغيرات المستقلة: وتشمل أربعة متغيرات هي:

الإنفاق الحكومي G، معدلات التوظيف EMP، معدل التضخم INF، الإيرادات الحكومية غير النفطية R.

المتغير التابع:

وهو متغير الإنفاق الاستهلاكي النهائي الخاص الحقيقي CPR.

محـاور الدراسـة: تم تقسيم الدراسة إلى أربعة فصول وتتمحور حول:

- **الفصل الأول:** جاء تحت عنوان مفاهيم أساسية حول الإنفاق الحكومي والإنفاق الإستهلاكي الخاص في الجزائر حيث تم تقسيمه إلى مبحثين، حيث تناولنا في المبحث الأول عن ماهية الإنفاق الحكومي، أما المبحث الثاني تناولنا فيه مفاهيم عامة حول الإنفاق الإستهلاكي الخاص.
- **الفصل الثاني:** فقمنا بعرض وتحليل الدراسات السابقة في مجال البحث من خلال: المبحث الأول حول الدراسات السابقة باللغة العربية والإنجليزية، والمبحث الثاني التعليق عن الدراسات السابقة.
- **الفصل الثالث:** في حين قمنا في هذا الفصل عن العلاقة بين متغيرات الدراسة حيث تحدثنا في المبحث الأول عن التضخم وعلاقته بالإنفاق الاستهلاكي الخاص والمبحث الثاني عن معدلات التوظيف والإيرادات الحكومية غير النفطية وعلاقته بالإنفاق الاستهلاكي الخاص.
- **الفصل الرابع:** حسب ما يستوجب الدراسة هو إسقاط الجانب النظري للاقتصاد القياسي جاء تحت عنوان: دراسة أثر الإنفاق الحكومي على الإنفاق الاستهلاكي الخاص في الجزائر للفترة 1980-2020 حيث تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث: فتضمن المبحث الأول التعرف على منهجية الدراسة القياسية المستخدمة، أما المبحث الثاني تناولت فيه تطور بيانات متغيرات الدراسة في الجزائر للفترة 1980-2020، وفي المبحث الأخير تم التطرق إلى دراسة قياسية لأثر الإنفاق الحكومي على الإنفاق الاستهلاكي الخاص في الجزائر في الفترة 1980-2020 لمعرفة النموذج الموافق والنتائج المقترحة كبديل للوضع القائم.

الفصل الأول

المفاهيم الأساسية حول الإنفاق الحكومي والإنفاق الاستهلاكي الخاص

تمهيد الفصل الأول:

إن للسلطات العمومية مهاما أساسية وحاجات مطلوبة لإشباعها، مما يلزمها أعباءا متزايدة يجب مواجهتها، وقد عرفت النفقات العامة إهتماما متزايدا من قبل السياسيين والأكاديميين باعتبارها ركنا هاما في الدراسات المالية المتغيرة بالتوازي مع التطورات الحاصلة في دور الدولة ومدى تدخلها في الحياة الاقتصادية، أي أنها ما فتئت تأخذ حيزا هاما من التحليل الاقتصادي كونها أحد أهم المتغيرات الاقتصادية التي تستخدمها الدولة للتأثير على متغيرات النشاط الاقتصادي.

وقد تطورت حجم النفقات العامة مع تطور دور الدولة (من الدولة الحارسة إلى الدولة المتدخلة فالمنتجة)، كما أصبحت النفقات العامة أحد أهم أدوات السياسة المالية التي تستخدمها الدولة لتحقيق أهدافها، ولهذا فقد تطور مفهوم النفقات العامة مع تطور دورها وتعددت وتزايدت خصائصها وتقسيماتها واختلاف طرق وأوجه استخداماتها.

كما يعد الإنفاق الاستهلاكي الخاص أيضا من أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية التي ناقشتها العديد من المدارس والنظريات الإقتصادية الكلاسيكية أو المعاصرة، كونه يشكل النصيب الأكبر من الناتج المحلي الإجمالي لدى عدد من الدول، حيث شرعت كثير من الدراسات الحديثة في مواجهة تحديات الاستهلاك الخاص وتعزيز دوره في عجلة التنمية الاقتصادية. وهو ما يتطلب دراسة وتحليل هذا المتغير بالاقتصاد الجزائري ومعرفة أبعاده، وكذا معرفة قنوات تأثيره في مفاصل الاقتصاد ككل، وبيان أبرز قنوات تحفيزه، وأهم العوامل والمتغيرات الكلية المؤثرة فيه وكيفية معالجة تحدياته

وبالتالي تم التعرض في هذا الفصل إلى المفاهيم الأساسية حول الإنفاق الحكومي والإنفاق الإستهلاكي الخاص في الجزائر من خلال التطرق في المبحث الأول إلى ماهية الإنفاق الحكومي، أما المبحث الثاني تناولنا فيه ماهية الإنفاق الإستهلاكي الخاص.

المبحث الأول: ماهية الإنفاق الحكومي

في ظل الإطار الفكري وعدم تمييز التقليديون بين الإنفاق العام والإنفاق الخاص. فاعتبرت النظرية التقليدية كلا من الإنفاق العام والإنفاق الخاص إنفاقا استهلاكيا غير منتج، وتضييعا للثروة القومية، لذلك يجب أن ينحصر في أضيق الحدود لتقليل الاستهلاك وزيادة الادخار، لتكوين رأس المال، وتوجيهه إلى الصناعة والتجارة لزيادة الإنتاج.

ومع تطور الفكر الاقتصادي، أكد الاقتصاديون انه لا يمكن تحقيق النفقة المحايدة، وأنه لابد من وجود الآثار الاقتصادية والاجتماعية والسياسة، لأي نوع من أنواع النفقات العامة، في مجريات النشاط الاقتصادي كافة. ومع تطور دور الدولة، وظهور النظرية التقليدية الكينزية، التي تنادي بضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، بكل ما يتاح له من أدوات سياسية واقتصادية ومالية لتحقيق أهداف المجتمع، فاتسع نطاق الحاجات العامة وأصبح مطلوبا من الدولة أن تعدل من سياسيتها المالية (الإنفاق) كلما دعت الحاجة إلى ذلك، حتى تؤدي هذه السياسة الإنفاقية آثرها المرغوبة.

يعتبر الإنفاق الحكومي من أهم الأدوات الأساسية التي يتم استخدامها في إطار المالية العامة والسياسة المالية لتحقيق الأهداف الاقتصادية، بما أن الإنفاق الحكومي تعني بالنشاط الاقتصادي والاجتماعي للدولة على حد سواء لهذا تختلف باختلاف أوجه استعمالها وآثارها الاقتصادية والاجتماعية.

المطلب الأول: تعريف الإنفاق الحكومي وأهم مبرراته

لفهم سياسة الإنفاق الحكومي وجب أولا تقديم تعريف الإنفاق الحكومي وكذا عرض أهم مبرراتها للتأثير على اقتصادها العام.

1- تعريف الإنفاق الحكومي

لقد تعددت مفاهيم الإنفاق الحكومي (العام) من طرف الماليين والاقتصاديين بصيغ مختلفة نذكر منها ما يلي:

- يعرف الإنفاق الحكومي بأنه كل ما تستخدمه الدولة من النقود ثمنا لما تحتاجه من منتجات، سلع وخدمات من أجل تسيير المرافق العامة وثمنا لرؤوس الأموال الإنتاجية التي تحتاجها للقيام بالمشروعات الاستثمارية التي تتولاها، ولمنح المساعدات والإعانات المختلفة سواء كانت اقتصادية واجتماعية وثقافية وغيرها. **(عمارية، 2018، ص63)**
- الإنفاق الحكومي هو مبلغ من النقود يقوم بإنفاقه شخص عام بقصد تحقيق نفع عام. ويتبين من هذا التعريف أن النفقات العامة تشمل على العناصر التالية:

- العنصر الأول يتمثل في الصفة النقدية للنفقة العامة؛
- العنصر الثاني يتمثل في الشخص العام القائم بالإنفاق العام؛
- العنصر الثالث في الغرض الذي تستهدفه النفقة العامة وهو تحقيق نفع عام.

- ويمكن تعريف الإنفاق الحكومي على أنه مبلغ من المال يخرج من خزانة الدولة سدادا لحاجات عامة. فالحكومة تقوم بأداء خدمات عامة مختلفة، الغرض منها حماية المواطنين وزيادة رفاهيتهم العامة، ويستلزم أداء هذه الخدمات إنفاقا من جانب الحكومة. **(قدورة، 2012، ص21)**
- الإنفاق الحكومي هو مبلغ من المال يصدر عن الدولة بقصد تحقيق منفعة عامة. **(خابة، 2009، ص55)**
- الإنفاق الحكومي هو الشكل المعبر عن حجم التدخل الحكومي والتكفل بالأعباء العمومية سواء من قبل الحكومة المركزية أو الهيئات المحلية. **(العايب، 2010، ص99)**
- الغرض من الإنفاق الحكومي هو ركن أساسي من أركان الإنفاق الحكومي، فلكي تكون النفقة حكومية يجب يجب أن يكون الغرض منها تحقيق منفعة عامة. ذلك أن هذا المبدأ مبرر بأمرين هما: النفقة الحكومية يجب أن تشبع حاجة عامة والثانية أن النفقة الحكومية إذا حققت منفعة عامة فإن ذلك يؤدي إلى تحقيق المساواة بين المواطنين في تحمل الأعباء العامة. **(بعلي وأبوا العلاء، 2003، ص23)**

من خلال التعاريف يمكن أن نستنتج تعريفا شاملا حول الإنفاق الحكومي حيث يتمثل الإنفاق الحكومي من ثلاث عناصر أساسية تتمثل فيما يلي:

- يصدر من شخص عام؛
- يتمثل في كونه مبلغ مالي؛
- الهدف إشباع حاجة عامة.

2- مبررات الإنفاق الحكومي

إن الإنفاق الحكومي مرتبط بشكل أساسي بتدخل الدولة وشكلها، فالإنفاق الحكومي في الدولة الحارسة يختلف عنه في الدولة المتدخلة، حيث يعتبر أنصار المدرسة الكينزية على خلاف أنصار المدرسة الكلاسيكية أن الإنفاق الحكومي وسيلة يجب على الدولة استخدامها للتأثير على نمو الناتج المحلي، لذلك اهتم الاقتصاديون بدراسة أثر الإنفاق الحكومي على المتغيرات الاقتصادية الكلية. **(سلاطني، 2014، ص19)**

ففي المدرسة الكلاسيكية تبتعد السياسة العامة للدولة عن كل ما يخل بآلية السوق وقيام النظام الاقتصادي الحر، لذلك اقتصرت النظرة الكلاسيكية على الأنواع التالية: **(بودخدخ، 2010، ص14)**

- **نفقات الدفاع:** التي اعتبر أنه لا مناص منها سواء في أوقات الحرب أو السلم وتختلف من مجتمع إلى آخر، ومن وقت إلى آخر.
- **نفقات العدالة:** التي اعتبرت مهمة لغرض النظام والمحافظة على مصالح الأفراد وممتلكاتهم وخلق الشعور بالثقة والاطمئنان في صفوفهم، وتتمثل في أجور ومكافئات القائمين على شؤون القضاء.
- **نفقات المرافق العامة:** تنقسم حسب وجهت نظر الكلاسيك إلى ما يلي:

- نفقات على المرافق التي تسهل من حركة التجارة كالطرق، الموانئ والجسور وهي تختلف تبعا لدرجة ازدهار النشاط التجاري.
- نفقات على تعليم وتدريب الشباب، اعتبرت أنها هامة كونها تدر عائدا في الأجل القصير من خلال الرسوم والمستحقات المحصل عليها من الطلاب، وفي الأجل الطويل من خلال مساهمة الطلاب بمعارفهم المكتسبة في الدفع إلى الرقي وازدهار المجتمع اقتصاديا، اجتماعيا وثقافيا. **(بودخدخ، 2010، ص15)**

في حين لم يتم إبراز دور الدولة ومن ثم اتساع نطاق الإنفاق الحكومي إلا بعد إلغاء المدرسة الكينزية لما جاء قبلها من أفكار بعد عجزها أمام أزمة الكساد الكبير سنة 1929، أين برز كينز أن هذه الأزمة كانت ناتجة عن ضعف الطلب الكلي الفعال الذي لم يواكب الزيادة في العرض الكلي انطلاقا من أن الطلب يخلق العرض وليس العكس فحسب الكلاسيك العرض يخلق الطلب، أي بحدوث نقص في الطلب الكلي لأي منتوج سوف يظهر طلب جديد يعوضه، في حين كان كينز يبين أن العكس هو الصحيح، بحيث الطلب هو الذي يخلق العرض وأن نقص الطلب الكلي لأي سبب قد لا يظهر طلب جديد يعوضه خاصة باعتبار أن الطلب هو الذي يحدد مستوى الإنتاج، وعلى هذا الأساس نادى كينز إلى أهمية تدخل الدولة، فهي الجهاز الوحيد الذي يعتبر قادرا على أن يلعب دور المعامل الموازن أو التعويض في الطلب الكلي الفعال معتمدا في هذا مجموعة من السياسات الحكومية، أين تم التركيز على الإنفاق الحكومي الذي يتناسب حجم الزيادة فيه أو تقليصه والكساد أو مرحلة التشغيل الكامل والذي تعرف في الفكر الكينزي باقتصاديات جانب الطلب. **(التركي وعبد الرحمن، 2010، ص25)**

- إن زيادة أهمية الإنفاق الحكومي اتسع مفهومه عما كان عنه في الفكر الكلاسيكي، حيث أصبح مفهوم النفقة الحكومية يشمل العناصر التالية:**(بودخدخ، 2010، ص16)**
- تنوع النفقات الحكومية بتنوع الحاجات العامة وتطورها مقارنة بما كانت عليه في الفكر التقليدي، إذ أنه مع ازدياد وظائف الدولة من الوظائف التقليدية إلى مسؤولياتها في تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي من خلال القيام ببعض المشاريع العامة وإعادة التعمير وإعادة توزيع الدخول بين فئات المجتمع، زاد من المجالات التي تشملها النفقة العامة.

- ازدياد حجم النفقات الحكومية وارتفاع نسبتها إلى الدخل القومي، بحكم تزايد الحاجات العامة والانتقال من مبدأ الحياد المالي إلى المالية الوظيفية أين يكون هناك أولوية للنفقات على الإيرادات، ولا مانع في تحقيق العجز المالي مادام أنه يساهم في تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي.
- تتم تحويل النفقة الحكومية من نفقة حيادية إلى نفقة مؤثرة على النشاط الاقتصادي والاجتماعي، إذ أصبحت وسيلة بيد الدولة للخروج من الأزمات الاقتصادية، باعتبارها حسب ما جاء به كينز تؤدي إلى رفع الطلب الكلي الفعال وبالتالي زيادة الإنتاج والعمالة ومستوى الدخل القومي.

حيث يمكن إيجاز مبررات للإنفاق الحكومي فيما يلي:

2-1- إخفاق السوق

- إخفاق السوق هو حالة تعجز فيها الأسواق الخاصة عن توفير سلعة ما بحجم يتسم بالكفاءة، وتبرر هذه الحالة بوضوح تدخل القطاع العام، لكن طبيعتها قد تتخذ اتجاهات عديدة، كما قد تتوقف على نوع إخفاق السوق في الحالة المعينة ويترتب على إخفاق السوق ثلاث نتائج رئيسية:

2-1-1- السلع العامة:

تتميز بخاصيتين أساسيتين هما: الاستهلاك اللاتنافسي وعمومية الاستهلاك

- خاصية الاستهلاك اللاتنافسي: هو أن استهلاك الفرد لا يؤدي إلى الحد من الكمية التي يستهلكها الآخرون إلى جانب أن تكون تكاليف تلبية احتياجات المستهلكين الإضافيين تكون مساوية للصفر.
- خاصية عمومية الاستهلاك: فتعني استحالة قصر الاستفادة من سلعة ما على مجموعة من الأفراد بعينها ومن بين السلع العامة، الدفاع الوطني، الصحة العامة والتعليم. **(العايب، 2010، ص 103-104)**
- نتيجة لهاتين الخاصيتين لا تستطيع الأسواق وحدها تسعير هذه السلع وتوزيعها بشكل سليم، لأنها متى أنتجت استطاع الأفراد الاستفادة منها بغض النظر عما إذا كانوا يدفعون مقابلها أم لا، وبالتالي لا يستطيعون إجبار المستهلكين على الدفع، لأنهم لا يستطيعون تغطية التكاليف، وبالتالي فإن عجز جهاز السعر عن تقديم السلعة العامة بكفاءة يقدم مبررا اقتصاديا كافيا للتدخل الحكومي، أين يكون تحسين تخصيص الموارد عن طريق الإنفاق الحكومي لا بواسطة قوى السوق. **(العايب، 2010، ص 105)**

2-1-2- التأثيرات الناتجة عن النشاط الاقتصادي

تعد هذه التأثيرات خارجة عن نطاق عمل جهاز السعر، حيث يؤدي وجودها إلى خلق فاصل بين أسعار السوق وبين القيمة الاجتماعية التي يضيفها المجتمع، أين تسمى هذه السلع بالسلع الاجتماعية.

- حيث تؤدي التأثيرات الإيجابية إلى انخفاض الإنتاج السوقي للغاية لأن منحنى الطلب الحقيقي الذي يعكس الفوائد التي تعود على المجتمع يزيد على منحنى الطلب السوقي، فالمنفعة الحدية لأي زيادة في الإنتاج تتجاوز التكاليف الحدية، فتقوم الحكومة في هذه الحالة باتخاذ إجراءات تصحيحية عن طريق تقديم إعانات الاستهلاك والإنتاج.

أما في حالة التأثيرات السلبية على المحيط الخارجي يزداد الإنتاج في السوق للغاية، إذ تقوم الشركات بزيادة الإنتاج إلى أن يعكس زيادة التكلفة الحدية ولكن سعر السوق لا يعكس كامل التكلفة الناتجة عن التأثيرات السلبية للنشاط الاقتصادي، وفي مثل هذه الحالات التكلفة الاجتماعية للإنتاج تزيد على المنافع الحدية وتتدخل الحكومة عن طريق فرض ضرائب تعويضية. **(بودخدخ ، 2010، ص 40-41)**

2-1-3- الاحتكار الطبيعي

هو عبارة على سيطرة شركة واحدة على الصناعة التي تعمل فيها لأنها عبارة على دالة الإنتاج لها حيث تتسم بتناقص متوسط تكاليف الإنتاج وبالتالي يؤدي ترك الاحتكار للقطاع الخاص إلى ناتج يقل عن المستوى الأمثل وبأسعار مفرطة في الارتفاع، ولكن التوسع في الإنتاج إلى المستوى الأمثل يقود إلى الخسائر للمنتج بدلا من أن يحقق الأرباح التي تحقق عادة في حالة الاحتكار، وبالتالي لابد من منح هذا المحتكر إعانة أو يقوم القطاع العام بتأميم الصناعة.

أما في حالة ما قامت الحكومة بإدخال عناصر تنافسية في بيئة الاحتكار الطبيعي وعملها على علاج مشكلات توزيعية التي تفرضها السلع الجماعية فإنها تجد أمامها عدة خيارات منها التأجير للقطاع الخاص وهو خيار جديد نسبيا في مجال أنشطة القطاع العام أو القيام بطرح امتيازات حق إدارة الاحتكار الطبيعي في مزاد أمام القطاع الخاص، وأكيد أنه يجب أن تكون هناك كفاءة التكلفة عاملا أساسيا في حسم القرار الحكومي حول الخيار الأفضل. **(بودخدخ، 2010، ص 42)**

2-2- مخاطرة أو حجم المشروع

إن حجم المشروع يتطلب درجة المخاطرة التي تنطوي عليها المشاريع العامة تدخلا حكوميا على الأقل في البداية، وهذا لابد من أن ترتبط الحاجة إلى تدخل الحكومة لحل قضايا المخاطرة بالتطور النسبي لأسواق رأس المال والتأمين في كل بلد، وفي حالة الحاجة أين يقتضي تدخل الحكومة هي

الاستفادة الكاملة من خاصية السلع العامة التي تتمتع بها بعض السلع التي يمكن خصخصة تكاليفها، وبمرور الوقت قد يؤول الإنتاج العام إلى القطاع الخاص مع تناقص المخاطر.

وتجدر الإشارة إلى أن بعض المنظرين يسندون مبررات اللجوء إلى الإنفاق الحكومي إلى الوظائف الرئيسية للنفقة الحكومية في حد ذاتها، والتي تتمثل حسب ما جاء به موسجراف سنة 1959 في ثلاث وظائف رئيسية:

- تدعيم تخصيص الموارد في الاقتصاد؛
- إعادة توزيع الدخل؛
- تدعيم الاستقرار على مستوى الاقتصاد الكلي. **(العايب، 2010، ص 106)**

المطلب الثاني: ضوابط ومحددات الإنفاق الحكومي

سنتناول في هذا المطلب مايلي:

1- ضوابط الإنفاق الحكومي

يقصد بضوابط الإنفاق الحكومي القواعد التي يتم الاستناد إليها في إقرارها، والتي تحدد النوع والحجم الأمثل من النفقات العامة بشكل يدعم ويزيد من مشروعيتها اقتصاديا واجتماعيا، وتتمثل هذه الضوابط فيما يلي: **(بودخدخ، 2010، ص 43)**

1-1- ضابط المنفعة

حيث يقصد بضابط المنفعة فيما يلي:

- الغرض منه ضابط المنفعة تحقيق أكبر منفعة ممكنة؛
- يعتبر هذا الضابط قديما في الفكر الاقتصادي وهو محل الاتفاق كوسيط الاقتصاديين التقليديين والحديثين؛
- يعتبر أمرا منطقيا كونه لا يمكن تبرير النفقة العامة إلا بمقدار المنافع والمزايا المترتبة عنها؛
- تتعدد المنفعة سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية؛

وفكرة المنفعة العامة وتحديدها تنطوي على صعوبات كثيرة إذ أن النفقات لها أثار عديدة اقتصادية أو اجتماعية، لتحديد وقياس المنفعة يوجد إتجهاين رئيسيين هما:

- الاتجاه الشخصي: يرى أنصار هذا الاتجاه أن قياس المنفعة يتم من خلال المقارنة ما بين الناتج الاجتماعي المتولد على الإنفاق العام والناتج المتولد عن ترك هذا الإنفاق بيد الأفراد، ويأخذ عليه صعوبة تطبيقه واقعيا.
- الاتجاه الموضوعي: يرى أنصار هذا الاتجاه أن المنفعة في الإنفاق العام تقاس من خلال ما تحققه من معدلات النمو الاقتصادي والزيادة المحققة في الدخل القومي، إذ أنه إذا كانت هناك زيادة في الدخل القومي مرافقة للزيادة في النفقات العامة فيمكن القول أنها نفقات نافعة رغم سهولة تطبيق هذا المعيار إلى أنه يأخذ اهتمام المنفعة من الجانب الاقتصادي فقط وعدم اخذ الاعتبار للجانب الاجتماعي.

ومع عدم وجود معيار محدد وقاطع لقياس المنفعة في الإنفاق العام فقد تم الاتفاق على مؤشرات عامة في المجتمع تعكس مقدار المنفعة في الإنفاق الحكومي من خلال مايلي: **(حشيش، 1996، ص 79-80)**

- مستوى التفاوت في توزيع دخل الأفراد؛
- المستوى الصحي ومتوسط أعمار السكان؛
- عدد الوحدات السكانية المخصصة للمواطنين؛
- مستوى خدمات اجتماعية مقدمة للمواطنين.

1-2- ضابط العقلانية الاقتصادية

نعني بهذا الضابط الرشادة وحسن تسيير وإدارة الأموال العمومية، مما يعني به حسن وكفاءة استخدام الموارد المالية بحيث يتم تجنب أي استغلال لها في غير محله يتنافى والعمل وفق قاعدة الاقتصاد في النفقات العامة وتوفر العقلانية في تسييرها بحيث ينتج عن ذلك منفعة تبرر وجود النفقات العامة.

الواقع أن العقلانية وترشيد النفقات يكون من خلال:

- تحقيق أكبر نفع ممكن للمجتمع من خلال زيادة كفاءة هذا الإنفاق؛
- تحقيق توازن بين الإنفاق الحكومي والمراد تحقيقه وأقصى ما يمكن تخصيصه من موارد مالية كاعتماد مالي له.
- وهناك مبادئ لابد من الالتزام بها لترشيد الإنفاق الحكومي: **(حشيش، 1996، ص 81-83)**

1-2-1- تحديد الحجم الأمثل للنفقات العامة: هناك وجود سلطة إقرار النفقة العامة بيد الدولة لا يعني تماديها في الرفع من حجمها، إنما يكون بالاستناد للحجم الأمثل الذي يسمح بتحقيق أكبر قدر ممكن من المنفعة العامة للمجتمع بما هو مخصص لها من موارد مالية.

1-2-2-إعداد دراسات جدوى للمشروعات: تتضمن دراسة الجدوى لأي مشروع على العديد من العناصر تحدد منها:

- التكاليف الاستثمارية؛
- الدراسة التسويقية؛
- خطة التمويل المقترحة؛
- ربحية المشروع؛
- الآثار المحتملة للمشروع على البيئة والاقتصاد والمجتمع؛
- فرص العمالة التي يخلقها المشروع وآثاره على المتغيرات الاقتصادية كالادخار وسعر الفائدة.

وبالتالي دراسة الجدوى من أهم الوسائل الممكنة لتطبيق الرشادة لتسيير النفقات العامة خاصة في ظل النفقات الاستثمارية كونها تتمثل في مشاريع عامة يسهل من خلالها تحديد الاحتياجات والتكاليف من جهة والأرباح والمزايا الناتجة عنها من جهة أخرى.

- **1-2-3- الترخيص المسبق من سلطة تشريعية:** يساعد هذا الترخيص المحصل عليه من السلطة التشريعية المتمثلة في البرلمان بمثابة الخطوة الأولى نحو ترشيد النفقات العامة، كونها تصدر من ممثلي الشعب الذين قد يطالبون الحكومة بإلغاء بعض الأنواع من النفقات العامة المقررة ويتم استبدالها من الميزانية الأولية الموجهة لهم للتصديق عليها بما يخدم المصلحة العامة. **(حشيش، 1996، ص 84-85)**

وتعني هذه القاعدة ألا يصرف أي مبلغ من الأموال العامة، أو أن يحصل الارتباط بصرفه. إلا إذا سبق ذلك، موافقة من الجهة المختصة، أي موافقة الجهة المختصة بالتشريع، ضمن حدود اختصاصها الزماني والمكاني، وبخاصة أن النفقات العامة هي مبالغ ضخمة مخصصة لإشباع الحاجات العامة، وتحقيق المنفعة العامة. وتظهر أهمية هذه القاعدة أنها ضرورية لتحقيق القاعدتين وهما قاعدة المنفعة وقاعدة الاقتصاد، والتأكد من استمرار تحققهما من خلال كل ما يتعلق بالنشاط المالي للدولة، وهو يتمثل في احترام الإجراءات القانونية، التي تتطلبها التدابير التشريعية السارية، عند إجراء الإنفاق العام، بواسطة مختلف أساليب الرقابة المتعارف عليها. وتعد هذه القاعدة مظهر آخر من مظاهر الاختلاف بين المالية العامة والمالية الخاصة، التي لا تحتاج إلى إجراءات وموافقة مسبقة بل يكفي أن تصدر الموافقة ممن

يملك حق الإنفاق، الفرد أو الشركة الخاصة، دون الحاجة إلى موافقة مسبقة. **(الخطيب وشامية، 2012، ص ص 63-64)**

1-2-4- تجنب الإسراف والتبذير: هناك تعدد لصور الإسراف والتبذير في ميدان النفقات العامة وتتمثل هذه الصور فيما يلي:

- التلاعب في التكاليف في تأدية الخدمات والمرافق العامة؛
- تحقيق مأرب خاص على حساب الأموال العمومية لبعض ذوي النفوذ والسلطة؛
- زيادة عدد العاملين في الجهاز الحكومي عن القدر اللازم لأداء الأعمال؛
- المبالغة في بعض نفقات بعض الوزارات التي لا أثر لها سواء على الجانب الاقتصادي والاجتماعي؛
- المبالغة في التمثيل الخارجي ونفقات التظاهرات والنشاطات بمختلف أنواعها. **(طاقة والعزاوي، 2008، ص84)**

إن العقلانية الاقتصادية من أهم أركان وضوابط الإنفاق الحكومي، فهناك مؤشرات يمكن استخدامها لقياس ضابط العقلانية الاقتصادية وهما:

- **مؤشر إنتاجية الإنفاق الحكومي:**

يقوم هذا المؤشر على أساس المقارنة بين المنفعة الحدية للنفقة العامة وتكلفتها، وهذا يقتضي توفر كافة البيانات والمعلومات بخصوص تحديد التكاليف الحدية والمنافع الحدية المرتبطة بكل أوجه النفقات العامة، إذ أن هذا المؤشر يعتبر بالغ الصعوبة في الواقع العملي لصعوبة قياس المنافع الحدية والتكاليف الحدية على حد سواء.

- **مؤشر الإنفاق الحكومي الاستثماري:** يرتكز على قياس مايلي:
  - مدى قدرة المشروع الاستثماري على استيعاب العمالة الوطنية؛
  - مدى قدرة المشروع على توفير رصيد من العملات الأجنبية؛
  - مدى قدرة المشروع الاستثماري على سد احتياجات السوق المحلية. **(بودخدخ، 2010، ص 45)**

كما أن الإنفاق الحكومي الاستثماري من أهم أنواع النفقات العامة التي يكثر فيها الجدل حول غياب العقلانية الاقتصادية وعدم الاستناد إلى مبدأ الاقتصاد في تسييرها.

1-3- ضابط المرونة

المرونة من الضوابط التي بدأت تشغل حيزا كبيرا في مجال النفقات العامة خاصة مع بروز الأزمات بمختلف أشكالها سواء الاقتصادية أو الاجتماعية والسياسية، بحكم أن لها تأثير مباشر وغير مباشر على حجم هذه النفقات وهوا ما يستلزم التمتع هذه الأخيرة بالمرونة الكافية للاستجابة مع هذه المتغيرات.

إن مرونة النفقات العامة تكون من الجانب الإيجابي وليس من الجانب السلبي إضافة إلى أنها خاضعة لضوابط أخرى متكاملة فيما بينها، فالعمل وفق مبدأ المرونة يقتضي الالتزام بما هو محدد من النفقات العامة والأوجه المحددة لها، وفي حالة حدوث أزمة أو ماشابه يأخذ مبدأ الأولوية في تحقيق الأهداف والذي يستلزم تمتع النفقات العامة بالمرونة الكافية، من خلال مرونة الموارد المالية وقدرتها على الانتقال من قطاع لأخر. **(بودخدخ، 2010، ص 46)**

1-4- ضابط الإنتاجية

يقصد به مساهمة النفقات العامة في تشجيع التطور في النشاطات الاقتصادية وبالذات الإنتاجية منها، حيث تبرز أهمية الأخذ بهذا المبدأ وضرورة الاستناد إليه في الدول النامية بشكل خاص من خلال النظر إلى الحاجات الماسة لزيادة تطوير جهازها الإنتاجي، وذلك لتطوير الأنشطة الاقتصادية وزيادة درجة تنوعها وكفاءتها الإنتاجية وذلك من خلال التوسع في النفقات العامة التي تتضمن تحقق ذلك مما يقود الاقتصاد إلى النمو.

1-5- ضابط العدالة

تكون العدالة في النفقات الحكومية بما يتصل بتحقيقها في توزيع العبء على من يتحملها، حيث يتم تحقيق العدالة في توزيع الأعباء الضريبية التي يتم تحصيلها لتمويل هذه النفقات العامة وذلك بالشكل الذي يستند إلى القدرة على الدفع لكل فرد مكلف، وكذلك تحقق العدالة في توزيع الخدمات والمنافع العامة بحيث لا توجه لفائدة فئات دون غيرها، **(بودخدخ، 2010، ص47-48)**

حيث توفر هذه الضوابط على النفقات العامة لا يمكن إلا بتوفير وسائل تجبر المؤسسات الحكومية من خلالها على التقيد بهذه الضوابط، لكي يحسن استخدام هذه الوسائل لابد من تعيين إطار وبيئة من التشريعات وقوانين توضح تسلسل إجراءات الإنفاق الحكومي في المؤسسات الحكومية، وتسمى هذه العملية بتقنين النشاط المالي للدول أي وضعه في إطار قانوني، ومن خلال ترسيخ هذه القوانين يتم تمهيد العمل للرقابة المالية والتي تأخذ المراحل التالية لوسائل تحقيق ضوابط الإنفاق العام منها مايلي:

- الرقابة الإدارية تتم قبل تنفيذ الإنفاق العام.
- الرقابة المحاسبية بعد تنفيذ الإنفاق العام.
- رقابة شعبية برلمانية ختامية.

1-5-1- الرقابة الإدارية

تعد المرحلة الأولى من مراحل التأكد من وجود ضوابط الإنفاق الحكومي والتقيد بها، وتكون في العادة من وزارة المالية المشرفة على تنفيذها بواسطة المراقبين والموظفين والمحاسبين العاملين في مختلف الوزارات، حيث تشمل الرقابة الإدارية للتأكد من أن صرف الأموال من طرف المؤسسات الحكومية يكون ضمن الاعتماد المالي المخصص لها وهي تتم قبل تنفيذ الإنفاق الحكومي.

فإن هذا النوع لا يكون ذا فعالية في ترشيد هذه النفقات العامة لأنها عبارة على رقابة إدارية على نفسها وفقا للقواعد والضوابط التي تضعها الإدارة لنفسها، وهي بالتالي لا تمثل أي ضغط على النفقات العامة. **(ناشد، 2009، ص55)**

1-5-2- الرقابة المحاسبية المستقلة

تأتي هذه المرحلة بعد مرحلة الرقابة الإدارية وهي من مراحل المراقبة المالية، يقوم بتنفيذها محاسبون مستقلون لديهم صلاحيات واسعة في المراقبة والتدقيق، ولابد من التأكد من أن إجراءات الصرف والإنفاق تمت ضمن حدود قانون الميزانية والقواعد المالية وعادة ما تتم هذه الرقابة بعد تنفيذ الإنفاق الحكومي.

1-5-3- الرقابة البرلمانية الشعبية

هي تأتي في المرحلة الأخيرة يتم من خلالها مناقشة الحساب الختامي من طرف البرلمان الذي لا يقتصر دوره الرقابي على مدى تنفيذ الاعتمادات المقررة في الميزانية، وتشمل أيضا حجم النفقات العامة وتخصيصها، وتتم المصادقة على الحساب الختامي بعد التأكد من توفر عناصر النفقة العامة الأساسية وضوابطها. **(بودخدخ، 2010، ص48)**

2- محددات الإنفاق الحكومي

يتم تحديد حجم الإنفاق الحكومي أو حدوده في دولة ما وفي زمن ما إنما يتوقف على طبيعة دور الدولة في المجتمع من ناحية بالإضافة إلى عدد من الاعتبارات الاقتصادية من ناحية أخرى ويمكن التطرق لبعض منها فيما يلي:

2-1- دور الدولة

إن النفقات العامة تعكس حقيقة الاقتصادي والسياسي فهي تعكس في حجمها وأنواعها وفي أغراضها الفلسفية المذهبية أو الإيديولوجية السائدة في الدولة سواء فردية أو تدخليه أو جماعية، فهو قرار ذو طابع سياسي في الأخير، حيث تنقسم إلى ثلاث إيديولوجيات تقتصر على دور الدولة منها مايلي:

يقتصر دور الدولة في ظل الإيديولوجية الفردية على القيام بالوظائف التقليدية من جهة وعلى القيام ببعض وجوه النشاط الاقتصادي التي لا يقدم عليها النشاط الخاص إما لضخامة نفقاتها كالسدود وإما لعدم ربحيتها كالطرق والخدمات التعليمية من جهة أخرى، ويتحدد حجم النفقات العامة بالنسبة إلى الدخل القومي بالقدر الضروري للقيام بتلك الوظائف مما يترتب عليه أن يقل حجم النفقات العامة ونسبتها إلى الدخل القومي من جهة وأن تقل أنواعها من جهة أخرى، هذا الأمر يعني اقتصارها على الأغراض المالية دون أن تكون أداة من أدوات السياسة الاقتصادية، ودون أن تكون أداة من أدوات إعادة توزيع الدخل القومي.**(عوض الله، 1995، ص 50)**

دور الدولة يعتبر عاملا حيويا في تحديد حجم الإنفاق العام وبالتالي في تحديد الأعباء. فكلما اتسعت وظائف الدولة وتنوعت ازدادت النفقات العامة وتنوعت تبعا لذلك.

أما في الأخير في ظل الإيديولوجية الجماعية تعد فلسفتها السائدة هي تملك الجماعة لأموال الإنتاج، وتولي الدولة نيابة عنها القيام بكافة وجوه النشاط الإنتاجي، بالإضافة إلى القيام بالوظائف التقليدية، فإن دور النفقات العامة يعظم إلى أقصى حد، ذلك أن قيام الدولة بعمليات الإنتاج والتوزيع كلها سيتبع اعتبارا لكافة النفقات الاقتصادية على اختلاف أنواعها والمتعلقة بالوحدات الإنتاجية للنفقات العامة، بالإضافة إلى النفقات الاجتماعية التي تستهدف بها الدولة لتوفير بعض الحاجات الأساسية لكافة المواطنين بأسعار تقل كثيرا عن تكلفتها الحقيقية، وهذا كله إلى جانب النفقات التي يقتضيها قيام الدولة بوظائفها التقليدية بطبيعة الحال هكذا يزداد حجم النفقات العامة وترتفع نسبتها إلى الدخل القومي إلى اكبر حد من جهة وتتعدد أنواع هذه النفقات بقدر حاجات الأفراد بالإضافة إلى حاجات الدولة ذاتها من جهة أخرى.**(محجوب، 1971، ص 49)**

وفي الأخير يمكن القول أن النفقات العامة تتحدد حجما ونوعا وغرضا تبعا لوظائف الدولة، فكلما اتسعت هذه الوظائف وتنوعت ازدادت النفقات العامة وتنوعت تبعا لذلك.

2-2-المقدرة المالية القومية

هي عبارة عن الإيرادات العامة التي يمكن للدولة الحصول عليها للحد الأقصى لحجم النفقات العامة، إذ لا يمكن في المدى الطويل تجاوز هذا الحد بزيادة النفقات العامة على الإيرادات العامة، فبالرغم من مرونة موارد البناء وقابليتها للزيادة إلا أن لهذه الزيادة حدود، الأمر الذي يعرف بالمقدرة المالية القومية، وهي عبارة على قدرة الاقتصاد القومي أي قدرة الدخل على تحمل الأعباء العامة بمختلف صورها وهي الضرائب، والأعباء شبه الضريبية والقروض والإصدار النقدي الجديد دون الإضرار بمستوى معيشة الأفراد.**(عوض الله، 1995، ص 51)**

تعتبر الطاقة الضريبية القومية بالمقدرة التكليفية القومية، أي قدرة الدخل القومي على تحمل الأعباء الضريبية والأعباء شبه الضريبية، دون الإضرار بمستوى معيشة الأفراد أو بالمقدرة الإنتاجية القومية.

هناك عدة اعتبارات اقتصادية واجتماعية وسياسية للمقدرة المالية القومية أهمها:

- مستوى الناتج القومي الصافي (الدخل القومي) وكيفية توزيعه بين فئات المجتمع المختلفة؛
- اعتبارات المحافظة على مستوى المعيشة؛
- اعتبارات المحافظة على المقدرة الإنتاجية واعتبارات تنميتها؛
- مدى اتساع النشاط الخاص بالقياس إلى النشاط العام؛ وهو ما يتعلق بطبيعة دور الدولة؛
- اعتبارات المحافظة على قيمة النقود، حيث أن هذه الاعتبارات تحد من قدرة الدولة في الحصول على الضرائب غير المباشرة ومن قدرتها في إصدار النقود. **(عوض الله، 1995، ص 52)**

2-3- مستوى النشاط الاقتصادي

تؤثر الظروف الاقتصادية التي يمر بها الاقتصاد القومي بدورها في حجم النفقات العامة أو حدودها يتمثل في فترات الرخاء والكساد التي تعاقبت على الاقتصاديات الرأسمالية، حيث تزداد النفقات العامة في أوقات الكساد لإحداث زيادة في الطلب الكلي الفعلي والوصول إلى العمالة الكاملة على أساس طاقة الجهاز الإنتاجي، ويحدث العكس في أوقات الرخاء لتجنب الارتفاع التضخمي في الأسعار وتدهور قيمة النقود نظرا لوصول الاقتصاد القومي إلى حالة العمالة الكاملة، أما في الاقتصاديات النامية يتسم الجهاز الإنتاجي بعدم مرونته حيث يتحتم ألا تزيد النفقات العامة عن حد معين حيث أن بعد هذا الحد سوف ترتفع الأسعار وتتدهور قيمة النقود ومن الناحية الأخرى فإن النفقات العامة تؤثر في النشاط

الاقتصادي أي في الانتعاش والانكماش يترتب عنها نتيجة بالغة الأهمية في نطاق رسم السياسة المالية وهي أن النفقات العامة هي من تؤثر في مستوى النشاط الاقتصادي يجب أن تتحدد في ضوء مستوى هذا النشاط. **(عوض الله، 1995، ص52-53)**

يلعب الإنفاق العام دورا مهما وأساسيا في إحداث التوازن الاقتصادي والتأثير على الوضع الاقتصادي، حيث أن العلاقة بين مستوى النفقات العامة والنشاط الاقتصادي هي علاقة طردية، فأي زيادة في نمو النشاط الاقتصادي تؤدي إلى زيادة النفقات العامة، فكل منها يؤثر ويتأثر بالآخر.

2-4-المنفعة الجماعية

سبق أن رأينا أن النفقة العامة تخضع للحساب المنفعي أي تخضع لمبدأ أكبر منفعة بأقل نفقة، حيث يترتب على تطبيق هذا المبدأ في نطاق هذه النفقات أمران:

- ضرورة تحقيق الخدمات العامة حيث أن المنفعة بأقل نفقة ممكنة هذا ما يعرف بمبدأ الوفر.
- ضرورة تساوي المنفعة المترتبة على النفقة العامة مع التضحية التي تسببها وهذا ما يعرف بمبدأ المنفعة المتساوية.

وللوقوف على الاعتبارات الاقتصادية التي تحكم النفقات العامة، حيث يجب التفرقة بين نوعين من النفقات هناك نفقات تخصص لإنتاج السلع والخدمات بغرض البيع وهناك نفقات تحويلية من جهة أخرى وبالتالي لا يتحدد هذا النوع من النفقات بالطريقة التي يحدد بها النوع الأول بل تنصرف ضوابط النفقة هنا إلى ما يترتب على النفقة من خلال منفعة جماعية، وحيث يحل الاختيار العام محل الاختيار الخاص. **(القيسي، 2017، ص 50)**

المطلب الثالث: التطور التاريخي للإنفاق الحكومي

إن البحث في تقسيم النفقات العمومية يعني درس هذه النفقات من حيث تركيبها ومضمونها وطبيعتها؛ وقد رأينا التطور الكبير الذي طرأ على ذلك في المفاهيم المالية الحديثة، ومن الطبيعي أن يزداد تنوع النفقات العمومية بازدياد مظاهر تدخل الدولة في الحياة العامة. ولذلك نجد أن المؤلفين الماليين أسهبوا في التقسيمات الوضعية التي تلائم حاجاتها وظروفها ودرجة تطورها الاقتصادي والاجتماعي. حيث نتحدث عن تطور الإنفاق الحكومي من خلال أنواعه وأهم تصنيفاته.

1- أنواع الإنفاق الحكومي

لقد زاد حجم النفقات العامة وتعددت أنواعها بسبب تطور دور الدولة وجهودها في السيطرة على الاقتصاد القومي وتنظيم حياة المجتمع وبناء على ذلك تم تقسيم النفقات العامة إلى عدة أنواع متميزة نذكر أهمها:

1-1- من حيث دورية النفقة

1-1-1- النفقات العادية والنفقات غير العادية

تظهر النفقات العامة بصفة دورية في الميزانية العامة لكل سنة مالية لأنها تستخدم للوفاء بالالتزامات الدائمة كما هو الحال في دفع مرتبات الموظفين ومعاشاتهم وتسديد فوائد الدين وصيانة أملاك الدولة وغيرها من الالتزامات العامة، ليس من الضروري أن يتكرر ظهور تلك النفقة بنفس الحجم في الميزانية كل سنة مالية حتى نطلق عليها اصطلاح النفقة العادية، أما إذا كانت النفقة لا تتكرر بصفة دورية كل سنة وأن الحاجة إليها لا تظهر إلا في بعض اللحظات الطارئة وغير المتوقعة ولا يمكن تقدير حجمها مسبقا مثل نفقات الكوارث الطبيعية أو الحروب فمثل هذا النوع من النفقات يعتبر غير عاديا.

حيث يقتصر تمويل النفقات العامة العادية على الرسوم العادية للدولة، أما النفقات غير العادية فيمكن تمويلها عن طريق الموارد المالية غير العادية والمتمثلة في الاقتراض والإصدار النقدي وذلك في حالة شح الموارد العادية. **(العربي وعساف، دون سنة، ص 36)**

حيث يتم تقسيم النفقات العادية والنفقات غير العادية إلى نفقات عامة جارية ونفقات عامة رأسمالية:

1-1-1-1- النفقات العامة الجارية

تشمل النفقات العامة التي لا يترتب عن إنفاقها زيادة في رأس المال الاجتماعي أو زيادة في رأس المال الإنتاجي للمؤسسات العامة، وهي تتسم بالدورية والتكرار من سنة لأخرى، ويتعين على تمويلها من خلال الإيرادات السيادية والجارية من أهمها الضرائب، وهي من الضروري لتشغيل المرافق العامة سواء على المستوى المركزي أو المستوى المحلي وذلك لتأدية الأعمال الحكومية حيث تشمل بنود الأجور والمرتبات والصيانة والمياه والكهرباء والمستلزمات السلعية والخدمة لتسيير دولاب العمل الحكومي، وقد يضاف عليها بعض النفقات الاجتماعية أو إعانات الاجتماعية مثل البطالة ومساعدة الفقراء، بالإضافة إلى نفقات خدمة الدين العام وبعض التحويلات الاقتصادية.**(العربي وعساف، دون سنة، ص 37)**

1-1-1-2- النفقات العامة الرأسمالية

هي نفقات غير عادية ترتبط فقط بفترة زمنية معينة ومحددة وهي تعتبر فترة التشييد للمرافق العامة ويمكن تمويلها من خلال مصادر التمويل الغير عادية كالقروض والإصدار النقدي، ومع تطور الدولة في نشاط الاقتصاد أصبحت النفقات العامة الرأسمالية نفقات منتجة وقد تكون أكثر إنتاجية في بعض الحالات من النفقة الخاصة. والنفقات الرأسمالية هي التي تتعلق بالثروة الوطنية، والرأسمال القومي، دون مداخيله: مثل نفقات الإنشاء والتعمير، والتجهيز، والنفقات الاستثمارية الخ... وهذه النفقات، وإن كانت تتصل في خطوطها العامة، بالمفهوم القديم للنفقات غير العادية، إلا أنها لم تعد تعتبر نفقات استثنائية وغير طبيعية، فالذي كان يعتبر استثنائيا أصبح عاديا. ولم يعد يدخل ضمن النفقات الاستثنائية سوى بعض النفقات القليلة الخاصة بالإنشاءات الكبرى، وبخاصة أشغال التعمير بعد الحروب أوز الكوارث الطبيعية كالزلازل أو الفيضان...الخ. **(عواضة وقطيش، 2013، ص 342)**.

ومن خلال هذا المنطلق تم اتساع نطاق النفقات العامة الرأسمالية ولم تعد مقتصرة فقط على مشروعات البنية الأساسية بل تم امتدادها إلى أوجه الإنفاق العام:

- الإنفاق العام على مزيد من مشروعات البنية الأساسية؛
- الإنفاق الاستثماري على المدارس والجامعات والمستشفيات؛
- الإنفاق الاستثماري في إنشاء المشروعات العامة؛
- الإنفاق الحكومي على عمليات الإحلال والتجديد والتحديث.

1-2- من حيث غرض النفقة (تقسيم وظيفي للنفقات العامة)

تم تقسيم هذه النفقات وفق هذا المعيار إلى ما يلي:

- نفقات للحفاظ على الأمن الداخلي والخارجي والعلاقات الدبلوماسية؛
- نفقات الرفاهية وتشتمل على نفقات التعليم والصحة والإسكان لبعض الدخول المحدودة، والإعانات النقدية والنفقات الاجتماعية الأخرى.
- النفقات الاستثمارية وهي النفقات التي تهدف إلى تنمية الدخل كالمشروعات العامة والإعانات الاقتصادية للمؤسسات الخاصة.

وتم تقسيم هذا المعيار بالبساطة والوضوح وإن كان يعيبه التداخل المحتمل بين هذه البنود الثلاثة فنفقات التعليم والصحة مثلا يمكن اعتبارها نفقات استثمارية لأنها تنمي إنتاجية الموارد البشرية لأن هذا التقسيم يوضح للمواطن كيفية توزيع النفقات العامة ومدى اهتمام الحكومة برفاهية أفرادها. **(عواضة وقطيش، 2013، ص 343)**

1-3- من حيث طبيعة النفقة

يتم تقسيم النفقات العامة من حيث طبيعتها إلى ما يلي: **(عبد الله شيخ، 1992، ص 127)**

1-3-1- نفقات ضرورية لتسيير المرافق العامة: كنفقات الإدارة العامة المحلية والأمن والدفاع وتشتمل على بند الأجور والنفقات وشراء المعدات التي تحتاجها الإدارة الحكومية.

1-3-2- نفقات تحويلية: فهي ما تنفقه الدولة من أموال دون أن تحصل على أي سلعة أو خدمة مقابل ذلك الإنفاق حيث تقوم الدولة بتحويل حق استخدام الموارد الاقتصادية إلى فئات معينة في المجتمع وتنقسم هذه النفقات إلى ثلاثة أنواع رئيسية هي:

1-3-2-1- النفقات العامة التحويلية الاجتماعية

الهدف الرئيسي من هذه النفقات هي تحقيق نوع من التوازن الاجتماعي بين فئات المجتمع حيث ترمي الإعانات الاجتماعية إلى تحسين المستوى المعيشي لبعض فئات المجتمع عن طريق رفع مستوى دخولهم الحقيقية، ومن خلال الإعانات الاجتماعية تتم عملية إعادة توزيع الدخل والثروة لصالح الفئات المستفيدة من هذه الإعانات منها فئة كبار السن ومعطوبي الحرب والمرضى وإعانات البطالة وكذلك إعانات الطلبة. **(عبد الله شيخ، 1992، ص 128)**

1-3-2-2- نفقات تحويلية اقتصادية

وهي تمثل ما تدفعه الدولة مقابل تسديد التزاماتها المالية مثل أقساط الدين العام وفوائده، وفقا لذلك تنفق الدولة جزء من إيراداتها على حاملي سندات الدين العام دون أن تحصل الحكومة على أي سلعة أو خدمة مقابل ذلك الإنفاق وتزداد أهمية هذا النوع من الإنفاق بازدياد أهمية سياسة الاقتراض التي تتبعها الدولة في تمويل نفقاتها. حيث يكون الدافع الرئيسي لي تكبد هذه النفقات، هو تحقيق غايات اقتصادية تفرضها المصلحة العامة، وتتخذ هذه النفقات أشكالا متعددة منها: إعانات دعم الأسعار خاصة بالنسبة للسلع الضرورية، إعانات دعم التصدير...الخ. **(فليح العلي، 2008، ص ص124-128)**

1-3-2-3- نفقات استثمارية

تهدف إلى زيادة الدخل الحقيقي لأفراد المجتمع وتحقيق الإستقرارية، وتزداد أهمية هذا النوع من النفقات في أوقات الركود والأزمات الاقتصادية.

2- تصنيفات الإنفاق الحكومي

تعدد العديد من الكتابات الاقتصادية والمالية والكتابات على المستوى التطبيقي لموازنات الدولة في تصنيف النفقات الحكومية وتقسيمها، إلا أنها استندت إلى تقسيمين رئيسيين:

- التقسيم الاقتصادي: يتم الاستناد إليه عند تحليل الآثار الاقتصادية للنفقات العامة ومعرفة نتائجها المالية.
- التقسيم الوضعي: يتم الاستناد إليه في تصنيف النفقات بموازنة الدولة سواء في الموازنات الحديثة أو التقليدية.

وحسب طبيعة الموضوع فقد تم تناول تصنيف الإنفاق الحكومي حسب التقسيم الاقتصادي وذلك وفق معيارين هما:

- معيار التأثير في الدخل الوطني.
- معيار الجهة الموجهة إليها الإنفاق الحكومي. **(سلاطني، 2014، ص ص 24-27)**

2-1- معيار التأثير في الدخل الوطني

اعتمد هذا التصنيف على معيار تأثير النفقات الحكومية في الثروة العامة وكذا على مدى قيام الدولة فعلا بصرف أموال عامة، حيث يعني استخدام الدولة لجزء من القوة الشرائية للحصول على سلع وخدمات مختلفة. حيث يتم تقسيمه إلى نوعين من النفقات وتتمثل فيما يلي:

2-1-1- النفقات الحقيقية

- هي تمثل المشتريات الحكومية من سلع وخدمات إنتاجية (الأرض- العمل-رأس المال) ضرورية لقيام الحكومة بالوظائف التقليدية من أمن، دفاع، عدالة، المرافق العامة، بالإضافة إلى القيام بالدور الحديث للدولة في النشاط الاقتصادي فكافة المشتريات الحكومية من سلع وخدمات لازمة لإعداد وتجهيز جيش قوي، المحافظة على الأمن، إقامة الطرق، إقامة المستشفيات وتشغيلها، إقامة وتسيير وتشغيل المدارس والجامعات...إلخ. جميعها تعد نفقات حكومية حقيقية، كما أنها تعد دخولا لأصحابها في مقابل ما قدموه للدولة من سلع وخدمات إنتاجية، ومن المؤكد منى هذه الدخول الجديدة تمثل جزءا من الدخل القومي. **(عتمان، 2003، ص ص 454-455)**

2-1-2- النفقات التحويلية

- وتشمل المصروفات التي تقوم بها الدولة دون أن تحصل مقابلها على سلع وخدمات، فهي تهدف من ورائها إلى تحويل جزء من الموارد المتاحة من مساره الأصلي بغرض تحقيق هدف اقتصادي أو اجتماعي أو مالي، مثل التحويلات الممنوحة لبعض الفئات مثل الإعانات والمساعدات الاجتماعية المختلفة، وكذلك الإعانات التي تقدمها لدعم بعض المشروعات الخاصة قصد حملها على تخفيض أسعارها مما يحفز الطلب على منتجاتها وبالتالي زيادة الإنتاج وهو ما يزيد من الدخل القومي بشكل غير مباشر. **(عبد المولى، 1978، ص86)**

فتسمى أيضا بالنفقات الناقلة تمثل تحويل جزء من الدخل القومي حيث تقوم بتحويل جزء من الدخل القومي عن طريق الدولة من بعض الفئات الاجتماعية كبيرة الدخل إلى بعض الفئات الأخرى محدودة الدخل. كالإعانات والمساعدات الاجتماعية المختلفة مثل الضمان الاجتماعي والإعانات ضد البطالة والشيخوخة ....الخ. إلى جانب بعض الإعانات التي تقدمها الدولة لبعض المشروعات الخاصة حملها على تخفيض أسعار منتجاتها. لذلك فهذه النفقات لا تؤدي إلى زيادة في الدخل القومي بشكل مباشر، فهي إجراء لتحويل الدخول من فئات معينة إلى فئات أخرى. **(سلاطني، 2014، ص ص28-30)**

وللتميز بين النفقات الحقيقية والتحويلية لابد من الاعتماد على العناصر التالية:

- **المقابل المباشر:** يعني ما تحصل عليه الدولة لقاء إنفاقها وعليه تعتبر النفقات التي لها مقابل مباشر تحصل عليه الدولة نفقات حقيقية، وتكون غير حقيقية إذا كانت بدون مقابل.
- **الزيادة المباشرة في الناتج الوطني:** هي عبارة عن النفقات الحقيقية التي تساهم في توليد ناتج جديد ودخول إضافية للمجتمع بصورة مباشرة، في حين أن النفقات التحويلية لا يستخدم فيها جزء من موارد الاقتصاد وتقتصر على إعانات المرضى والبطالة والتقاعد وبالتالي لا تؤدي إلى زيادة مباشرة في الدخل الوطني.
- **من يقوم بالاستهلاك المباشر للموارد الاقتصادية للمجتمع:** تتولى الدولة كشخص عام استهلاك النفقات الحقيقية بصفة مباشرة وتقدم مقابل لها في شكل أجور وفوائد، في حين أن النفقات التحويلية تؤدي إلى الاستهلاك غير المباشر من طرف الأفراد المستخدمين لها وليس من طرف الدولة.

2-2- معيار الجهة الموجهة إليها الإنفاق الحكومي

يتمثل هذا التصنيف على طبيعة النفقات وبصفة أدق على الجهة الموجهة لها الإنفاق ويعتمد على هذا النوع من التصنيف بصفة كبيرة في ميزانية الدولة السنوية وذلك للخصائص التي تتفرد بها كل من النفقات الجارية والنفقات الاستثمارية.

2-2-1- النفقات الجارية

وتسمى هذه النفقات بالنفقات التسييرية إذ تعنى بتسيير شؤون الدولة وإشباع الحاجات العامة بصورة منتظمة. وتشمل النفقات الجارية كل النفقات الحكومية التي لا يترتب على إنفاقها زيادة في رأس المال الاجتماعي أو زيادة في رأس المال الإنتاجي بالمؤسسات أو الهيئات الحكومية أو العادية.

تهدف الدولة من خلال الإنفاق الجاري إلى ضمان السير الحسن للمرافق العامة، وتشتمل على نفقات السلع والخدمات ومرتبات الموظفين بالإضافة إلى سداد فوائد الديون العامة على اختلاف أنواعها، وتدخل في هذا الإطار الإعانات والمدفوعات التحويلية سواء كانت نقدية أو عينية، وسواء كانت تهدف إلى تقديم دعم مباشر أو غير مباشر للأفراد أو لسلع وخدمات معينة.

لقد اعتبر هذا النوع من النفقات في مرحلة سابقة تدمير الجزء من الثروة. حيث تعد الأجور والمرتبات الجزء الأهم من الإنفاق الجاري حيث يتميز هذا الصنف من الإنفاق باستمرارية النمو، الأمر الذي يوجب بالمقابل على سياسات الأجور السعي لزيادة إنتاجية العامل الحكومي. وتأتي نفقات التشغيل والصيانة في المرتبة الثانية حيث يتضمن عنصر الصيانة مجموعة كبيرة من الأنشطة المطلوبة للإبقاء على البنية الأساسية في حالة جيدة، حيث أن نقص الصيانة يؤدي إلى إعاقة كفاءة عمل القطاع مما يؤثر سلبا على مستوى النمو الاقتصادي والعمالة. **(عبد المولى، 1978، ص 87)**

2-2-2- النفقات الاستثمارية

تسمى أيضا بنفقات التجهيز وكذلك بنفقات الرأسمالية ويعني بهذا النوع من الإنفاق بتكوين وتحصيل رأس المال الثابت من مخزون الأراضي وكذا أصول غير مادية، فهو بذلك يشمل الإنفاق على البنية الأساسية والمشروعات العامة وكذا كل ما تدفعه الحكومة في شكل إعانات للاستثمار الخاص.

لقد كان الفكر الاقتصادي ينظر إلى النفقات الاستثمارية على أنها نفقات ترتبط بفترة زمنية معينة ومحددة، وهي فترة تشييد المرافق العامة ومن ثم يمكن تمويلها من خلال مصادر تمويلية غير عادية كالقروض والإصدار النقدي وتم اللجوء إلى هذه المصادر في التمويل يمكن أن يكون في حالات استثنائية وفقا لوجهة نظر الكلاسيك. ولكن مع تطور مفهوم الدولة في النشاط الاقتصادي ومن ثم تطور مفهوم

النفقة الحكومية وكذا مدى الاعتماد عليها كأحد الأدوات الهامة التي يمكن أن تحقق أهداف المجتمع (نمو اقتصادي، استقرار، عدالة، اجتماعية...)، في ظل هذا التطورات فإن النظر إلى النفقة الحكومية على أنها نفقة غير منتجة لم يعد مقبولا وغير مبرر، ذلك كونها أصبحت منتجة وقد تكون أكثر إنتاجية من النفقات الخاصة في العديد من الحالات والمجالات. **(المادة 75 من القانون رقم84-17، 1984)**

انطلاق من هذا المنطق اتسع نطاق النفقات الحكومية ذات الطابع الرأسمالي، ولم يعد يقتصر فقط على مشروعات البنية الهيكلة فهي تشمل أيضا الاستثمار في إنشاء المشروعات العامة، الإنفاق على الصيانة الشاملة، الإعانات الاقتصادية للقطاع الخاص بهدف زيادة طاقتها الإنتاجية ومن ثم زيادة وكذا الإنفاق الحكومي على عمليات الإحلال والتجديد وغيرها.

تهدف الدولة من خلال الإنفاق الاستثماري إلى توسيع الطاقة الإنتاجية لتحقيق النمو الاقتصادي، ذلك كونه يؤدي إلى زيادة حجم التوظف وخفض تكلفة الإنتاج فضلا عن أنه يؤدي إلى زيادة الاستثمار الخاص مما يزيد بالتالي من حجم التوظف ويعمل على التوسع في الاستهلاك بطريقة غير مباشرة.

ومن خلال ذلك تعتمد الدول بصف عامة على الإيرادات العادية لتمويل الإنفاق الحكومي الجاري وعلى القروض العامة لتمويل الإنفاق الحكومي الاستثماري. كما أنه لمواجهة هذه الأزمات المستعصية تلجأ الدولة لإنعاش الاقتصاد عبر الضغط على الإنفاق الحكومي الجاري والتوسع في الإنفاق الاستثماري.

المطلب الرابع: أثار الإنفاق الحكومي وأهم خصائصه

1-أثار الإنفاق الحكومي

تنوعت الآثار الاقتصادية المختلفة للإنفاق العام بتنوع معاييرها وأهدافها فمنها ما هو مباشر يتمثل في أثر الإنفاق على الإنتاج القومي، الدخل القومي، الاستهلاك القومي والأخر غير مباشر والمتمثل في أثر المضاعف أي أثر الإنفاق على زيادة الاستثمار، أما أثر المعجل الذي يقصد به زيادة حجم الاستهلاك إلا أن كلها تهدف إلى تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع وسوف نتطرق إليهم بالتفصيل:

1-1- أثر الإنفاق العام المباشر على الاستهلاك والاستثمار

يتمثل التأثير المباشر للنفقات العمومية على الاستهلاك من خلال الطلب على السلع والخدمات الاستهلاكية اللازمة لإشباع الحاجات العامة كخدمات الدفاع والأمن وسلع استهلاكية أخرى، وتتوقف هذه

الآثار على نوع النفقات، الظروف الاجتماعية للفئات التي يكون دخلها مرتفع أين تتميز بميل حدي منخفض، أما الفئات التي يكون دخلها منخفض فتتميز بميل حدي مرتفع.

كما تتوقف هذه الآثار على مستوى التقدم الاقتصادي للدولة، فتتميز تلك المتخلفة اقتصاديا بجهاز إنتاجي غير مرن الذي يتطلب زيادة السلع والخدمات التي تؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار وبالتالي التضخم، أما الدول المتقدمة اقتصاديا تتميز بمستوى استخدام كامل وجهاز إنتاجي مرن تساهم فيها النفقات بدفع عجلة الإنتاجية نحو التقدم وبالتالي يمكن مواجهة أية زيادة في الطلب على الإنتاج للسلع والخدمات. أما الدول التي بلغت مستوى التشغيل الكامل فزيادة الطلب على هذه السلع والخدمات تؤدي إلى ارتفاع الأسعار وبالتالي الاتجاه نحو التضخم. **(عمارية، 2018، ص84)**

وتتمثل الآثار المباشرة للاستهلاك فيما يلي:

- شراء الحكومة للسلع والخدمات الاستهلاكية أي إنفاق حكومي استهلاكي من أجل تسيير الأجهزة الحكومية؛
- نفقات متعلقة بالأجور والرواتب؛
- يرتبط الاستهلاك طرديا بمستوى الدخل والإنتاج في الاقتصاد أي كلما ازداد مستوى الاستهلاك الكلي يزيد حجم الإنفاق على مستوى الإنتاج يؤدي ذلك إلى إرتفاع مستوى الدخل وبالتالي إلى زيادة الإنفاق العام على الاستهلاك؛
- مقدار التغير في الاستهلاك يتوقف على كيفية توزيع الدخل والثروة بين أفراد المجتمع؛
- زيادة المدفوعات التحويلية والإعانات الاجتماعية تمثل جزءا من الإنفاق العام والأكثر تأثير على مستوى الاستهلاك والميل الحدي للاستهلاك والتي تدفع لأصحاب الدخول المنخفضة كالمتقاعدين والعجزة.... إلخ؛
- زيادة الإنفاق الاستثماري يؤدي إلى زيادة دخول المنتجين الذين ينتجون السلع الاستثمارية وأجور العمال في هذه المشروعات الذي يزيد من استهلاك القطاع الخاص. **(عمارية، 2018، ص85)**

1-2-الأثر المباشر للإنفاق العام على الناتج القومي

الإنفاق الحكومي يؤدي إلى زيادة القدرة الإنتاجية للمجتمع عن طريق تنمية عناصر الإنتاج كميا نوعيا، فهو يؤدي إلى الإنفاق على الاستثمار والاستهلاك، وبالتالي يؤدي إلى التغير الكمي أي التغير في حجمها وبالتالي زيادة حجم الناتج القومي، فالنفقات الاستثمارية تؤدي إلى زيادة رأس مال المجتمع أي زيادة رصيد الدولة من السلع الرأسمالية، وهذا ما يؤدي إلى الطاقة الإنتاجية، وكذلك بالنسبة إلى زيادة الإنفاق على مرافق التعليم والصحة والإسكان يؤدي إلى زيادة كفاءة الفرد الإنتاجية وهذه النفقات تساهم في زيادة الإنتاج القومي بطريقة غير مباشرة.

- النفقات التحويلية تؤدي إلى زيادة الطلب الكلي إذا استخدمت في الإنفاق على الاستهلاك، أما في حالة الاستيراد والاكتناز فلن تؤثر في حجم الطلب الفعال؛
- النفقات الحربية تودي إلى انخفاض حجم الناتج القومي بسبب تحويل جزء من الموارد الإنتاجية نحو القطاع الحربي؛
- النفقات الاجتماعية كتدعيم الطبقات محدودة الدخل يمكنها من الإنفاق الاستهلاكي وزيادة الطلب الكلي الذي يؤدي إلى زيادة الإنتاجية. **(عمارية، 2018، ص86)**

1-3- الأثر الغير المباشر للإنفاق العام على الناتج والاستهلاك القومي

يعرف مضاعف الاستهلاك على أنه الزيادة الأولية في الإنفاق تؤدي إلى زيادة متتالية في الاستهلاك خلال دورة الدخل، أما معجل الاستثمار فهو الزيادة الأولية في الإنفاق تؤدي إلى زيادات متتالية في الاستثمار وبالتالي زيادات غير مباشرة في الإنتاج خلال دورة الدخل. **(عمارية، 2018، ص87)**

1-4- أثر الإنفاق العام المباشر في توزيع الدخل القومي

يبرز عن طريق تحديد الأهمية النسبية لمكونات الإنفاق التي تستهدف الطبقات الفقيرة في المجتمع ويتم فيها التركيز على مجالات الدعم الحكومي المقدمة عن طريق مخصصات الضمان الاجتماعي والبرامج الصحية والتعليم والإسكان التي تستهدف الطبقة الفقيرة، حيث تتدخل الدولة بشكل مباشر في النظام الاشتراكي في تحديد الدخول للأفراد الذين يعملون لدى الوحدات الاقتصادية المملوكة لديها فتقوم بتحديد أسعار منتجاتها وخدماتها على المستوى القومي عن طريق برامج الإنفاق على إعادة توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة بصورة عادلة ويطلق عليه شرط عدالة النظام، ويتم توزيع السلع والخدمات بين المستهلكين لضمان تحقيق الكفاءة الاقتصادية التي يجب أن تأخذ في الحسبان عند تحقيق أهداف العدالة.

عدالة الإنفاق تهدف إلى توضيح مدى تلبيتها للحاجات الفعلية ونوعية الخدمات الناجمة عنها لصالح الطبقات الفقيرة في المجتمع، وتوفير الخدمات الاجتماعية لها كالتعليم والصحة بأسعار مدعومة لأن السعر السوقي لا يخدمها، وتهدف أيضا إلى تحقيق الرفاهية عن طريق التوزيع الأمثل لوسائل الإنتاج ويطلق عليه شرط كفاءة النظام وتخفيف التفاوت الاجتماعي وتحسين مستوى المعيشة عن طريق تحسين القطاعات الإنتاجية الاجتماعية وتوجيهها لتحسين الخدمات الاجتماعية الذي يساهم في تعزيز القدرات البشرية في المجتمع نظرا لأهمية مؤشر التنمية البشرية عند قياس عدم المساواة. **(عمارية، 2018، ص ص88-90)**

1-5- أثر النفقات العامة على الأسعار

إن تأثير النفقات العامة على الأسعار تختلف حسب طبيعة الاقتصاد ودرجة تطوره، والحالة التي يعيشها، حيث تفرض أن النفقات تؤدي إلى ارتفاع الأسعار، وبالتالي توفير الحافز وأكبر هامش للتوسع في النشاطات الاقتصادية وزيادة إنتاجها، وخاصة عندما يعاني الاقتصاد من حالة كساد أين تنخفض الأسعار وتقل معها الأرباح، وبالذات توفر الموارد والعناصر والطاقات الإنتاجية العاطلة والمهيأة للعمل، وعليه فإن أثر النفقات العامة على الأسعار يتحقق في الحالات التالية:

- الإنفاق العام الذي يتجه نحو شراء منتجات زراعية بأسعار تشجع المزارعين على الاستمرار وتوسيع إنتاجهم وبيعها بأسعار تكون مناسبة لهم وللمستهلكين؛
- زيادة الإنفاق العام للمنتجين على شكل إعانات لمساعدتهم على توفير منتجاتهم للمستهلكين بأقل الأسعار خصوصا تلك المنتجات الضرورية، والتي يستخدم في الأفراد الأقل دخلا كل دخلهم عليها، وبالتالي يتيح ارتفاع مستوى معيشة هذه الفئات؛
- تقديم إعانات ضمن النفقات العامة دعم أسعار السلع الاستهلاكية المستوردة كي لا يؤثر الارتفاع في الأسعار العالمية سواء على مستوى معيشة أفراد المجتمع خاصة السل السلع الاستهلاكية الضرورية، وذلك من أجل الحد من ارتفاع الأسعار الناشئ عن التضخم المستورد؛
- تقديم إعانات ضمن النفقات العامة من أجل توفير الدعم للسلع المصدرة بالشكل الذي يجعل أسعار التصدير أقل ما ينجم عنه، هذا ما يؤدي إلى قدرة المتصدرين على التنافس في السوق الدولية، ما أدى إلى زيادة الصادرات وتشجيع إنتاج السلع والخدمات التصديرية نتيجة ذلك؛
- تقليص النفقات العامة خصوصا التي تؤدي إلى ارتفاع الأسعار وتنعكس سلبا على تكاليف المعيشة بحيث تؤدي إلى انخفاض مستويات المعيشة خصوصا الضرورية منها. **(بعلي وأبوا العلاء، 2003، ص42)**

1-6- أثر النفقات العامة على حجم العمالة والادخار

إن هدف العمالة الكاملة أحد الأهداف التي تصبو إليها الدولة صاحبة السيادة وهو تشغيل نسبة عالية من القادرين على العمل للقضاء ومكافحة أزمة البطالة، خصوصا منها في الدول النامية عن طريق زيادة الإنفاق في مشاريع جديدة تساهم في خلق وظائف وتوفير مناصب للعاطلين عن العمل، وعليه فإن زيادة الإنفاق العام يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات بسبب زيادة دخول العاملين، وهذا التأثير يظهر بصورة إنفاق شخصي متزايد للطلب على السلع الاستهلاكية بدوره يزيد من حجم العمالة لتلبية هذا الطلب. وأيضا الزيادة في الإنفاق على التعليم والرعاية الصحية يزيد من كفاءة ومقدرة الأفراد على العمل وبالتالي يزيد من دخلهم ومقدرتهم على الادخار، حيث إذا رأى الفرد أن الدولة ستمنحه إعانة في حالة

عجزه عن العمل أو البطالة سيزيد من رغبته في العمل والإقبال عليه، أي أن تأمين المستقبل عن طريق الرواتب التقاعدية وإعانة البطالة سيساعد الفرد في الادخار، أما إذا كان الدخل ثابت وزاد الاستهلاك فإنه يؤدي إلى انخفاض الادخار والاستثمار والإنتاج بالسالب، كما أن زيادة الإنفاق بمعدل أكبر من الإيراد سيكون أثره سالبا على الادخار. **(داود وآخرون، 2001، ص289)**

1-7- أثر النفقات العامة على ميزان المدفوعات

يعرف عجز الميزانية عن زيادة الإنفاق الحكومي والمتسبب لعجز في الحساب الجاري في ميزان المدفوعات ب " ظاهرة العجز التوأم " حيث تختلف أراء المدارس الاقتصادية في تفسير هذه الظاهرة، إلا أن التحليل النيوكنزي هو الأكثر قوة والذي أكد أن ارتفاع العجز المالي سيؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة، الأمر الذي يسمح بدخول رؤوس الأموال مما يؤدي إلى رفع سعر الصرف ويخفض من تنافسية السلع الوطنية، هذا ما يزيد العجز في الحساب الجاري في ظل نظام الصرف العائم وحرية انتقال رؤوس الأموال من جانب الطلب، أما من جانب العرض فإن الزيادة في الإنفاق الحكومي تؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار مما يخفض تنافسية السلع الوطنية أي الطلب عليها الأمر الذي يزيد من العجز الموازني. هذا ما نلاحظ أن التأثير على الإنفاق لحكومي على العجز في الحساب الجاري لميزان المدفوعات من خلال دخول رؤوس الأموال الأجنبية أو عند انخفاض الطلب على السلع المحلية. **(قداوي، 2017، ص78)**

2- خصائص الإنفاق الحكومي

يتضح لنا من خلال التعاريف السابقة بان النفقات الحكومية تتكون من ثلاث عناصر أساسية تتمثل في أن هذه النفقات هي مبلغ نقدي، كونها تصدر من شخص معنوي والغرض منها هوا تحقيق المنفعة العامة، ويتم توضيح العناصر فيما يلي:

2-1- الشكل النقدي للنفقة العامة

تحمل النفقة طابعا نقديا، أي أنها تتم في صورة تدفقات نقدية، ويترتب على ذلك استبعاد جميع الوسائل الغير نقدية التي كانت تستخدم سابقا من وسائل عينية أو مزايا معنوية وبالتالي لا يعد من قبيل النفقة العامة ما تدفعه الدولة في صورة عينية، كتقديم خدمات دون مقابل كالإعفاء عن سداد إيجار المساكن أو نفقات العلاج والتعليم وأجور المواصلات بالنسبة لبعض موظفي الدولة.

والصفة النقدية للنفقة العامة هي بخلاف ما كان يتبع سابقا من إلزام المواطنين بأداء خدمات معينة مقابل الحصول على مقابل مادي أو معنوي، كأن تمنحهم هيئة عمومية معينة جزءا من أملاك عامة، إذ اختفى هذا الوضع بعد انتهاء مرحلة اقتصاد المقايضة إلى الاقتصاد النقدي حيث أصبحت

النقود هي الوسيلة الوحيدة لأداء كامل المعاملات الاقتصادية وأصبح الإنفاق العمومي يتم بشكل نقدي. **(بن عزة، 2010، ص18)**

2-2- صدور النفقة العامة عن الدولة أو عن أحد تنظيماتها

صدور النفقة عن شخص معنوي أي أنه يخضع للقانون العام، أو عن هيئة عمومية أو مفوض عنها، وتبعا لهذا فإنه لا تعتبر نفقة عامة ما يصرف الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون الخاضعون للقانون الخاص حتى لو كان هدفهم تحقيق منفعة عامة مثل شق طرق أو توفير الكهرباء أو المياه.

وقصد التفريق بين النفقة العامة والنفقة الخاصة اعتمد الفكر المالي على معيارين أساسيين أولهما معيار يستند إلى طبيعة القانونية التي تصدر عنها أو تقوم بالنفقة وهو المعيار القانوني أو التقليدي والثاني معيار يرتكز على أساس طبيعة الوظيفة التي تؤديها النفقة وهو المعيار الوظيفي. **(بن عزة، 2010، ص19)**

2-2-1- المعيار القانوني أو التقليدي

ومفاده أن النفقة تعد عامة إذا كانت صادرة عن شخصيات معنوية تخضع للقانون العام، وتعد خاصة إذا صدرت عن شخصيات معنوية أو طبيعية تخضع للقانون الخاص هذا بصرف النظر عن الوظيفة التي تؤديها النفقة.

2-2-2- المعيار الوظيفي

يعتمد هذا المعيار في التفرقة بين النفقة العامة والنفقة الخاصة إلى الطبيعة الوظيفية للنفقة العامة لا على الطبيعة القانونية لمن يقوم بها، وتبعا لهذا المعيار لا تعتبر جميع النفقات التي يقوم بها الأشخاص العموميون نفقات عامة، بل فقط تلك التي تقوم بها الدولة أو الأشخاص العموميون نفقات عامة، بل فقط تلك التي تقوم بها الدولة أو أشخاص مفوضين عنها بصفته السيادية، أما النفقات التي تنجزها الدولة أو إحدى هيئاتها العمومية لأهداف أخرى كمشاريعها الاقتصادية مثلا، فهي وفقا لهذا المعيار تعتبر نفقة خاصة وليست عامة.

حيث أن كل من المعيارين لا يفيان بغرض لتعريف النفقة العامة، لأن الغرض الأساسي من التعريف هو قياس مدى مساهمة الهيئات العمومية في الحياة الاقتصادية وتقدير آثارها تقديرا سليما، ولهذا فمن الضروري الأخذ بتعريف أوسع للنفقات العامة بحيث يشمل النفقات التي تقوم بها الدولة، والهيئات العامة والمحلية والمؤسسات العمومية، بغض النظر عن الصفة السيادية أو السلطة الآمرة أو طبيعة الوظيفة التي يصدر عنها الإنفاق، لما في ذلك من مواكبة ومعاصرة لتطوير دور الدولة. **(بن عزة، 2010، ص19)**

2-3- الهدف من النفقة العامة هو المنفعة العامة

يعد هذا الركن متمما لمفهوم النفقة العامة فبدون هذا الشرط لن تكون النفقة عامة حتى ولو كانت صادرة من أحد أشخاص القانون العام. فالهدف من النفقة العامة يجب أن يكون تحقيق النفع العام للمجتع وتحقيق مصالحه ويتسع مفهوم النفع العام ليشمل تحقيق الأهداف الاقتصادية والإجتماعية. فقد يكون الهدف من الإنفاق العام هو تقليل الفجوة في توزيع الدخل بين أفراد المجتمع مثل تقديم المساعدات النقدية للفقراء. وقد يكون الهدف من الإنفاق العام هو تحقيق الاستقرار الاقتصادي مثل الحد من مشاكل البطالة من خلال إعانات البطالة أ, تحفيز النمو الاقتصادي بهدف خلق مشاريع استثمارية وتوظيف الأيدي العاملة، وبالتالي يتحقق مفهوم المنفعة العامة يجب أن يؤدي الإنفاق العام إلى تحقيق منفعة عامة أي أن تستخدم النفقة العامة من أجل إشباع حاجات عامة وعلى هذا الأساس ولضمان توجيه النفقات العامة لتحقيق النفع العام وضعت ضوابط منها: **(خصاونة، 2014، ص ص 51-52)**

- اعتماد بنود النفقات العامة في الموازنة.
- وجود هيئات رقابية مستقلة لمراقبة الإنفاق العام.

المبحث الثاني: ماهية للإنفاق الاستهلاكي الخاص

يعتبر الاستهلاك حلقة مهمة في سلسلة النشاط الاقتصادي فلديه مفاهيم تختلف مفاهيمها باختلاف المدارس الاقتصادية التي بينت هذا المفهوم حيث سنتطرق أولا إلى ماهية الاستهلاك من خلال تعريف الاستهلاك، أنواعه...الخ لدالة الاستهلاك.

المطلب الأول: ماهية الاستهلاك

1- تعريف الاستهلاك

لقد تعددت الآراء والاقتراحات حول إعطاء تعريف شامل للمستهلك الذي يعتبر العصب المحرك للعملية التسويقية، حيث يمكن تعريفه حسب طبيعة النشاط التسويقي الذي يمارسه وحسب الغرض من وراء نشاطه التسويقي ويمكن إبراز هذه التعاريف على النحو التالي:

الاستهلاك عبارة على سلعة ما هو كمية من هذه السلع التي عن طريق استنفاذها، حيث يؤدي ذلك إلى الإشباع المباشر للأعوان الاقتصاديين المنتفعين دون المساس بنمو الإنتاج. **(الحاج، 1998، ص 106)**

حيث لا يتضمن فقط الاستهلاك النهائي للسلع والخدمات وإنما يتضمن أيضا الاستهلاك الوسيط، حيث لابد من أن يلاحظ مدلول الاستهلاك بشكل مجموعة كبيرة من السلع والخدمات وغير المتجانسة مثلا نجد أن هناك مجموعة سلعية تتضمن بعض السلع والخدمات كالخبز والتعليم..... الخ.

بأنه عبارة على أنه الجزء المتقطع من الدخل الكلي والذي يتم إنفاقه على السلع والخدمات التي تشبع رغباته بطريقة مباشرة ويتوقف الإنفاق الاستهلاكي لأي فرد على عدة عوامل نقسمها إلى عوامل جزئية وأخرى سياسية. **(الشمري والشروف، 1999، ص 15)**

نستنتج أن الاستهلاك عبارة عن استخدام السلع والخدمات من خلال الإشباع للحاجات المتعلقة بالأفراد أي أنه الاستخدام النهائي للسلع والخدمات عن طريق استخدام الموارد النادرة والمتعددة للاستعمال.

2- أنواع الاستهلاك

يقسم الاستهلاك إلى عدة أنواع وهذا وفقا لمعايير يمكن الاعتماد عليها وهي كالتالي:

2-1- حسب الغرض من الاستهلاك

وفقا لهذا المعيار يقسم الاستهلاك إلى استهلاك نهائي واستهلاك وسيط

فالاستهلاك الوسيط (الإنتاجي) يعرف على انه عبارة عن مجموعة السلع (من غير سلع التجهيز) والخدمات الإنتاجية المنتجة أو المستوردة المستخدمة من قبل وحدات الإنتاج أثناء عملية الإنتاج في الفترة محل الدراسة بحيث لا يتضمن الخدمات غير الإنتاجية التي لا تستهلك، كما لا يتضمن اهتلاك أو تناقص قيمة السلع التجهيزية (أثناء عملية الإنتاج) الذي يعتبر استهلاكا للأصول الثابتة أو اهتلاكات.

أما الاستهلاك النهائي فهو عبارة عن مجموع السلع والخدمات الإنتاجية المستخدمة للإشباع المباشر والاني لحاجات الأعوان غير الإنتاجية المقيمة، ويقسم الاستهلاك النهائي إلى استهلاك عائلي واستهلاك خاص بالإدارات العمومية واستهلاك للمؤسسات المالية. **(بشرول، 2011، ص4)**

- الاستهلاك النهائي: يشمل العائلات والإدارات العمومية والمؤسسات المالية.
- الاستهلاك الوسيط: يشمل فروع الإنتاج والشركات وأشباه الشركات.
- الاستهلاك الوسيط والاستهلاك النهائي: في آن واحد يشمل المؤسسات الفردية الصغيرة.

2-2- حسب الجهة المستخدمة: يقسم الاستهلاك حسب الجهة المستخدمة إلى استهلاك خاص (فردي) واستهلاك عام (جماعي):

- الاستهلاك الخاص أو الفردي: يعرف على أنه عملية استخدام السلع والخدمات لإشباع حاجات الأفراد والعائلات.
- الاستهلاك العام أو الجماعي: فيعرف على أنه الاستهلاك الذي تقوم به الهيئات والوحدات الحكومية وشبه الحكومية المختلفة.

2-3- حسب مصدر السلع والخدمات المستهلكة: يقسم الاستهلاك إلى استهلاك سوقي واستهلاك ذاتي:

- الاستهلاك السوقي: يعرف على أنه استخدام السلع والخدمات لإشباع حاجات المستهلك ويكون مصدر هذه السلع والخدمات من السوق.
- الاستهلاك الذاتي: فهو يتمثل في استخدام السلع والخدمات المنتجة ذاتيا قصد تلبية حاجات المستهلك.

2-4- حسب نوعية الشيء المستهلك: يقسم الاستهلاك وفقا لهذا المعيار إلى استهلاك سلعي واستهلاك خدماتي:

- الاستهلاك السلعي: يعرف على أنه شيء له وجود مادي.
- الاستهلاك الخدماتي: يعرف على أنه استخدام ما ليس ملموس مثل (التعليم، النقل، العلاج...الخ). **(بشرول، 2011، ص5)**

3- محددات الاستهلاك

سنتناول في هذا العنصر مايلي:

3-1- الدخل المتاح: يعرف على أنه ذلك الأجر مقابل العمل الذي يبذله الفرد، ويكون غالبا موجه لاقتناء واستهلاك حاجات والتي تكون دائمة أو غير دائمة، فعند إنفاق الأسر لأموالها في استهلاك تكون قد استهلكت في إطار ميزانية معينة، حيث لا تستطيع أسرة ما استهلاك ما تحتاجه أكبر من الدخل الذي تتوفر عليه، والدخل هنا عبارة عن أموال متاحة للأسر تتصرف فيه كما تشاء في إطار تصرف العقلاني للأسرة الاقتصادية ويمكن أن نفرق بين نوعين من الدخل المتاح: **(معوشي، 2007، ص3)**

الدخل الدائم: هو ذلك المبلغ من المال الذي تتحصل عليه الأسرة مقابل جهد فكري أو بدني مبذول في حدود فترة زمنية محددة في إطار طرق إنفاق مختلفة، وهذا حسب مستوى الدخل المتوفر.

- الدخل المؤقت: هو ذلك المبلغ الذي تتحصل عليه الأسر في وقت معين ويكون راجع للأرباح الموزعة من طرف المؤسسة كالمنح والعلاوات، فهناك أسر تستمر على نفس وتيرة الاستهلاك رغم ارتفاع دخلها المتاح وتدخر الفائض من الأموال التي تتحصل عليه في إطار استثماراتها.

ويمكن تحديد العلاقة التي تربط الاستهلاك بالدخل الشخصي المتاح على أنها دالة المتغير فيها هو الدخل (Y) والتابع هو الإنفاق الاستهلاكي(C) وتعرف في الاقتصاد بدالة الاستهلاك وهي عبارة عن معادلة من الدرجة الأولى: C=a+by

حيث: a: تمثل رياضيا نقطة تقاطع دالة الاستهلاك مع المحور العمودي (محور الاستهلاك) واقتصاديا تمثل الاستهلاك التلقائي أو الاستهلاك الذي لا يتبع الدخل.

B: تمثل رياضيا ميل الاستهلاك الناتج عن التغير في الدخل بوحدة واحدة ويكون محصور بين الصفر والواحد.

3-2- المستوى العام لأسعار: إن مفهوم السعر ينطلق من كون أن الإنتاج من السلع والخدمات له ثمن تحدد قيمته بعد تحديد تكلفته الكلية فإذا كان الإنتاج ذو مستوى كلي فإنه يقاس عن طريق المستوى العام لأسعار الذي هو من العوامل المهمة التي تؤثر في الاستهلاك ولتوضيح هذا نحدد الحالتين التاليتين:

إذا كان هناك ارتفاع وانخفاض للأسعار الذي يصاحبه انخفاض وارتفاع متناسبين في الدخل المتاح، ففي هذه الحالة ترى الأسر أنها في وضعية مستقرة من حيث دخلها المتاح حيث أنه ليسوا في وضعية جيدة ولا سيئة وبتالي يفضلون الإبقاء على مستوى الاستهلاك على حاله دون تغير.

في هذه الحالة تكون التغيرات في المستوى العام للأسعار غير مترافقة مع تغيرات المتناسبة في الدخل، أي أن هنالك تغيرات في الدخل المتاح لها أثر مباشر على الاستهلاك الأسرة، حيث أن ارتفاع الأسعار سيؤدي إلى ارتفاع الدخل المتاح، وبالعكس فإن انخفاض الأسعار سيؤدي إلى إنخفاض في الدخل المتاح مما يكون له الأثر على دالة الاستهلاك في المدى القصير، إن الارتفاع في المستوى العام للأسعار وما ينتج عنه من انخفاض للقيمة الحقيقية للنقود أي تدهور القيمة الشرائية، يؤدي كل هذا إلى ارتفاع ميل الاستهلاك وبتالي فإن الاستهلاك الحقيقي لن يتأثر بتغيرات في المستوى العام لأسعار إذا كان قد ألغى أثر هذه التغيرات المتناسبة في الدخل المتاح. **(كرلادي ومكمن، 2017، ص17)**

3-3- توزيع المداخل: إن مستوى الدخل الشخصي المتاح يعتبر بمثابة عامل من العوامل الرئيسية المحددة لمستوى الإنفاق الاستهلاكي حيث يتوقف مستوى الإنفاق الاستهلاكي عند أي مستوى للدخل الشخصي المتاح على كيفية توزيع هذا الأخير بين الاستهلاك والادخار.

فهناك من يعتقد بأن النسبة من الدخل الشخصي المتاح التي توجه الاستهلاك تكون كبيرة عند مستويات الدخل المنخفض وأقل منها عند مستويات الدخل المرتفع، أو الأخرى ذات الدخل المنخفض كذلك بالنسبة للميل الحدي للاستهلاك فهو أقل عند الفئات الثانية.

كان الميل الحدي للاستهلاك نفسه عند جميع المستهلكين وأردنا إعادة توزيع الدخل بين هؤلاء المستهلكين فإن هذا سوف يؤدي إلى نقص الاستهلاك الخاص لشخص بنفس القدر الذي يزيد به فرد آخر استهلاكه ولكن عندما يكون الميل الحدي للاستهلاك قد يختلف من شخص إلى آخر فإنه قد يكون من الإمكان التغير في الاستهلاك مع حدوث هذا التوزيع في الدخل.

3-4- الثروة: تعرف الثروة على أنها جميع ممتلكات الأفراد من الأصول المالية والعقارية، ولكن من المهم التمييز بين الدخل الثروة، فكثيرا ما نرى أفراد أغنياء يملكون أموالا وعقارات، ولكن ليس لديهم وظيفة، ولا يتقاضون راتبا شهريا وهذا يعني أن الثروة أشمل بكثير من الدخل.

وتدخل الثروة في كثير من الأحيان في دالة الاستهلاك الكلية كمحدد للاستهلاك، إذ يؤدي ارتفاع قيمة الممتلكات العقارية والأوراق المالية من أسهم وسندات لذا بعض الأفراد تؤدى زيادة ميلهم إلى الإنفاق على الاستهلاك نتيجة تحسن مركزهم المالي، مما يؤدي إلى زيادة قدرتهم على الإنفاق الاستهلاكي وبتالي تحول دالة الاستهلاك الكلية إلى الأعلى والعكس صحيح. **(كرلادي أمينة نزيهة ومكمن خديجة، 2017، ص18)**

4- دالة الاستهلاك

إن الاستهلاك جزءان أحدهما يعتمد على الدخل فيتغير لتغيره وبمعدل معين، مما يعني رياضيا بأن الدخل عامل مستقل Independ variable والاستهلاك تابع له Dependent variable وأن الأثر الحدي بينهما هو ما أسميناه الميل الحدي للاستهلاك (MPC) وأما الجزء الآخر من الاستهلاك فهو ذاتي لا يتأثر بالدخل، بل هو ما يمكن الإشارة إليه بأنه الاستهلاك عندما يكون الدخل مساويا للصفر.

وبعلاقة خطية بسيطة يمكن الإشارة إلى دالة الاستهلاك على التالي: $c=a+by_d$

حيث: c: الاستهلاك

Y: الدخل

b: ميل العلاقة أو أسميناه الميل الحدي للاستهلاك(MPC)

a: الاستهلاك المستقل أو التلقائي الذي لا يتغير بتغير الدخل

by_d: الاستهلاك التبعي الذي يتغير بتغير الدخل**(بن يحي ومالكي، 2016، ص16)**

4-1- اشتقاق دالة الاستهلاك: لاشتقاق دالة الاستهلاك يجب أن نميز بين الميل المتوسط للاستهلاك والميل الحدي للاستهلاك.

4-1-1-الميل الحدي للاستهلاك (MPC): هو ميل الأفراد إلى إنفاق جزء من دخلهم على السلع والخدمات الاستهلاكية النهائية والذي نرمز له في الدالة الاستهلاكية بالرمز b، أما حسابيا فهو المقدار الذي يعبر عن نسبة تغير الطلب على السلع إلى تغير الدخل الذي أحدث هذا التغير في الطلب، وبعبارة أوضح هو عبارة عن مقدار الزيادة في الاستهلاك نتيجة زيادة الدخل بوحدة واحدة ويتم حسابه كما يلي:

$$Mpc=b=\frac{\Delta c}{\Delta y}$$

حيث:Δc: هو مقدار تغير الاستهلاك نتيجة تغير في الدخل

Δy: هو مقدار تغير الدخل

إذا انطلاقا من كون دالة الاستهلاك مستمرة وقابلة للاشتقاق فإنه بالتالي يمكننا حساب الميل الحدي للاستهلاك عن طريق اشتقاق دالة الاستهلاك بالنسبة للمتغير المفسر (الدخل) Mpc=b=c

كما أن $0<b<1$ و c هو مشتق دالة الاستهلاك.

4-1-2- الميل المتوسط للاستهلاك (APC): هو عبارة عن حاصل قسمة الاستهلاك الكلي على الدخل المتاح أي c/y هو نسبة ما ينفق على الاستهلاك عند حجم معين في الدخل.

ويكون الميل المتوسط للاستهلاك أكبر من الميل الحدي للاستهلاك طالما أن الاستهلاك المستقل موجب Apc = b = c/yd **(بن يحي ومالكي، 2016، ص17)**

4-2- العلاقة بين الميل الحدي للاستهلاك والميل المتوسط للاستهلاك

يكون الميل الحدي للاستهلاك ثابتا إذا كانت دالة الاستهلاك خطية، وبالتالي فإن المقدار

$b = \frac{\Delta c}{\Delta y}$ يبقى ثابت، أما الميل الاستهلاكي فهو يتغير بحيث يتناقص بزيادة الدخل.

3.4. دالة الاستهلاك الكلية: هي عبارة عن مجموع سلوك الاستهلاكات الفردية، حيث أن دالة الاستهلاك في هذه الحالة تساوي إلى مجموع الاستهلاكات للأفراد مضافا إليها متوسط الاستهلاكات

$$C_G = \frac{(\alpha 1+\alpha 2+\cdots.+\alpha n)+(b1+b2+\cdots\ldots+bn)y_d}{n}$$

حيث:

c_G: هي دالة الاستهلاك على المستوى الكلي.

$\alpha 1.2\alpha.....\alpha_n$: هي الاستهلاك المستقل في دوال الاستهلاكات الفردية

$b1.b2.....b_n$: هي الميول الحدية للاستهلاك في دوال الاستهلاك الفردية.

y_d: هو الدخل المتاح.

علما أن y_d،i حيث i=1,2,.....,n هو الاستهلاك التابع في الدالة الاستهلاكية الفردية. **(بن يحي ومالكي، 2016، ص18)**

المطلب الثاني: نظريات الاستهلاك

يعتبر الاستهلاك من أهم المتغيرات الاقتصادية التي تدخل ضمن الطلب الكلي ومن ثم فإن له مكانة معتبرة في التحليل الاقتصادي. وسنحاول من خلال هذا المطلب التحدث على أهم النظريات الاقتصادية التي عالجت موضوع الاستهلاك.

1- قوانين أنجل ونظرية الدخل المطلق

1-1- قوانين انجل

يعتبر أنجل أول من قام بدراسة مقطعية للاستهلاك أي اعتمادا على معطيات خاصة بميزانية الأسر خلال فترة زمنية قصيرة، حيث قام في سنة 1853 بجمع هذه المعطيات من عينة 200 أسرة، ثم قسمها إلى ثلاثة أنواع:

- أسر محتاجة تعتمد إلى حد ما على المساعدات الاجتماعية.
- أسر ذات دخل منخفض.
- أسر غنية وجودها لا يعتمد على الغير. **(علي، 2014، ص 18)**

وفي سنة 1857 قام أنجل بدراسة تجريبية حول الإنفاق الاستهلاكي وتوصل إلى ما يعرف حاليا "بقوانين أنجل" وهي كالتالي:

- القانون الأول: كلما ارتفع الدخل فإن النسبة المخصصة للإنفاق على المواد الغذائية تتناقص، مما ينتج عنه مرونة دخلية أصغر من الواحد.
- القانون الثاني: مهما تغير الدخل فإن النسبة المخصصة للإنفاق على الألبسة، السكن، التدفئة والإنارة تبقى ثابتة، وبالتالي المرونة الدخلية تساوي واحد.
- القانون الثالث: الجزء المخصص لباقية النفقات الاستهلاكية يزداد بنسبة أكبر من نسبة زيادة الدخل، أي أن مرونة الدخل أكبر من الواحد.
- وبناءا على هذه القوانين يرى أنجل أنه كلما كانت الأسرة فقيرة كلما كان الجزء المخصص من ميزانيتها عل الإنفاق الاستهلاكي أكبر. **(علي، 2014، ص 19)**

وفي سنة 1985 تم تأكيد القوانين الثلاثة لأنجل من طرف "ألن و باولي" بعد إجراء دراسة قياسية على ميزانية الأسر حيث تمكنا من اختبار قوانين أنجل وخلصا إلى المعادلة التالية: **(معوشي، 2007، ص92)**

$$Cij = aj + bjYi$$

حيث:

Cij: تمثل الإنفاق الاستهلاكي للأسرة (i) على المجموعة السلعية (j).

Yi: يمثل دخل الأسرة(i).

aj: يمثل الإنفاق الاستهلاكي التلقائي على المجموعة السلعية (j).

bj: يمثل ميل دالة الإنفاق الاستهلاكي على المجموعة السلعية (j).

1-2- نظرية الدخل المطلق

1-2-1- دالة الاستهلاك عند كينز

تعرف نظرية كينز في الاستهلاك غالبا بنظرية الدخل المطلق ذلك لأن قرارات الاستهلاك مبنية على القدر المطلق من الدخل الجاري الذي يحصل عليه الأفراد، فالدخل المتاح وفق هذه النظرية هو المحدد الرئيسي للإنفاق الاستهلاكي. فالاستهلاك يزداد بزيادة الدخل غير أن هذه الزيادة في الاستهلاك عادة ما تكون أقل منها في الدخل، على اعتبار أن دخل الفرد قبل حصول الزيادة فيه يغطي جزء هام من استهلاكه وبالتالي فإنه يخصص نسبة أقل لزيادة الاستهلاك من زيادة الدخل.

وقد عبر كينز عن هذه العلاقة بين الاستهلاك والدخل رياضيا بدالة الاستهلاك التالية:

C= Ca + cY.....(01)

حيث: C: يمثل استهلاك الفرد.

Y: يمثل الدخل المتاح للفرد أو الموضوع تحت التصرف.

Ca: يمثل الاستهلاك المستقل الذي لا يتغير مع الدخل أو ما يعرف بحد الكفاف.

c: يمثل الميل الحدي للاستهلاك وهو يعبر عن التغير في الاستهلاك الناجم عن التغير في الدخل أي هناك علاقة طردية بين الدخل المطلق المتاح(Y) و مستوى الاستهلاك(C) بعد حد الكفاف(Ca) فكلما زاد الدخل المتاح كلما زاد مستوى الاستهلاك. (2).....MPC= c = $\frac{\Delta c}{\Delta Y}$

وعليه انطلاقا من العلاقة السابقة بين الدخل والاستهلاك والتي تضمنتها دالة الاستهلاك يمكن استخلاص ما يلي: **(خلف، 2007، ص152)**

- أن دالة الاستهلاك تتسم بالثبات النسبي في علاقتها بمستوى الدخل.
- أن الميل المتوسط للاستهلاك (APC) يتجه نحو الانخفاض مع الاستمرار في الزيادة في الدخل، لأن نسبة ما يخصص من الدخل للإنفاق على الاستهلاك تقل بزيادة الدخل حيث:APC=c/Y.
- أن الميل الحدي للاستهلاك يكون أقل من الميل المتوسط للاستهلاك.
- أن الميل المتوسط للاستهلاك يمكن أن يكون أكبر من الواحد الصحيح، عندما يكون الاستهلاك أكبر من الدخل، ومساويا للواحد الصحيح عندما يكون الاستهلاك مساويا للدخل، وأقل من الواحد الصحيح ويتجه نحو الانخفاض عندما يزيد الدخل على الاستهلاك.
- أن الميل الحدي للاستهلاك يمكن أن يتجه نحو التناقص مع الزيادة في الدخل خاصة عند ذوي المداخيل المرتفعة.

1-2-2- دالة الاستهلاك الطويلة الأجل ودالة الاستهلاك القصيرة الأجل

إن دالة الاستهلاك في الأجل الطويل هي دالة الاستهلاك التي تمر بنقطة الأصل والتي تكون فيها C_a =0 حيث يتحقق التناسب بين الاستهلاك والدخل ولذلك معادلة دالة الاستهلاك فيها تصبح كما يلي:(3).....C = cY

وفي هذه الحالة يكون الميل الحدي للاستهلاك يساوي إلى الميل المتوسط للاستهلاك عند جميع مستويات الدخل: MPC = APC.

2- نظرية الدخل النسبي ونظرية دورة الحياة

2-1-نظرية الدخل النسبي

تشير نظرية الدخل النسبي أن الاستهلاك دالة للدخل الجاري بالنسبة للمستوى الأعلى للدخل السابق وتوجد وجهات نظر متعددة بالنسبة لهذه النظرية منها وجهة نظر ديزنبري لقيت النظرية اهتماما كبيرا فهو يرى أن هناك اتجاهات قوية لدى الناس لمحاكاة جيرانهم والسعي لرفع مستوى الحياة. ولذلك لو أن دخول الأفراد تزايدت بحيث في توزيع الدخل كما هو فإن الاستهلاك يتزايد من زيادة الدخل. إطار فرضية الدخل النسبي القائلة بأن الدخل يزيد في الأجل الطويل فإن الدالة الأساسية دالة الاستهلاك في الأجل الطويل تنشأ دالة الاستهلاك في الأجل القصير عن التغيرات الدورية في الدخل. وتتمثل أهم مسلمات نظرية الدخل النسبي

- إذا كان الدخل في تزايد مستمر وأعلى من دخل القيمة السابقة فإن الميل المتوسط للاستهلاك يكون ثابت ومساويا للميل الحدي للاستهلاك.
- إذا انخفض الدخل الحالي عن دخل القيمة السابقة فإن الاستهلاك الحالي سوف يتأثر بمستوى المعيشة الذي سبق أن حدده دخل القمة. وعليه فإن الميل المتوسط للاستهلاك سوف يزداد ويفوق الميل الجدي للاستهلاك.
- إذا كان الدخل الحالي في تزايد فإن الميل المتوسط للاستهلاك سوف ينخفض كلما تناقص الميل الحدي للاستهلاك. **(علي، 2014، ص 20)**

2-2- نظرية دورة الحياة

لقد توصل كل من فرانكو مود جلياني وألبرت أندو إلى نظرية تقوم على أساس أن استهلاك الأفراد يتحدد أساسا بعوامل طويلة الأجل وبصفة خاصة الدخل المتوقع الحصول عليه خلال حياتهم. ووفقا لنظرية مود جلياني عن دورة حياة الدخل فإن الأفراد يحاولون العمل على استقرار إنفاقهم الاستهلاكي من خلال حياتهم وهي نظرية مماثلة لنظرية الدخل الدائم.

طبقا لنظرية دورة الحياة فإن الاستهلاك لا يتوقف على دخل الأسرة فقط وإنما على ما لديها من ثروة ودخول متوقعة عليه فإن قرار الاستهلاك يتعلق بطول حياة الفرد. **(علي، 2014، ص 21)**

فكرة النظرية أن الأفراد يخططون لاستهلاكهم وادخارهم لفترة طويلة الأجل يقصد تخصيص استهلاكهم بأفضل طريقة ممكنة من خلال حياتهم كلها. حيث تفترض النظرية أن الفرد المستهلك ينقسم إلى (صغار السن- الشباب- الشيخوخة) حيث أن صغار السن يخصصون جزء من طاقتهم لطلب العلم واكتسب المهارات أكبر مما يخصصون جزئا للأنشطة التي تولد الدخل الجاري ويجب أن تأخذ النفقات

الأساسية لتكوين الأسر في الحسبان. وخلال هذه الفترة من العمر يلجأ الأفراد إلى استهلاك جزء كبير من دخلهم المنخفض نسبيا وحينئذ فإن الميل المتوسط للاستهلاك قد يزيد من الواحد الصحيح. **(علي، 2014، ص 22)**

وفي العمر المتوسط حيث تكون المهارات قد اكتسبت فإن الدخل يرتفع وخلال هذه المرحلة يكون الاستهلاك منخفضا (والادخار الفردي مرتفعا) بالنسبة للدخل. ومع التقاعد عن العمل فإن الدخل يتناقص ويتزايد الاستهلاك مرة أخرى.

وعلى ذلك ينشأ الاتجاه العام أن صغار السن يكون ادخارهم سلبيا أما متوسط العمر فإنهم يسددون ديونهم ويدخرون من أجل المستقبل عندما يتقاعدون عن العمل وأما الكبار فيدخرون ادخارا سلبيا مرة أخرى ويسحبون من أصولهم التي تراكمت فيما مضى.

وفي المدى الطويل خلال دورة الحياة الكلية يمكن اعتبار الاستهلاك مستقرا أو متناسبا مع الدخل عبر العمر كله وأن التقلبات في الاستهلاك من مرحلة إلى أخرى من دورة الحياة. وبالإضافة إلى ذلك فإنه طبقا لهذه النظرية فإن نسبة الادخار إلى الاستهلاك المرتفعة.

لأصحاب الدخول العالية كما تبينه بيانات المدى القصير تعكس الإفراط في تمثيل متوسط الادخار إلى الاستهلاك لأصحاب الدخول المنخفضة يعكس عدم التناسب بين نسبة شباب العمال ونسبة كبار السن بين أصحاب الدخول المنخفضة. كما تفترض النظرية أن الميل الحدي للاستهلاك قيما مختلفة مقابل دخل ثابت وانتقالي. **(علي، 2014، ص 23)**

3- نظرية براون (BRAWN) ونظرية الدخل الدائم لميتون فريدمان (M.Friedman) ونظرية كالدور(KALDOR)

3-1-نظرية براون (BRAWN)

أفادت نظرية براون على أن الاستهلاك الحالي لا يرتبط فقط بمستوى الدخل المتاح وإنما هو مرتبط أيضا باستهلاك الفترة السابقة وهذا ما يجعل التغيير في الاستهلاك الحالي يتصف بنسبة ضئيلة في فترة قصيرة، أما التغير في الاستهلاك في الفترة القصيرة سببه الرئيسي هو التغير في الدخل المتاح. **(كرلادي ومكمن، 2017، ص24)**

3-2- نظرية الدخل الدائم لميتون فريدمان (M.Friedman)

جاءت نظرية الدخل الدائم لفريدمان 1957 لتحل مشكلة التناسب بين الاستهلاك والدخل المتاح، فوفقا لفريدمان فإن الدخل الجاري المتاح Yd يتكون من دخلين أحدهما دائم Yp وأخر عابر مؤقت Yt

فالدخل الدائم Yp هو الذي تتوقع العائلات الحصول عليه خلال عدد كبير من السنوات مما يشكل ثروة لها، أما العابر Yt فيتكون من أي إضافة غير متوقعة أو نقص في الدخل الدائم ومن ثم فإن: Y=Yp+Yt

بنفس الطريقة يقسم فريدمان الاستهلاك الفعلي (الجاري) إلى جزأين أحدهما دائم وأخر انتقالي عابر أي C=Cp+Ct، فالأول هو الاستهلاك الذي يتحدد بالدخل الدائم، أما الثاني فإنه قد يفسر باعتباره استهلاكا غير متوقعا. من جهة أخرى ذكر فريدمان أن هناك علاقة ومعادلات تربط بين العلاقات السابقة حيث أن الدخل الدائم= معدل الفائدة. الثروة الشخصية (بشري+ مادية).

الاستهلاك الدائم= نسبة ثابتة. الدخل الدائم. **(كرلادي ومكمن، 2017، ص ص 25-26)**

3-3- نظرية كالدور (KALDOR)

لقد بدأ كالدور نظرية هامة بتقسيم المجتمع إلى طبقتين:

طبقة عاملة وطبقة رأسماليين.

بالنسبة للطبقة العاملة فإنها ستتحصل على دخل كلي من العمل وليكن: Y_{Wt} بينما الطبقة الرأسمالية فإنها تكتسب دخلها الكلي من الممتلكات وليكن: $Y_{\pi t}$ ومنه فإن الدخل الكلي للمجتمع:

$$= Y_{Wt} + Y_{\pi t} \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (1) Y_t$$

تفترض نظرية كالدور أن العمال يكون ميلهم المتوسط للاستهلاك مرتفعا من دخل العمال وليكن C_{w}، أما الرأسماليين فإن ميلهم المتوسط للاستهلاك يكون منخفضا من دخل الملكية وليكن C_{π}. ووفقا لهذه النظرية فإن دالة الاستهلاك يمكن التعبير عنها كما يلي: $C_t = .Y_{wt} + C_{\pi} . Y_{\pi t} C_{\mathrm{w}}$

لقد تعرضت هذه النظرية إلى انتقادات عديدة أهمها أنها تستخدم التحليل النظري في إظهار الاختلاف بين العمال والرأسماليين لكن من الصعوبة بما كان الانتقال بها من النظري إلى التطبيقي. **(كرلادي أمينة نزيهة ومكمن خديجة، 2017، ص27-28)**

4- سلوك المستهلك

4-1- تعريف المستهلك

هو شخص يقوم بشراء سلع وخدمات بغرض التحقيق المباشر لحاجياته بخلاف الشراء من أجل إنتاج سلع وخدمات أخرى يتمثل سلوك المستهلك في التصرفات المباشرة للأفراد للحصول على سلعة أو خدمة والتي تتضمن اتخاذ قرارات الشراء.

وتتدخل العديد من المؤثرات في سلوك المستهلك وهي كالتالي:(**إياد عبد الفتاح النسور ومبارك بن فهيدي القحطاني، 2013، ص39**)

4-1-1- المؤثرات التسويقية:

- وهي تحدد العلاقة بين المكانة الاجتماعية للفرد واستهلاكه للمنتج.
- تحديد الطبقة الاجتماعية المستهدفة.
- تحديد الموقع التنافسي للمنتج وإعداد التصميم التسويقي المناسب.

4-1-2- المؤثرات الاجتماعية:

- تتضمن الطبقة الاجتماعية الديانة والمعتقدات.

4-1-3- المؤثرات النفسية:

- تتضمن المؤثرات الشخصية الدوافع الإدراكية من نسبة الاستهلاك.

4-1-4- المؤثرات الاقتصادية:

- ارتفاع القدرة الشرائية للمجتمعات يزيد من نسبة الاستهلاك.

4-2- تعريف سلوك المستهلك

يعرف سلوك المستهلك على أنه جميع الأفعال والتصرفات المباشرة والغير مباشرة التي يأتيها ويقوم بها الأفراد في سبيل الحصول على خدمة معينة من مكان معين وفي وقت محدد، فهو كل أنواع التصرفات التي يمارسها الإنسان في حياته وذلك من أجل أن يتكيف مع متطلبات البيئة والحياة المحيطة.

4-3- أنواع سلوك المستهلك

تختلف الآراء حول سلوك المستهلك حسب كل مدرسة من مدارس السلوك الإنساني وأهدافها وكذا الفترة الزمنية التي ظهرت فيها تلك الآراء والأفكار ومنه وجب التركيز على أهم هذه التقسيمات وهي:

4-3-1- حسب شكل السلوك

وهنا تنقسم جميع سلوكيات وتصرفات الأفراد إلى سلوك وأفعال ظاهرة والتي يمكن ملاحظتها من الخارج مثل: النوم، الأكل، الشرب، البيع والشراء بينما السلوك الباطن هو السلوك الذي لا يمكن مشاهدة أو ملاحظة الأوجه المختلفة لسلوك وتصرفات الأفراد الظاهرة. **(علي، 2014، ص15)**

4-3-2- حسب طبيعة السلوك

تنقسم طبيعة الأفراد وأفعالهم حسب طبيعتها إلى الأقسام التالية: **(هبة إسحاق علي، 2014، ص16)**

4-3-2-1- سلوك فطري: هو السلوك الذي غالبا ما يصاحب الإنسان منذ ميلاده ومن دون الحاجة إلى تعلم أو تدريب وبعض دوافع هذه التصرفات، يكون استعدادا للعمل منذ وقت معين.

4-3-2-2- سلوك مكتسب: هو السلوك الذي يتعلمه الفرد بوسائل التعلم أو التدريب المختلفة مثل: الغذاء، الكتابة والسباحة وغيرها.

4-3-3- حسب العدد

تنقسم سلوكيات الأشخاص وتصرفاتهم حسب المعيار الذي يتعلق بالفرد وما يتعرض له من مواقف خلال حياته اليومية المختلفة.

4-3-4- السلوك الجماعي

هو السلوك الذي يخص مجموعة من الأفراد كأفراد الجماعة التي ينتمي إليها في المنزل أو المدرسة أو النادي ...الخ، ولا شك أن العلاقة في هذا النوع وإن كانت درجة تأثير الجماعة في الفرد أقوى بكثير من تأثير الفرد في الجماعة.

4-3-5- حسب حداثة السلوك

بموجب هذا المعيار قد يكون سلوك الفرد حالة جديدة أو مستخدمة باعتباره يحدث لأول مرة، وقد يمثل سلوكا مكررا أو معادا يكون طبق الأصل.

4-4- المجتمع الاستهلاكي

وهو المجتمع الذي يتجه نجو مزيد من التنظيم المرتكز على استهلاك السلع بدلا من الإنتاج ويرتبط النمو الاقتصادي في هذه المجتمعات على المستوى العام الاقتصادي وقد استند التطور الاقتصادي الأمريكي على ثقافة الاستهلاك وفي كتابه مجتمع الاستهلاك (1970م) عبر عالم الاقتصاد الفرنسي جان لودريار على أن المجتمعات الغربية أصبح الاستهلاك فيها يمثل عنصر هيكلة العلاقات الاجتماعية وهو على المستوى الفردي لم يعد عنصر هيكلة العلاقات الاجتماعية ولم يعد وسيلة لتلبية الحاجيات بل أصبح وسيلة للتميز. **(علي، 2014، ص17)**

4-5- قرار المستهلك

يترجم قرار المستهلك مشكلة الاختيار بين السلع والخدمات والاختيار تحدده عدة عوامل سلوكية أطلق الاقتصاديين عليها اسم المنفعة الحدية، وهي المنفعة المتحصل عليها من اقتناء وحدة إضافية من سلعة معينة.

4-6- أهمية دراسة سلوك المستهلك

لقد نشأت وتمت أهمية دراسة سلوك المستهلك في ظل التحولات الاقتصادية التي تشهدها حركة الاقتصاد العالمي، والتكتلات الاقتصادية، والمنظمات التجارية وظهور مفهوم عولمة المستهلك والتي أثرت على سلوكيات المستهلكين وقد أدى جميع ما سبق إلى زيادة أهمية دراسة المستهلك، وذلك كمحاولة للتقليل من حالة عدم التأكد في تحقيق الأهداف الإستراتجية للمنظمات ومحاولة تضمين سلوكيات المستهلكين بشكل أكبر داخل هذه الإستراتيجيات. **(برقال، 2015، ص12-16)**

- ✓ تفيد دراسة سلوك المستهلك الفرد عن طريق إمداده بكافة المعلومات التي تساعده في الاختيار الأمثل للسلع والخدمات المعروضة، وفق إمكانياته الشرائية وميوله الاستهلاكية، كما تفيد الفرد في تحديد حاجاته حسب الأولويات ضمن قيد الموارد المالية من جهة، وظروف البيئة المحيطة التي تشمل الأسرة والعادات والتقاليد من جهة أخرى.
- ✓ على مستوى الأسرة تبرز الحاجة إلى هذه الدراسة، كونها تمكن أصحاب القرار الشرائي من إجراء التحليل اللازم لنقاط القوة والضعف للبدائل المتاحة من المنتجات واختيار البديل أو العلامة التي تحقق الحاجة.

- ✓ كما تساعد هذه الدراسات في تحديد أماكن ومواعيد التسوق الأفضل للأسرة من الناحية المالية والنفسية.
- ✓ تساعد دراسة سلوك المستهلك في تحليل الأسواق وتحديد القطاعات المستهدفة ومعرفة عادات ودوافع الشراء لدى مستهلكها بدقة.

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في الاستهلاك

توجد العديد من العوامل التي تؤثر على معادلات الاستهلاك، وهذه العوامل تؤدي لانتقال دالة الاستهلاك إلى اليسار وبالتالي زيادة الاستهلاك أو انتقال دالة الاستهلاك إلى اليمين سيؤدي إلى انخفاض الاستهلاك وهذه العوامل تنقسم إلى عوامل شخصية عوامل اقتصادية وموضوعية:

1- العوامل الشخصية

يرى كينز أن هناك عوامل رئيسية تؤدي إلى ميل الأفراد إلى الإقلاع من الإنفاق من دخولهم أهمها:

- تكوين احتياطي الأحداث الطارئة.
- لإيجاد ظروف في المستقبل مثل إيجاد ظروف أحسن عندما يكبر الإنسان في السن أو التعليم أفراد الأسرة وما شابه ذلك.
- للتمتع بالاستهلاك حقيقي أكبر والرغبة في المستقبل والرغبة في المعيشة في مستوي أفضل.
- للقيام بالمضاربة في أسواق الأوراق المالية كلما كانت الفرصة مؤاتيه.
- تكوين ثروة لخلفه من بعده والإقلاع من الإنفاق لمجرد الشبع ولا شك أن عكس هذا يؤدي إلى زيادة الإنفاق وهذه الحوافز أطلق عليها اسم حوافز الاحتياطي وبعد النظر والتقدير للمستقبل وبالاستثمارات. **(عطية ومحمد أحمد، 2005، ص 165)**

2- العوامل الاقتصادية

2-1- الضرائب

يتأثر الدخل الممكن التصرف فيه للأفراد بمستوى الضرائب الشخصية ذلك أن أي زيادة في معدلات الضرائب تقلل من الدخل الممكن التصرف فيه للمستهلكين مما يجعلهم يخفضون استهلاكهم الجاري.

2-2- توقع الظروف الاقتصادية في المستقبل

إذا توقع الناس ارتفاع دخلهم في المستقبل فإنهم سوف ينفقون جزء أكبر من دخلهم الحالي. وعلى العكس فإن التشاؤم بالنسبة للمستقبل يجعل العائلات تخفض من إنفاقهم الحالي.

2-3- السياسة المالية

السياسة المالية يقصد بها السياسات التي تتبعها الدولة للتأثير على عرض النقود وسرعة تداولها مثل سياسة الضرائب يفترض كينز أن السياسة المالية من جانب الحكومة يؤدي إلى توزيع الدخل مما يؤثر على الاستهلاك فأن سياسة الدين العام تؤثر على الاستهلاك من خلال تأثيرها على الدخل الحقيقي الذي يحصل عليه المجتمع.

2-4- تغير العلاقة بين الدخل الإجمالي والدخل الصافي

- يرى كينز أن حجم الاستهلاك يتوقف على الدخل الحقيقي أكثر من الدخل الإجمالي بمعنى أن الاستهلاك دالة في الدخل الصافي والتي يؤثر على الاستهلاك جدير بالذكر أن كينز افترض تساوي الدخل الحقيقي والدخل النقدي. **(عطية ومحمد أحمد، 2005، ص 166)**

2-5- التغير في وحدة الأجر

التغير في وحدة الأجر يؤدي إلى إعادة توزيع الدخل حيث أن زيادة الأجر تؤدي لزيادة الاستهلاك عند مستوي معين من التشغيل.

2-6- الثروة

تدخل الثروة صراحة ضمن الاستهلاك الكلي المحدد للاستهلاك وهي تلعب ادوار عدة في فرضية فريدمان عن الدخل الدائم. وقد ضمن بعض الاقتصاديين الأصول السائلة وهي أحد مكونات الثروة بدلا من الثروة في دالتهم للاستهلاك ويبرر هذا التضمين غالبا على أساس الأصول السائلة بديلا للثروة.

2-7- الدخل المتاح

يتأثر الاستهلاك بالدخل المتاح ويلعب دورا هاما في الاستهلاك ويمكن تعريف الدخل المتاح: أنه الدخل الذي يمكن التصرف فيه بعد استقطاع الضرائب وبمعنى أخر هو الذي تستلمه الأسر من المؤسسات مضافا إليه تحويلات من الحكومة مطروحا منه الضرائب مباشرة مدفوعة إلى الحكومة. ويعرف أيضا بأنه صافي الناتج القومي بكلفة عوامل الإنتاج ناقص الأرباح غير الموزعة ناقص الضرائب المباشرة زائد الإعانات مساهمات الضمان والتأمين الاجتماعي بعبارة أخرى هو ما يستلمه الأفراد من الدخل.

يبين كينز أن الاستهلاك يرتفع كلما زاد الدخل ولكن بمعدل أقل نجد أن نفقات الاستهلاك تعتمد بشكل أساس على الدخل المتاح وفقا لنظرية كينز تسمى العلاقة بين الاستهلاك والدخل المتاح بدالة الاستهلاك ويرمز C=F(Y) ويبين كينز أن الاستهلاك يرتفع كلما زاد الدخل ولكن بمعدل أقل.

2-8- الادخار

الادخار يؤثر على الاستهلاك فالادخار يزيد في سن الشباب ويصل الادخار إلى القمة في منتصف العمر وبعدها يأخذ في النقصان في سن الشيخوخة.

2-9- التضخم

التضخم يؤثر على الاستهلاك حيث توجد علاقة طردية بين الاستهلاك والتضخم حجم السكان.

- مما لا شك أن الزيادة السكانية بشكل عام تعني زيادة الاستهلاك. البعد السكاني للاستهلاك لا يتوقف عند عامل الزيادة السكانية بل يتعداه إلى التوزيع العمري للسكان والبعد التعليمي والثقافي وغيره. **(عطية ومحمد أحمد، 2005، ص 167)**

3- العوامل الموضوعية

تتمثل ب:

- ثبات مستوى الأسعار.
- تغيرات أذواق المستهلكين.
- الأرباح أو الخسائر.
- التغيرات في السياسة الضريبية وحجم الاحتياطي لدي الشركات.
- التغير في التوقعات.
- التغير في سعره الفائدة التغير في توزيع الدخل. **(عطية ومحمد أحمد، 2005، ص 167)**

المطلب الرابع: الإنفاق الاستهلاكي العائلي والعوامل المؤثرة فيه

حيث سنتحدث في هذا المطلب على الإنفاق الاستهلاكي الخاص (العائلي) وأهم العوامل التي تؤثر فيه:

1- تعريف الاستهلاك العائلي

هناك عدة تعاريف تعتبر أن الاستهلاك العائلي يقتصر على السلع والخدمات التي تمولها الأسرة من دخولها وهذا التعريف يعتبره تعريفا ضيقا، أما التعريف الواسع فيضم تلك السلع والخدمات وكافة السلع والخدمات التي توفرها الدولة والمؤسسات التي لا تبتغي الربح إلى الأسر بشكل مجاني أو بأسعار منخفضة.

ومن أهم التعاريف للاستهلاك العائلي يشمل مايلي: **(موفق، 2002، ص33)**

- السلع والخدمات التي تشتريها الأسرة لغرض الاستهلاك؛
- السلع التي تنتج وتستهلك من قبل نفس الأسرة يتضمن ذلك القيمة التجارية للمساكن المشغولة من قبل الأسر التي تمتلكها؛
- السلع والخدمات التي تحصل عليها الأسرة كدخول عينية.

حيث يتم تصنيف السلع والخدمات حسب نظام الحسابات الوطنية ويلاحظ أن هذا التصنيف وضع على أساس الهدف الرئيسي الذي من أجله يحصل على السلعة، ومن خلال ذلك لوحظ أنه تم في هذا التصنيف الفصل بين السلع والخدمات إضافة إلى التميز بين السلع المعمرة والسلع غير المعمرة. حيث يتم تصنيف السلع والخدمات المنزلية حسب نظام الحسابات القومية:

1-1- المواد الغذائية والمشروبات والدخان (غير معمرة)

1-1-1- المواد الغذائية

- الخبز والحبوب؛
- اللحوم؛
- الأسماك؛
- الحليب والجبن والبيض؛

- الزيوت والدهون؛
- الفواكه والخضراوات ما عدا البطاطا؛
- البطاطا؛
- السكر؛
- القهوة والشاي والكاكاو؛
- المواد الغذائية الأخرى بما في ذلك المعلبات والحلويات.

1-1-2- المشروبات الغير كحولية؛

1-1-3- المشروبات الكحولية؛

1-1-4- الدخان.

1-2- الملابس الجديدة والقديمة (نصف معمرة)

1-2-1- الملابس الجديدة وتصليحها

- الملابس الجديدة؛
- تصليح الملابس الجديدة.

1-2-2- الملابس القديمة وخدماتها

- الملابس القديمة؛
- تصليح الملابس القديمة.

1-3- الإيجار الإجمالي والوقود والطاقة

1-3-1- الإيجار الإجمالي وأجور الماء

- الإيجار الإجمالي (خدمات)؛
- أجور الماء (غير معمرة).

1-3-2- الوقود والطاقة (نصف معمرة)

- الكهرباء؛
- الغاز؛
- الوقود السائل؛
- أنواع أخرى من الوقود.

1-4-الأثاث والمفروشات والتجهيزات والاحتياجات الجارية للأسرة.

1-4-1- الأثاث والسجاد وما شبه ذلك وتصليحها (معمرة)

- الأثاث والسجاد وما شبه ذلك؛
- تصليح الأثاث والسجاد وما شبه ذلك.

1-4-2- الأقمشة والمفروشات الأخرى وتصليحها (نصف معمرة)

- الأقمشة والمفروشات الأخرى؛
- تصليح الأقمشة والمفروشات الأخرى.

1-4-3- أجهزة التدفئة والطبخ والثلاجات ومكائن الغسيل وما شابه ذلك بما فيها النصب والتصليح (معمرة).

- أجهزة التدفئة والطبخ والثلاجات ومكائن الغسيل وما شابه ذلك بما فيها النصب؛
- تصليح أجهزة التدفئة والطبخ والثلاجات ومكائن الغسيل وما شابه ذلك.

1-4-4- الزجاجيات وأدوات المائدة والأدوات المنزلية وتصليحها (نصف معمرة)

- الزجاجيات وأدوات المائدة والأدوات المنزلية؛
- تصليح الزجاجيات وأدوات المائدة والأدوات المنزلية.

1-4-5- الاحتياجات الجارية للأسرة ما عدا الخدمات المنزلية.

- سلع الأسرة الغير معمرة؛
- خدمات الأسرة ما عدا الخدمات المنزلية.

1-4-6- الخدمات المنزلية.

1-5- الرعاية الطبية ونفقات الصحة.

1-5-1- المنتجات الطبية والصيدلانية (غير معمرة).

1-5-2- الأدوات والأجهزة العلاجية (معمرة).

1-5-3- خدمات الأطباء والممرضات وما شابه ذلك (خدمات).

1-5-4- خدمات المستشفيات وما شابه ذلك.

1-5-5- مدفوعات عن خدمات التأمين الصحي ضد الحوادث.

1-6-النقل والمواصلات.

1-6-1- وسائل النقل الشخصية.

1-6-2- تشغيل وسائل النقل الشخصية

- الإطارات والأنابيب والمواد الاحتياطية وتكاليف التصليح (معمرة)؛
- البنزين والدهون والشحوم (غير معمرة)؛
- النفقات الأخرى.

1-6-3- أجور النقل؛

1-6-4- المواصلات.

1-7-التسلية والترفيه وخدمات التعليم والثقافة.

1-7-1-الأجهزة ومكملاتها والتصليح

- أجهزة الراديو والتلفزيون (معمرة)؛
- أجهزة التصوير والأدوات الموسيقية والقوارب والسلع المعمرة الرئيسية الأخرى (معمرة)؛
- السلع الترفيهية الأخرى (نصف معمرة)؛

- أجهزة ومكملاتها وتصليح السلع الترفيهية (نصف معمرة).

1-7-2- خدمات التسلية والترفيه والثقافة ما عدا الفنادق والمطاعم والمقاهي (خدمات).

1-7-3- الكتب والجرائد والمجلات (نصف معمرة).

1-7-4- التعليم (خدمات).

1-8- سلع وخدمات متنوعة

1-8-1- العناية الشخصية والحاجيات الشخصية.

- خدمات الحلاقين وصالونات التجميل وما شابه ذلك (خدمات)؛
- سلع للعناية الشخصية.

1-8-2- سلع لم تصنف في مكان أخر

- المجوهرات والساعات والخواتم والأحجار الكريمة؛
- سلع شخصية أخرى (نصف معمرة)؛
- أدوات وتجهيزات الكتابة والرسم (نصف معمرة).

1-8-3- الإنفاق في المطاعم والمقاهي والفنادق (خدمات).

1-8-4- السفرات السياحية.

1-8-5- الخدمات المالية التي لم تصنف في مكان أخر (خدمات).

1-8-6- الخدمات التي لم تصنف في مكان أخر.

2-تعريف الدخل العائلي

الدخل المتاح للأسرة هو الدخل الذي يتوفر للأسرة لأغراض الإنفاق الاستهلاكي والإنفاقات الأخرى وكذلك لأغراض الادخار، وهو يشمل جميع الدخول التي تحقق بشكل مباشر في مساهمة أفراد الأسرة. ولقد قسم فريدمان دخل الفرد إلى عنصرين أساسيين هما: **(أموري وعوض المعلم، بدون سنة النشر، ص17)**

2-1- الدخل الدائم (الدخل المتوقع المستقبلي)

هذا النوع من الدخل يستطيع المستهلك من خلاله أن يقدر بطريقة معقولة وشيه مؤكدة ما يمكن أن يتحصل عليه من دخول لعدة سنوات مستقبلية ويتم قياس الدخل الدائم على أساس أنه متوسط الدخل للسنوات السابقة.

2-2- الدخل الإحتمالي

عبارة عن مكونة احتمالية تتمثل في الإضافات أو المصروفات غير المتوقعة من الدخل.

حيث ينقسم القطاع العائلي إلى ثلاث أنواع رئيسية وهي الدخول الأولية المتحققة عن المساهمة المباشرة في العملية الإنتاجية والدخول عن الملكية والدخول الأخرى التي تتسلم كتحويلات أو مزايا جارية ليس لها علاقة مباشرة بالعملية الإنتاجية أو بالملكية،

يتم تقسيم دخل القطاع العائلي كالتالي: **(أموري وعوض المعلم، بدون سنة النشر، ص18)**

2-2-1- الدخول الأولية

2-2-1-1- تعويضات المشتغلين.

- الأجور والرواتب.
- أجور نقدية؛
- أجور عينية
- مساهمة أصحاب الأعمال في مشروعات الضمان الاجتماعي وما شابه ذلك.

2-2-1-2- دخول أعضاء التعاونيات الإجتماعية.

2-2-1-3- دخول أصحاب الأعمال من المؤسسات غير المساهمة.

2-2-2- الدخول المستلمة من الملكية

- الإيجارات التقديرية للمساكن المشغولة من قبل ماليكيها؛
- الفوائد؛

- أرباح الأسهم؛
- الإيجارات.

2-3- التحويلات والمزايا الجارية الأخرى المستلمة

- مزايا الضمان الإجتماعي؛
- التقاعد والمزايا السنوية للتأمين على الحيات؛
- التحويلات الجارية الأخرى.

3-العوامل المؤثرة على الاستهلاك العائلي

يتأثر حجم الاستهلاك العائلي بعدة عوامل يمكن تصنيفها هذه العوامل إلى نوعين هما: **(سامر والصرايرة وعباس، 2013، ص255)**

- **عوامل كمية قابلة للقياس:** تتمثل في الدخل وتوزيعه، وسعر السلعة وأسعار السلع البديلة وعدد السكان.
- **عوامل غير قابلة للقياس:** كأذواق المستهلكين، تقاليدهم، البيئة والموقع الجغرافي والمناخ.

3-1- أثر الدخل وتوزيعه على الاستهلاك:

يعد الدخل أحد العوامل المهمة للاستهلاك العائلي حيث تبين النظرية الاقتصادية وجود علاقة دالة بين الاستهلاك والدخل وهذه العلاقة كمية قابلة للقياس وهناك العديد من النظريات الاقتصادية التي تناولت أهمية الدخل الذي يعد العامل المؤثر في زيادة الإنفاق، يعد تأثير الدخل نتيجة حتمية للتفاوت بين دخول الأفراد أو الأسر المختلفة، فالأسر ذات الدخول المرتفعة يختلف إنفاقها على السلع والخدمات عن الأسرات الدخول المتوسطة.

إن هذا الاختلاف يؤثر على كل من الكمية والمطلوبة من السلع ونوعيتها، وعليه فإن أي تغير في توزيع الدخول يصاحبه دائما تغير في هيكل الطلب، مما يتم قياس أثر الدخل على حجم الاستهلاك باستخدام مفهوم المرونة الدخلية والذي يعني درجة استجابة الاستهلاك من سلعة معينة للتغيير في دخل المستهلك.

3-2- أثر الأسعار على الاستهلاك:(سامر والصرايرة وعباس، 2013، ص256)

تعد الأسعار عامل مهما أخر يحدد الاستهلاك، فارتفاع الأسعار أو انخفاضها يؤثر بشكل أو بأخر على حجم الاستهلاك. ويبين من خلال الدراسة على أثر الأسعار على الاستهلاك أنا هناك علاقة عكسية بين أسعار السلع والكميات المطلوبة للاستهلاك مما يجعل المستهلك يتحول إلى بدائل لتلك السلعة ويتناسب هذا التحول معا أسعار السلع البديلة وكذلك مع دخل المستهلك.

3-3- أثر حجم الأسرة على الاستهلاك:

إن حجم الأسرة له تأثير فعال على نمط إنفاق المستهلك، فكل فرد من أفراد الأسرة يختلف إنفاقه تبعا للتركيب العمري والجنسي، فاستهلاك الطفل مثلا يختلف عن الشخص البالغ والذي يختلف استهلاكه أبضا عن الشخص المسن، إضافة إلى اختلاف الاستهلاك تبغا لاختلاف الجنس فهناك كثير من السلع يحتاجها أحد الجنسين دون الآخر.

3-4- أثر أسعار السلع البديلة:

إن ارتفاع سعر السلعة يؤدي المستهلك إلى إعادة النظر في أسعار السلع البديلة والتي بقي ثمنها ثابتا، وإن كان سعر السلعة البديلة أرخص من السلعة فيتحول إلى شراء السلع البديلة والتخلي عن السلعة التي ارتفع سعرها، أما في حين تم انخفاض سعر السلعة يؤدي المستهلك إلى إحلال هذه السلعة مكان السلعة التي بقي ثمنها ثابتا ذلك لأنها تصبح أرخص نسبيا منها.

3-5- أثر العوامل النوعية على الاستهلاك:

إن نمط الإنفاق يتأثر بالتوزيع الجغرافي والبيئي للسكان وكذلك بالظروف المناخية، حيث إن التوزيع الجغرافي للسكان يخلق تجانسا داخل هذه المناطق ويختلف ففي نفس الوقت بين منطقة وأخرى، حيث يؤثر بشكل نوعي على نمط الإنفاق بحالته الشمولية لذلك البلد، وينسحب الرأي على التوزيع البيئي (حضر، ريف)، فسكان الحضر يختلف نمط اتفاقهم على السلع والخدمات عن سكان الريف الذين يتأثرون بالبيئة الريفية، إن مثل هذه العوامل رغم أنها وصفية لكن تصنف بيانات الاستهلاك على مستوى المنطقة ومستوى البيئة ومستوى الفصول فتعطينا قياسا يعرض مدى أهمية هذا العامل الوصفي.

خلاصة الفصل:

إن سياسة الإنفاق الحكومي قصد تحقيق الأهداف الاقتصادية المرجوة فإنها تخضع إلى جملة من الضوابط والمحددات. ونقص الفعالية لكن ذلك لم يمنع من زيادة حجم النفقات العامة بسبب تعدد الحاجات العامة التي لا حصر لها، إذ يكون الهدف منها الزيادة على تطوير الجانب الإجتماعي من صحة وتعليم هو تحسين الوضعية الاقتصادية وتحسين متغيرات الاقتصاد الكلي وذلك باستهداف الرفع من معدلات النمو الاقتصادي التي إن تحققت فإن ذلك يعني تحسين باقي المؤشرات من عمالة وإنتاج واستثمار.

يختلف مفهوم الاستهلاك العائلي بين نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية بأنه يمثل مجموع السلع والخدمات الإنتاجية المشتراة بغرض الإستهلاك الذاتي، أما حسب نظام المحاسبة الوطنية فهو يشمل جميع السلع والخدمات التي تستهلكها العائلة مضافا إليها السلع والخدمات التي توفرها الدولة والمؤسسات، كما يشمل السلع التي تنتجها العائلة للاستهلاك الذاتي.

ونظرا لأهمية وتأثير الإستهلاك على العديد من المتغيرات الاقتصادية، فقد حاولت عدة نظريات تحليل ودراسة سلوك المستهلك، كان أبرزها نظرية المنفعة الحدية لكن في الحقيقة هذا الأسلوب ما هو إلا طريقة مختلفة لتفسير الشيء ذاته وهو سلوك المستهلك.

وإن كثير من تركيبة الاستهلاك العائلي بين الجزائر وبقية دول المغرب تتشابه إلا أن ترتيب الأولويات يختلف فيما بينها باستثناء فرع المواد الغذائية، كما نجد أن هناك اتساع مستمر في الهوة بين حجم الإنفاق الاستهلاكي للأسر بين القطاعين الريفي والحضري.

الفصل الثاني

عرض وتحليل الدراسات السابقة في مجال البحث

الفصل الثاني
محاور داخيل الدراسات السابقة في مجال البحث

تمهيد:

يعتبر الإنفاق الحكومي والإنفاق الإستهلاكي الخاص من المواضيع التي لها أهمية كبيرة في موضوع البحث والتحليل، حيث توجد العديد من الدراسات السابقة التي تطرقت إلى هذا الموضوع، وإختبار أثر العلاقة بين المتغيرين، وهو ما يشكل القاعدة الأساسية لبناء الإشكالية الرئيسية لموضوع البحث والتي تتمتع بخصوصية البحث من خلال تطبيقها على الإقتصاد الجزائري. لذالك لا بد من الإستعانة بمجموعة من الدراسات السابقة التي تناولت الموضوع من الزوايا المتعددة والإلمام بجميع الجوانب والنواحي لإدراج جميع النقاط الأساسية المتعلقة في الدراسة.

لذا إعتمد الباحث على العديد من البحوث الأكاديمية سواء كانت مجلات محكمة أو رسائل جامعية التي تناولت متغيرات الدراسة من الإنفاق الحكومي والإنفاق الإستهلاكي الخاص.

إنطلاق من هذا الطرح قمنا بعرض وتحليل الدراسات السابقة في مجال البحث من خلال: المبحث الأول حول الدراسات السابقة باللغة العربية والأجنبية، والمبحث الثاني التعليق عن الدراسات السابقة.

المبحث الأول: الدراسات السابقة باللغة العربية

سنحاول في هذا المبحث التعرف على الدراسات السابقة للموضوع الذي تم دراسة نفس الإشكالية والتي تمكنا من الإطلاع عليها من خلال المسح المكتبي الذي قمنا به، حيث سيتم تقسيم هذا المبحث إلى قسمين هما، سنتطرق في المطلب الأول إلى الدراسات المتعلقة بالإنفاق الحكومي والقسم الثاني سنتطرق إلى الدراسات المتعلقة بالإنفاق الإستهلاكي.

المطلب الأول: الدراسات السابقة باللغة العربية

سنتناول في هذا المطلب التعرف على الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة.

أولا- الدراسات السابقة المتعلقة بالإنفاق الحكومي

سنتناول في هذا العنصر التعرف على الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الإنفاق الحكومي نذكر منها:

الدراسة الأولى: (علي سيف علي المزروعي، 2012)

تمثلت أهمية البحث في أن الإنفاق العام يعد محركا للنمو الاقتصادي إذ يسهم في زيادة القدرات الإنتاجية للاقتصاد المحلي، وذلك إذا ما وجه بصورة صحيحة نحو قطاعات الاقتصاد المهمة، وبخلاف ذلك فإن توجيه الإنفاق العام نحو قطاعات اقتصادية غير حيوية ولا تدر إيرادات لدعم الموازنة الحكومية يؤدي إلى حدوث عجز في موازنة الدولة، ومن ثم قد يتسبب في حصول الركود الاقتصادية الهدف من هذا البحث هو معرفة مدى تأثير الإنفاق العام في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية خلال سنوات الدراسة (1990-2009م)، وكذلك معرفة نسبة إسهام الإنفاق العام في التغيرات التي تحصل في الناتج المحلي الإجمالي، وكذلك معرفة أثر الإنفاق العام في كل من مكونات الناتج المحلي الإجمالي الرئيسية والثانوية ومعرفة نسبة المساهمة في الإنفاق العام على المتغيرات التي تحصل في كل مكون من هذه المكونات.

حيث توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

1- أن نمو الناتج المحلي الإجمالي سريع خلال السنوات 1990-2009م حيث بلغ نسبة النمو 63%، بمعنى اخر أن الناتج المحلي الإجمالي لدولة الإمارات تضاعف من ست مرات خلال هذه المدة.

2- من خلال نتائج تقدير النموذج الأول نرى أنه كلما زاد الإنفاق العام في دولة الإمارات بمليون درهم فإن الناتج المحلي الإجمالي سيزداد بمقدار 4.159 مليون درهم.
3- في ظل هذا النموذج فإن دولة الإمارات العربية لكي تغطي الإنفاق العام عليها أن تحقق حدا أدنى من الناتج المحلي الإجمالي كمتوسط في أية سنة ما مقداره 71.834.5 مليون درهم.
4- أن الإنفاق العام يؤثر إيجابيا وبصورة معنوية في الناتج المحلي الإجمالي عند مستوى معنوية 1%، ويتضح ذلك من خلال مستوى المعنوية لقيمة اختبار (t) لمتغير الإنفاق العام البالغ 0.000 والذي هو أقل من 1 من خلال قيمة معامل التحديد فإن الإنفاق العام سيداهم نسبة 90 في شرح وتفسير التغيرات التي تحصل في الناتج المحلي الإجمالي تعزى إلى عوامل وأسباب أخرى.
5- هناك تأثيرا معنويا من قبل الإنفاق الحكومي العام على كل مصدر من مصادر الناتج المحلي الإجمالي الرئيسية عند مستوى المعنوية لقيم اختبار t التي كانت جميعها مساوية ل0.000.

من أهم التوصيات التي لها صلة بهذا الموضوع:

1- من أجل تحقيق الكفاءة والفعالية في استخدام الموارد العامة لابد من إخضاع الإنفاق العام لمعايير الجدوى الاقتصادية.
2- إن ترشيد الإنفاق، والتجارة الخارجية المريحة، والسياسية النقدية الأكثر فعالية والموازنة العامة الأكثر شفافية من شأنها مجتمعة أن تحقق التوازن الاقتصادي عند معدلات أعلى النمو الناتج المحلي الإجمالي.
3- لمعالجة العجز وزيادة الفائض في الموازنة العامة بطريقة فعالة ينبغي ترشيد الإنفاق العام بصورة عامة، والحد من الإنفاق العام الغير ضروري، ومن ناحية أخرى عدم تجاوز نمو النفقات ونمو الإيرادات إلا في الحالات الحتمية.
4- إمكانية استخدام نماذج البحث القياسية في التنبؤ بالناتج المحلي الإجمالي لسنة ما أو أحد مكوناته وذلك بعد معرفة الإنفاق العام في تلك السنة.

الدراسة الثانية: (ماجد حسين صبيح، بدون سنة نشر)

تعتمد أهمية الدراسة في أهمية الإنفاق الحكومي ودورة في التأثير في المتغيرات الاقتصادية الكلية، فالإنفاق الحكومي بشقيه الاستثماري والاستهلاكي، هو يشكل جزءا من الطلب الكلي، تستطيع الحكومة من خلال التأثير في مستوى الطلب الكلي في الاقتصاد، وبالتالي التأثير في الناتج المحلي

الإجمالي ومعدل النمو الاقتصادي، كما أن الإنفاق الحكومي باعتباره أداة لتخصيص الموارد النادرة وتوزيعها بين الاستخدامات الحاجات المتعددة يعكس مدى كفاءة السياسة المالية للحكومة من هنا تأتي أهمية تخصيص الإنفاق الحكومي بين أوجه الإنفاق المختلفة حيث تسعى إلى تحقيق وتحليل أثر الإنفاق الحكومي ف الناتج المحلي الإجمالي، وتحديد معاملات التفسير للنفقات ومكوناتها في الموازنة العامة الفلسطينية وبالقيم الحقيقية للفترة 1926-2014، ثم اقتراح أهم السياسات الملائمة التي تعمل على تحسين كفاءة الإنفاق الحكومي.

من خلال النتائج التي توصل إليها الباحث: أن تحليل الانحدار الخطي أظهر لبيانات الإنفاق الحكومي الفلسطيني والناتج المحلي الإجمالي وكلاهما بالأسعار الثابتة للفترة 1996-2014 عددا من النتائج منها:

- بلغت قيمة معامل النفقات العامة في معادلة الانحدار الخطي ب 1.577 أي أن زيادة بمقدار 1 دولار في النفقات العامة ستؤدي إلى زيادة في الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 1.577 دولار هذه النتيجة تتفق مع النظرية الاقتصادية التي تؤكد على وجود أثر ايجابي للنفقات العامة في الناتج المحلي الإجمالي.
- بلغت قيمة معامل النفقات الجارية ب 1.601 أي أن الزيادات الجارية بمقدار 1 دولار ستؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 1.601دولار.
- قيمة معامل الرواتب والأجور 3.212 أي أن زيادة بمقدار 1دولار في الرواتب والأجور ستؤدي إلى زيادة في الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 3.212 دولار.
- قيمة معامل النفقات التشغيلية سالبا (4.769-) أي أن زيادة بمقدار 1 دولار في النفقات التشغيلية ستؤدي إلى تراجع في الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 4.769 دولار، وهذه النتيجة تتعارض مع النظرية الاقتصادية.
- أن قيمة معامل النفقات التطويرية سالبا (6.818-)، هذا يعني أن زيادة بمقدار 1 دولار في النفقات التطويرية ستؤدي إلى تراجع في الناتج المحلي الإجمالي بمقدار (6.818-) دولار، هذه النتيجة لا تتفق مع النظرية الاقتصادية.

من أهم التوصيات هي:

1- توجيه السياسات الاقتصادية نحو إيجاد البدائل المحلية للمستوردات من المياه والكهرباء والاتصالات، وتشجيع إقامة الصناعات الرأسمالية والوسيطة التي لها جدوى اقتصادية لتحويل الأثر السلبي للنفقات التشغيلية والتطويرية إلى أثر ايجابي في النمو الاقتصادي وزيادة التشابك بين القطاعات الاقتصادية، والإيرادات الضريبية للحكومة الفلسطينية.

2- على الأثر الايجابي للنفقات الجارية ونفقات الأجور والرواتب في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لا ينفي ولا يتعارض مع ترشيد النفقات الجارية وتقنين التوظيف في القطاع الحكومي، والاعتماد على القطاع الخاص في توفير فرص العمل كسياسة عامة.

3- التأثير الايجابي للنفقات العامة في الناتج المحلي الإجمالي يأتي من جانب النفقات الجارية الاستهلاكية ما يتطلبه زيادة حجم ونسبة النفقات التطويرية (الاستثمارية) في الموازنة العامة، وتحسين نوعيتها وكفاءة استخدامها في مشاريع البنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية لتوليد وقورات خارجية لتحفيز استثمارات القطاع الخاص، وبالتالي تحويل تأثيرها السلبي في الناتج المحلي الإجمالي إلى تأثير ايجابي.

4- انتهاج سياسة تحويل الطلب الكلي نحو الإنتاج المحلي من خلال تطوير وتنويع قاعدة الإنتاج المحلي، وتقليل الاعتماد على الاقتصاد الإسرائيلي وضبط الواردات.

5- المواءمة بين معدات النمو للنفقات العامة ومعدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي لتجنب حدوث اختلال في التوازن بين الطلب الكلي والعرض الكلي، والذي سينعكس في زيادة الواردات لسد الطلب المحلي خصوصا على سلع الاستهلاك.

الدراسة الثالثة: (بودخدخ كريم، 2010)

تمثلت أهداف هذه الدراسة فيمايلي:

- الدور الذي تلعبه الدولة في تحسين النشاط الاقتصادي.
- إبراز النمو الاقتصادي كمؤشر عام يعكس الوضعية الاقتصادية السائدة.
- توضيح مدى فعالية سياسة الإنفاق العام في تحقيق النمو الاقتصادي.
- إبراز أثر كل من مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 والبرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009 على كل الاستهلاك الخاص والاستثمار الخاص ومن ثم على النمو الاقتصادي.

كما تكمن أهمية هذه الدراسة في كونها من الجانب النظري وتبرز مدى أهمية الدور الذي تلعبه الدولة في تحسين النشاط الاقتصادي، وكذا في إبراز آلية تأثير سياسة الإنفاق العام التوسعية على النمو الاقتصادي من خلال مضاعف الإنفاق العام، أما من الجانب التطبيقي فهي تعطي نظرة حول آثار سياسة الإنفاق العام المطبقة في الجزائر على النمو خلال الفترة 2001-2009.

حيث توصلت من خلال الجانب النظري والتطبيقي

أولا: الجانب النظري:

- تطور دور الدولة في الاقتصاد يؤدي بالضرورة إلى زيادة حجم الإنفاق العام.
- لا يوجد هناك حد معين لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وذلك بسبب اختلاف ظروف وخصائص كل دولة سواء من ناحية نظامها الاقتصادي أو من ناحية الوضع الاقتصادي.
- تتجلى أهمية الإنفاق العام من الناحية الاقتصادية في كونه أداة هامة لإعادة تخصيص الموارد سواء بين الاستهلاك العام والاستهلاك الخاص، أو بين السلع الإنتاجية والسلع الاستهلاكية، وذلك يعتبر جد ضروري بناء على عدم فعالية آلية السوق في عملية تخصيص الموارد بشكل أكفأ، كما تبرز أيضا أهميته من الناحية الاقتصادية في كونه عاملا مهما في دعم وتحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال مساهمته الفعالة في تحقيق النمو الاقتصادي والحد من البطالة، أما من الناحية الاجتماعية فإن الإنفاق العام في شكل تحويلات حكومية وإعانات اجتماعية يعتبر أداة هامة في إعادة توزيع الدخول، ومن ثم فهو يجنب من توسع الهوة بين الطبقات الاجتماعية والمحافظة بالخصوص على تواجد الطبقة المتوسطة بشكل رئيسي انطلاق من كونها المحرك الرئيسي للنشاط الاقتصادي.
- يبقى الناتج الداخلي الخام مؤشرا غير كاف للتعبير عن حجم النشاط الاقتصادي السائد خاصة في الدول النامية.
- يرتبط النمو الاقتصادي ارتباطا طرديا بالتلوث البيئي وهذا ما يشكل عقبة أمام واضعي السياسات الاقتصادية
- يؤثر الاستهلاك العام على النمو الاقتصادي بشكل كبير في الدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة، إذ أن الأولى أين ينخفض فيها الوعي المصرفي وتقل فيها درجة تطور الأسواق المالية، فإن زيادة الاستهلاك العام لا ينتج عنها إزاحة الاستهلاك الخاص لعدم توجه الأفراد إلى

الاستثمار في السوق المالي، بخلاف الدول المتقدمة والتي يعتبر فيها الاستهلاك العام بديلا للاستهلاك الخاص الذي يزاح نتيجة توجه الأفراد إلى الاستثمار في السوق المالي

وفي إطار الجانب التطبيقي تم التوصل إلى جملة من النتائج منها:

- غياب استراتيجيات قطاعية واضحة وفق أولويات قطاعية حسب ما يمليه الواقع الاقتصادي
- غياب الرقابة في الإنفاق العام حيث نجد في الغالب أن عددا من البرامج والمشاريع تجاوزت تكاليفهما ما قد خصص لها في ميزانياتها الأولية، وهذا بسبب ضعف الدراسات التقنية وسوء اختيار نوعية البرامج والمشاريع
- عدم كفاءة الجهاز الإنتاجي وانخفاض مرونته لتغيرات الطلب الكلي المتزايد نتيجة كل من مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 والبرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009.
- امتصاص الواردات للطلب المتزايد المتولد عن السياسة التوسعية للإنفاق العام خلال الفترة 2001-2009، حيث تضاعفت قيمتها بين سنتي 2001 و2009 ب 300%، وهو الأمر الذي يساهم في استقرار معدلات التضخم مقارنة بالطلب المتزايد.
- مساهمة سياسة الإنفاق العام التوسعية في الجزائر 2001-2009 في عودة الانتعاش للنشاط الاقتصادي في الجزائر مقارنة بالفترة التي سبقت تطبيق هذا البرامج، في حين أنه ومقارنة بما تم إنفاقه من موارد مالية فإن أثرها على النمو الاقتصادي يعتبر محدودا.
- التأثير الإيجابي لكلا من مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو على كل من قطاع البناء والأشغال العمومية وقطاع الخدمات، وذلك راجع إلى المخصصات الكبيرة التي أولاها كلا البرنامجين لقطاع البناء والأشغال العمومية فيما يخص إنشاء وتطوير البنى التحتية والهياكل القاعدية، وهو ما انعكس بالإيجاب على قطاع الخدمات من ناحية النقل، الاتصالات والتجارة.

ومن أهم التوصيات والاقتراحات مايلي:

- ترشيد الإنفاق العام وذلك يكون بالاستناد إلى تحليل التكاليف والإيرادات في انجاز المشروعات، والتنسيق بين مختلف الهيئات والمصالح المكلفة بالإقرار والتنفيذ، وكذا تحسين نوعية الدراسات التقنية للمشروعات وتفعيل دور أجهزة الرقابة التقنية والمالية لها.
- وضع استراتيجيات قطاعية واضحة الأهداف وفق الأولويات التي يقتضيها كل قطاع.

- الاعتماد على سياسة طويلة المدى تقوم على انتقاء المشاريع والخروج من سياسة تنفيذ المشاريع الانفاقية ذات القيمة الإجمالية المرتفعة، لأنها تضع الدولة أمام مشكلة صعوبة العودة بالإنفاق العام إلى مستويات السابقة بعد الانتهاء تنفيذ تلك المشاريع خاصة إذا لم تحقق الأهداف المرجوة.
- تسريع وتيرة إصلاحات النظام الضريبي وقوانين الاستثمار وتحديث إدارة الميزانية قصد التكيف مع التطورات الاقتصادية الدولية.
- تشجيع الاستثمارات الأجنبية في الاقتصاد المحلي في قطاعات الاقتصاد الحقيقي قصد تدعيم الجهاز الإنتاجي بالخبرات الإنتاجية والاستفادة من تكنولوجياتها المتطورة.
- دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفتح مجالات توسعها، أنها تمثل النواة الرئيسية للجهاز الإنتاجي المحلي قصد تمكينها من الاستفادة من الظروف الايجابية في السوق المحلية سواء من حيث تزايد الطلب على السلع الاستهلاكية والمواد الغذائية أو من حيث تزايد الطلب على المواد والتجهيزات الصناعية بدل التوجه إلى الاستيراد لتلبية ذلك الطلب المتزايد.

الدراسة الرابعة: (هاجر سلاطني، 2014)

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد موقع سياسة الإنفاق الحكومي الاستثماري من السياسة الاقتصادية الكلية ومدى قدرة الدولة على الاعتماد على هذه السياسة في تسيير خططها التنموية خاصة من خلال إبراز دور الإنفاق الحكومي الاستثماري في تحقيق التنمية المستدامة باعتبار تأثيره على معظم المجالات والمشاريع المسطرة سواء على المستوى الاقتصادي أو الاجتماعي أو البيئي. هذا إلى جانب محاولة هذه الدراسة تحديد كيفية الوصول إلى عوامل تفعيل سياسة الإنفاق الحكومي الاستثماري اعتمادا على مقارنة البرامج الاستثمارية لكل من الجزائر والإمارات العربية المتحدة، مع الوقوف على أهم الاختلافات بين هاته البرامج، وإلقاء الضوء على أسباب نجاح أو فشل هذه البرامج الاستثمارية الحكومية في الجزائر والإمارات العربية المتحدة.

حيث تكمن أهمية البحث في عدة نقاط منها:

- محاولة إثراء المادة العلمية التي تفيد الباحثين وتبين لهم كيفية ارتباطها بالواقع الفعلي، حيث يلاحظ قلة الأبحاث والدراسات المتعلقة بهذا الموضوع خاصة على المستوى المحلي.
- تطرق البحث لموضوع مهم خاصة في الوقت الحاضر، أين تواجه الدول تحديات حقيقية في الوصول إلى التسيير الفعال لنفقاتها من جهة وفي اعتماد ذلك وفقا لضوابط التنمية المستدامة من

جهة أخرى. ويتجلى هذا بشكل كبير في الدول ذات الاقتصاد الريعي والتي تعتمد إيراداتها بشكل أساسي على استغلال موارد ناضبة، الأمر الذي يستوجب الاعتماد على آليات فعالة لتسيير النفقات الاستثمارية التي تسمح بتجاوز مخاطر نضوب تلك الموارد والتوجه نحو اقتصاد أخضر.

- تساعد الدراسة على معرفة أهم العوامل التي تؤثر على الإنفاق الحكومي الاستثماري والتي تؤثر بشكل غير مباشر على التوجهات الحكومية خاصة على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي.
- تطرق الدراسة إلى البرامج الاستثمارية الحكومية لكل من الجزائر والإمارات العربية المتحدة مما يسمح بالوقوف على أهم الآثار الإيجابية والسلبية لسياسة الإنفاق الحكومي الاستثماري على المسار التنموي خاصة بالجزائر من خلال تركيز الدراسة على الحقبة التي تلت انتهاء فترة التصحيح الهيكلي، مع مقارنة الأساليب المعتمدة والتخصيصات المالية للقطاعات التنموية والنتائج المتحصل عليها من قبل الدولتين محل الدراسة.
- تعتبر الدراسة الأولى على المستوى العربي التي تطرقت إلى ربط سياسة الإنفاق الحكومي الاستثماري بالتنمية المستدامة من خلال تناول دور هذه السياسة في تحقيق هذه التنمية وكذا كيفية تأثيرها عليها باعتماد الأبعاد التنموية المستدامة الأساسية: الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. إلى جانب إبراز هذه الدراسة لمدى إمكانية اعتماد الدولة على سياسة الإنفاق الحكومي الاستثماري وسبل تفعيل هذه الأخيرة لخلق وبناء اقتصاد مستدام قوي بعيدا عن الاقتصاد الريعي المستنفذ للمصادر الطاقوية النابضة.

من خلال الدراسة وتحليل الموضوع ومناقشته تم الوصول إلى تسجيل جملة من النتائج نوردها في النقاط التالية:

- تعد سياسة الإنفاق الحكومي الاستثماري سياسة مالية فعالة في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية وكذا أداة ناجعة لمعالجة الاختلالات الناتجة عن الدورة الاقتصادية. كما تؤثر هذه السياسة على العديد من المتغيرات الاقتصادية كالطلب الكلي وحجم التشغيل وحجم الدخل.
- تعتبر فعالية سياسة الإنفاق الحكومي الاستثماري نسبة في كثير من الأحيان ذلك أن هذه الفعالية ترتبط بتوفر العديد من العوامل منها مرونة الجهاز الإنتاجي والمقدرة المالية للدولة إضافة إلى طريقة تمويل الإنفاق الحكومي. هذا إلى جانب الأخذ بالاعتبار عند استعمال هذه السياسة وجود التعارض بين المتغيرات الاقتصادية مثل معدل النمو، معدل البطالة، معدل التضخم... الخ والتي تتأثر ببعضها، مما قد يؤثر سلبا على تحقيق الأهداف المسطرة من استعمال سياسة الإنفاق الاستثماري.

- تؤدي سياسة الإنفاق الحكومي الاستثماري دورا مهما على مستوى العديد من القطاعات التي ينفر منها القطاع الخاص وذلك لانخفاض مردودها اقتصاديا مع ضخامة تكاليفها كما هو الحال في معظم مشاريع البنية التحتية.
- تؤثر سياسة الإنفاق الحكومي الاستثماري بشكل مباشر وغير مباشر على العديد من المتغيرات الاقتصادية الكلية كالناتج المحلي والنمو الاقتصادي والاستثمار الكلي والمستوى العام للأسعار وميزان المدفوعات.
- تؤثر سياسة الإنفاق الحكومي الاستثماري على العديد من المتغيرات الاجتماعية كالتشغيل، الفقر، المستوى التعليمي، السكن، الصحة وحتى الأمن.
- تؤثر سياسة الإنفاق الحكومي الاستثماري وفق التوجهات الجديدة للاقتصاديات على المتغيرات البيئية والتكنولوجية.
- تعدد الاستراتيجيات التنموية الوطنية وافتقادها للأساس العلمي النظري وللخطة التطبيقية وكذا إلى الأدوات الرقابية الفعالة أدى إلى تجاوز القدرات الاستيعابية الوطنية المتعلقة بالدراسات والمتابعة الأولية والبناء والإنجاز والرقابة وبالتالي ارتفاع تكاليفهما وتضاعفهما من مرحلة إلى أخرى، مما أفقد سياسة الإنفاق الاستثماري فعاليتها.
- تؤثر سياسة الإنفاق الحكومي على المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في حال كان الجهاز الإنتاجي للدولة مرنا مع وضوح الأهداف التنموية إلى جانب توفر حوكمة رشيدة وانخفاض مستويات الفساد المالي والاقتصادي، كما هو الحال في دولة الإمارات العربية المتحدة.
- نجحت الإمارات العربية المتحدة في تطويع سياسة الإنفاق الحكومي الاستثماري والاستفادة من الطفرات المالية الناتجة عن الريع، لخلق تنويع اقتصادي لا يعتمد على المحروقات وخلق تنمية اجتماعية وبيئية جيدة.
- تؤكد النتائج على أن الإنفاق الحكومي الاستثماري يعد من أهم وسائل السياسة المالية المستخدمة التي يمكن ان تمارس دورها في التأثير على هيكل اقتصاد الدولة من خلال التأثير على حجم الطلب الكلي الذي يساهم في تشجيع الإنتاج وتطوير الناتج المحلي.
- لابد من الدولة أن تعتمد على الإنفاق الحكومي الاستثماري في توجيهاتها التنموية خاصة في القطاعات التي لا يستطيع القطاع الخاص القيام بها نظرا لقلة مردوديتها الاقتصادية رغم أهميتها في تكوين قاعدة أساسية للنمو الاقتصادي ولتحقيق التنمية المستدامة.
- الإنفاق الحكومي الاستثماري يؤثر بدرجة بالغة على مدى تحقيق التنمية المستدامة وذلك بتأثيره على أبعادها الثلاثة.

من خلال النتائج المتوصل إليها وبالإسقاط على الواقع والمقارنة مع التجارب الدولية نقترح مجموعة من التوصيات والاقتراحات من أجل معالجة الاختلالات كالتالي:

- يجب العمل أكثر على وضع رؤى إستراتيجية تنموية واضحة تبنى عليها الاستراتيجيات التنموية وذلك بالتركيز على ربط البرامج الاستثمارية بالطاقة الاستيعابية للاستثمار، وبقدرات الإنجاز الوطنية وإلغاء التعددية في البرامج التكميلية للوصول إلى الكفاءة التخصيصية للاستثمار.
- يجب خلق جهاز رقابي فعال يقف على سيرورة العمل التنموي وعلى التدفقات المالية للمشاريع ونسب الانجاز مع تفعيل مبدأ الحساب والعقاب.
- يجب إعادة توجيه الإنفاق العام، وهذا من خلال الاهتمام بالمجالات التي تشجع نمو الإنتاجية وتمكن من تحسين كفاءة الانتفاع من الطاقة الإنتاجية الموجودة، ويتعلق الأمر باستغلال الراحة المالية التي يترجمها ارتفاع احتياطي الصرف في توجيه السياسة المالية إلى تنشيط وتحفيز العرض الكلي وذلك من خلال رفع قدرات الإنتاج الوطنية في مختلف القطاعات، وتشجيع الاستثمار الحكومي المنتج وإخضاع المشاريع لمعايير المردودية الاقتصادية.
- تحتاج الجزائر إلى خلق اقتصاد ما بعد البترول، وتبدوا أقصر الطرق إلى ذلك الماضي قدما في مشاريع الطاقة المتجددة.
- يجب توجيه الاستثمارات نحو القطاعات غير النفطية، كما يجب الاهتمام بعمليات تشغيل وصيانة الاستثمارات من أجل تفادي انخفاض مستويات الفعالية وتدهور رأس المال المادي.
- من أجل الاعتماد على سياسة الإنفاق الحكومي الاستثماري بغية رفع معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر يجب أولا إلى رفع كفاءة وفعالية ومرونة الجهاز الإنتاجي إذ أن جل الزيادات المتولدة في الطلب الكلي خلال المخططات التنموية الثلاث متولدة عن ارتفاع الواردات.
- التركيز على الجانب النوعي بنفس مستوى التركيز على الجانب الكمي فيما يخص الإنفاق الحكومي الاستثماري على التنمية البشرية، إلى جانب تحديد التوجهات التنموية بدقة خاصة فيما يتعلق بمشكلتي البطالة والتضخم، إذ من المعلوم أن التركيز على تخفيض مستويات البطالة قد يؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم.
- استغلال الإنفاق الحكومي الاستثماري في التنمية البيئية يظهر تأثيره المباشر في خلق اقتصاد ما بعد البترول خاصة من خلال استثمارات الطاقات المتجددة والنظيفة إلى جانب تخفيض مستويات التلوث البيئي بشكل عام. وتجدر الإشارة إلى أنه رغم التكلفة الباهظة لهذه التنمية خاصة فيما

يتعلق ببرامج الطاقات المتجددة، إلا أن هذه التكلفة ستتراجع سنويا إلى جانب العائدات الضخمة لهذه البرامج إلى جانب التخلي بشكل تدريجي عن استغلال الموارد النابضة.

الدراسة الخامسة: (دعاء محمد الزاملي، 2014)

تتمثل أهمية دراسة موضوع الإنفاق الحكومي ودوره في تحقيق الاستقرار في الاقتصاد من خلال بيان الطبيعة الخاصة للإنفاق الحكومي على صعيد الاستقرار الاقتصادي عن طريق الركون إلى تحليل مكونات هذا الأخير المتمثلة بتحقيق النمو الاقتصادي والحد من تفاقم مشكلتي التضخم والبطالة.

كما تهدف إلى الكشف عن آلية عمل الحكومة في رسم وتوجيه متغيرات الاقتصاد الكلي من خلال الإنفاق الحكومي بالشكل الذي يهدف إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

نستنتج من خلال الدراسة النتائج التالية:

- الإنفاق الحكومي هو ليس مجرد رقم نقدي تضمنه الموازنة العامة للدولة بل أنه يجسد حقيقة مهمة وهي أن هذا الرقم هو حصيلة تفاعل العديد سواء ما يتعلق منها بالعوامل السياسة والاقتصادية والاجتماعية، إذ أن هذه العوامل تؤثر بشكل كبير على مستوى الإنفاق الحكومي.
- لتحقيق الاستقرار الاقتصادي لابد من تحقيق النمو الاقتصادي المتوازن لكافة القطاعات من خلال توجيه الاستثمارات حسب الحاجة القطاعية مع التركيز على القطاعات الحيوية المنتجة لاسيما (الصناعة والزراعة) ولا يتحقق ذلك إلا من خلال تهيئة بيئة استثمارية ملائمة تعتمد أساسا على بنية تحتية متكاملة (محطات الطاقة، محطات المياه، شبكات الطرق، المؤسسات التعليمية والصحية...إلخ) لتكون نقطة انطلاق لتحسين جانب العرض وتسريع عملية التنمية الاقتصادية المتوازنة.
- تعد مشكلتي البطالة والتضخم من المشكلات الاقتصادية الخطيرة التي يعاني منها الاقتصاد العراقي، نظرا لنتائجها الاقتصادية والاجتماعية السلبية على الاقتصاد.

من أهم التوصيات التي توصل إليها الباحث تتمثل فيمايلي:

- العمل في إطار برنامج زمني محدد على استغلال الإيرادات النفطية لأغراض الاستثمار في الأنشطة التي تساهم مباشرة في التنويع الاقتصادي وتطوير الصادرات غير النفطية، وانتهاج سياسة تنموية لإعادة تأهيل جميع القطاعات الاقتصادية في مقدمتها القطاع النفطي لأن هذا

القطاع اليوم هو مصدر الثروة ومصدر المال الذي يستخدم في بناء البلد وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

- يركز الاقتصاديون على تنمية القطاعات السلعية من أجل تحقيق معدلات نمو اقتصادي مقبولة نظرا لما تمثله هذه القطاعات من دور مؤثر في توسيع قاعدة العرض السلعي لاسيما وان عدم مرونة الجهاز الإنتاجي في العراق تمثل المشكلة الأولى، فإذا ما حصل مثل هذا التركيز فإنه بلا ريب سيساهم في خفض معدلات التضخم وتحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار.

تشجيع مشاركة أو مساهمة القطاع الخاص في توفير فرص العمل من خلال تقديم الدعم الحكومي له بمختلف أشكاله من قروض ميسرة وقوانين شفافة مما يعني إنشاء وتوزيع المشاريع القائمة وبالتالي خلق فرص عمل جديدة تساهم في حل مشكلة البطالة.

الدراسة السادسة: (ضيف أحمد، 2015)

تتجلى أهمية البحث في كون أن الجزائر كغيرها من الدول النامية بحاجة إلى تحقيق نمو اقتصادي مستديم لتقليل الاعتماد على المورد الرئيسي للنمو الاقتصادي (قطاع المحروقات)، بالإضافة إلى الدور الذي يمكن أن تحدثه السياسة المالية في الرفع من النمو الاقتصادي والحفاظ عليه إذا ما استخدمت أحسن استخدام، كما تتوفر على موارد مالية هامة في الفترة الأخيرة التي كانت ناتجة عن ارتفاع أسعار البترول، وهذا ما يجعل الدولة قادرة على التدخل والتأثير أكثر في النشاط الاقتصادي من أجل تحقيق النمو الاقتصادي اللازم لإحداث تنمية اقتصادية.

الهدف من هذا البحث هو دراسة مدى تأثير السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1989- 2012 وماهي الجوانب الرئيسية من الميزانية المؤثرة على النمو وكذا اقتراح بعض الآليات التي تفعل من هذه السياسة اتجاه تحقيق النمو الاقتصادي.

حيث تم إدراج مختلف نتائج بحثنا في النقاط التالية:

- يعتبر النمو الاقتصادي من أهم المؤشرات الاقتصادية التي تعكس تطول اقتصاديات الدول باعتباره المحرك الرئيسي للتنمية الاقتصادية.
- تطور النظريات الاقتصادية أدى إلى تطور مفهوم النمو الاقتصادي والعوامل المحددة له حيث النظرية الكلاسيكية ركزت على التراكم الرأسمالي باعتباره المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي، أما

النظرية الكينزية ركزت على زيادة الادخار لإحداث النمو الاقتصادي حيث أن زيادة الادخار ستؤدي إلى زيادة الاستثمار التي يعتبر المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي، أما النظرية النيوكلاسيكية فأضافت عاملا جديدا للنمو الاقتصادي المتمثل في التقدم التقني من خلال نموذج سولو الذي يعتبره عاملا خارجيا في نموذجه لأنه لم يمكن سولو من ا=إعطاء تفسيرا حقيقيا للنمو الاقتصادي.

- تعتبر السياسة المالية من أهم السياسات الاقتصادية المعتمدة في التأثير على النشاط الاقتصادي وخاصة في الدول النامية وذلك لسهولة استعمال أدواتها المتمثلة في الإيرادات والنفقات وكذا التأثير المباشر على المتغيرات الاقتصادية الكلية.
- تختلف أهداف السياسة المالية في الدول النامية عن الدول المتقدمة، فالدول المتقدمة تسعى من خلال السياسة المالية إلى إحداث استقرار اقتصادي ومساندة القطاع الخاص دون التدخل المباشر في النشاط الاقتصادي، أما الدول النامية فتسعى من خلال السياسة المالية إلى تحقيق جملة من الأهداف الاقتصادية وحل مختلف المشاكل الاقتصادية، وباعتبار النمو الاقتصادي في الدول النامية ضعيف وغير مستقر فإن هذه الدول تسعى إلى تحفيز ودعمه من خلال أدوات السياسة المالية والجزائر كغيرها من الدول النامية التي تسعى إلى تحقيق هذا الهدف.
- إن تحليل بعض المعطيات الإحصائية فيما يخص المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي، بينت لنا مدى اهتمام الدول المتقدمة بهذه المحددات الحديثة عكس الدول النامية، حيث وجدنا مثلا أن نسبة الإنفاق الحكومي على التعليم والصحة إلى الناتج المحلي مرتفعة في الدول المتقدمة عكس الدول النامية، بالرغم من أن التعليم والصحة في الدول المتقدمة يساهم فيه القطاع الخاص بنسبة معتبرة عكس الدول النامية التي تعتمد في تمويل هذين القطاعين على الإنفاق الحكومي، أما نسب الإنفاق على البحث والتطوير فتكاد منعدمة في العديد من الدول النامية عكس الدول المتقدمة التي تولي اهتماما كبيرا فهذا الإنفاق سواء من خلال الإنفاق الحكومي أو إنفاق القطاع الخاص. أما فيما يخص الإنفاق على البنية التحتية فنجد بأن الدول المتقدمة قامت بإشتراك القطاع الخاص في تنمية البنية التحتية عكس الدول النامية التي لايزال هذا القطاع من اختصاص القطاع العام.
- إن دراسة تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر بينت بأنه متذبذب وغير مستديم، بحيث يتغير من سنة لأخرى تبعا لتغيرات قطاع المحروقات، كما لاحظنا من خلال الدراسة مدى التنويع الاقتصادي في الجزائر بأنه ضعيف جدا حيث يهيمن على الإنتاج المحلي الإجمالي لا

تزال منخفضة مقارنة بالقطاع العام رغم المجهودات المبذولة من طرف الدولة للتوجه نحو اقتصاد السوق وتشجيع القطاع الخاص.

- من خلال تتبع تطور السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة 1989-2012 وجدنا بأنها مرتبطة بتغيرات أسعار البترول، باعتباره المورد الرئيسي للميزانية هو الإيرادات البترولية، حيث لاحظنا تغير واضح في السياسة المالية بعد أزمة انخفاض أسعار البترول سنة 1986، وذلك بتطبيق الجزائر لسياسات مالية تقشفية للقضاء على عجز الموازنة، ثم بعد ارتفاع البترول سنة 2000 غيرت الجزائر من سياستها المالية حيث دخلت في سياسة مالية توسعية من خلال برامج الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو، وبذلك يمكن تقسيم السياسة المالية في الجزائر خلال فترة الدراسة إلى فترتين فترة 1989-1999 تميزت بسياسة مالية تقشفية و 2000-2012 تميزت بسياسة مالية توسعية.
- أثبتت الدراسة القياسية لأثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي حسب النموذج الأول وجود علاقة طردية بين نفقات التجهيز والناتج المحلي الإجمالي، أما نفقات التسيير فلم تكن لها معنوية إحصائية في تفسير النمو الاقتصادي، وبالتالي فهذه النفقات غير مؤثرة في النمو الاقتصادري. أما فيما يخص علاقة معدل الضريبة بالناتج المحلي الإجمالي فكانت علاقة عكسية متوافقة مع النظرية الاقتصادية.
- أثبتت الدراسة القياسية لأثر نفقات البنية التحتية ونفقات الصحة والتعليم على النمو الاقتصادي حسب النموذج الثاني وجود علاقة طردية بين النفقات المخصصة للبنية التحتية بتأخير سنة واحدة والناتج المحلي الإجمالي إلا أن التأثير ضعيف حيث زيادة هذه النفقات ب 1% يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي ب 0.0862%. أما نفقات الصحة والتعليم (المتعلقة برأس المال البشري) فكانت العلاقة عكسية مع الناتج المحلي الإجمالي، وهذا ما يتعارض مع النظرية الاقتصادية، ويمكن تفسير ذلك كون أثر هذه النفقات يمكن أن يكون على المدى الطويل بحيث لا يمكن إدراكه ببساطة.

من خلال نتائج البحث تم التوصل إلى اقتراح التوصيات التالية:

- ضرورة الاستغلال الأمثل للموارد النفطية، بتطبيق سياسة مالية فعالة تزيد من الأنشطة الإنتاجية، وتساهم في دعم وتشجيع القطاع الخاص، وذلك من خلال مرافقة كل المشاريع المدعمة من طرف الدول منذ إطلاقها إلى أن تصبح قادرة على تمويل نفسها.

- ضرورة ترشيد الإنفاق الحكومي وخاصة الاستهلاكي منه، باعتباره غير منتج خاصة في الأجل القصير، ولما له من آثار سلبية على الاقتصاد كونه يؤدي إلى حدوث تضخم الذي يعيق بدوره النمو الاقتصادي.
- يجب إصلاح النظام الضريبي والتوجه نحو الضرائب المباشرة، حيث لا تزال الضرائب غير المباشرة تمثل النسبة الأكبر من الإيرادات الضريبية، وبذلك يمكن تنويع الإيرادات خارج إيرادات المحروقات، وبالتالي ترتفع الحصيلة الضريبية مما يتيح تطبيق سياسة ضريبية ملائمة لتشجيع الاستثمار من خلال منح الإعفاءات الضريبية والامتيازات لأصحاب المشاريع الجديدة دون التأثير على الحصيلة الضريبية.
- يجب الاعتماد على نظام ضريبي عادل ومستقر، حيث أن التغيرات الكثيرة في القوانين الضريبية ومعدلاتها سيحدث عدم ثقة بين المستثمرين والدولة، وخاصة بالنسبة للمستثمرين الأجانب، فرغم الضغط الضريبي المنخفض في الجزائر مقارنة بمعدل الضغط الضريبي النموذجي إلا أن حجم الاستثمارات الأجنبية والمحلية بقي متواضع جدا.
- يجب الاهتمام أكثر بجانب رأس المال البشري، من خلال تحسين الظروف المعيشية للسكان وتوفير الصحة والتعليم كما وكيفا، لأنه ليس بالضرورة زيادة الإنفاق على الصحة والتعليم سيؤدي إلى تحسين رأس المال البشري، إلا بالتوازي مع تحسين المناهج التعليمية ومواكبة التطورات العلمية سواء في مجال الصحة أو التعليم.
- يجب الاهتمام أكثر بالبحث والتطوير لما له من أثر ايجابي على دعم النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، وذلك من خلال تخصيص جزء معتبر من الإنفاق الحكومي لهذا المال، حيث لاحظنا عدم الاهتمام بمجال البحث والتطوير في الدولة النامية مقارنة بالدول المتقدمة التي تولي اهتماما كبيرا بهذا المجال.
- يجب العمل على مواصلة تحسين البنية التحتية من خلال زيادة الإنفاق الحكومي المخصص لهذا المجال، وذلك لما له من أثر ايجابي على زيادة التشغيل والنمو في الأجل القصير، ودعم النمو الاقتصادي في الأجل الطويل من خلال توفير البيئة الاقتصادية الملائمة لتطوير القطاع الخاص.
- ضرورة القيام بدراسات دقيقة لكل المشاريع الاستثمارية العمومية خاصة الضخمة منها لأننا لاحظنا تضخم كبير في نفقات هذه المشاريع نتيجة إعادة التقييم من فترة لأخرى، وكذا التأخير الحاصل في مدة الانجاز مما يزيد من تكاليف الانجاز. وبذلك كلما زادت تكاليف الانجاز كلما انخفضت إنتاجية هذه المشاريع.

حيث تتمثل آفاق الدراسة:

- دور الاستثمارات العمومية في دعم النمو الاقتصادي في الجزائر " دراسة حالة برامج الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو".
- دور السياسة المالية في تشجيع الاستثمار الخاص في الجزائر خلال فترة برامج الإنعاش الاقتصادي.
- سياسات التحفيز الضريبي وأثرها على النمو الاقتصادي في الجزائر.
- التنسيق بين السياسة المالية والنقدية وأثرها على تحفيز النمو الاقتصادي في الدول النامية.

الدراسة السابعة: (مقراني حميد، 2015)

نهدف من وراء هذه الدراسة إلى مايلي:

- تحليل ظاهرة البطالة في الجزائر ومعرفة أثر الإنفاق الحكومي عليها وعلى معدل التضخم.
- تقييم فعالية السياسة المالية في الجزائر باستخدام أداه الإنفاق الحكومي، في تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال معرفة مدى مساهمتها في الحد من معدلات البطالة والمحافظة على استقرار الأسعار.
- إبراز أهمية أساليب وأدوات القياس الإقتصادي، النماذج القياسية والطرق الإحصائية في تحليل الظواهر الإقتصادية.

ومن خلال الدراسة نستنتج النتائج التالية:

- هناك علاقة عكسية بين الإنفاق العام ومعدل البطالة في الجزائر، حيث كانت المرونة سالبة، وقد أدى التوسع في النفقات العامة إلى انخفاض معدلات البطالة.
- توجد علاقة طردية ضعيفة بين النفقات العامة ومعدل التضخم في الجزائر، حيث تساهم الزيادة في النفقات العامة بنسبة ضعيفة جدا في ارتفاع الأسعار.
- عدم قدرة نماذج الانحدار الخطي البسيط على تفسير الظواهر الاقتصادية الكلية مقارنة بنماذج شعاع الانحدار الذاتي.
- يعتبر مشكل المعطيات الإحصائية في الجزائر أكبر هاجس يواجه المختصين في مجال القياس الاقتصادي، كما أن أغلب النماذج القياسية المطبقة ليست ذو جودة إحصائية عالية.

- بعد هذه النتائج المحصل عليها ومن أجل التحكم أكثر في معدلي البطالة والتضخم نقترح التوصيات التالية:
- تشجيع أصحاب المدخرات الخاصة للتوجه نحو النفقات الاستثمارية بدلا من النفقات الاستهلاكية والمساهمة في التنمية.
- التحكم في الإصدار النقدي، وذلك بإبعاد كمية النقود الزائدة عن أسواق السلع والخدمات.
- تشجيع القطاعات الإنتاجية مثل القطاع الزراعي الذي يعتبر المسؤول عن بروز ظاهرة التضخم في معظم الاقتصادات النامية، وكذلك معالجة المشاكل التي يعاني منها القطاع الصناعي وخاصة فيما يتعلق بزيادة الإنتاجية وتحسين كفاءة الأداء وضرورة العمل على تغيير هيكل الإنتاج الوطني وتنويعه من أجل تنويع مصادر الدخل الوطني وخلق جهاز إنتاجي قوي بإمكانه تلبية الطلب الزائد.
- تنظيم سوق العمل بتوفير قاعدة بيانات أساسية متكاملة عنه، وضمان شفافية أكثر.
- ربط عملية التدريب والتعليم وتكييف التخصصات في المؤسسات التعليمية (الجامعات، المعاهد ....) مع احتياجات سوق العمل.
- دعم وتشجيع القطاع الخاص الذي يتميز بكثافة العمالة من خلال المزايا والحوافز المقدمة له، تناسب مع حجم فرص العمل التي بإمكانه توفيرها.
- الاهتمام أكثر بالمعطيات الكلية والحرص على تطوير الجهاز الإحصائي للحصول على معطيات قريبة من الواقع، تستخدم في الدراسات القياسية لتسطير السياسات الصحيحة والرشيدة.
- وفي الأخير نستطيع القول أن هذه الدراسة هي محاولة منا لمعالجة هذا الموضوع، وهي تفتح مجال للبحث في بعض المواضيع الأخرى مثل:

– محددات معدل البطالة في الجزائر.

– دراسة قياسية لظاهرة الإنفاق العام في الجزائر.

– دراسة تحليلية قياسية لمعدلات التضخم.

الدراسة الثامنة: (عبيدي،2001)

وهدفت الدراسة إلى التعرف على سلوك واتجاهات الإنفاق الحكومي في الجمهورية اليمنية باستخدام طرق التحليل القياسي لتقدير الأهمية النسبية للإنفاق الحكومي بالنسبة للقطاعات المختلفة.

وقد بينت الدراسة أن هناك زيادة مطردة لمستوى حجم الإنفاق العام بالأسعار الجارية خلال الفترة 1995-1997، كنتيجة لتوسع النشاط الاقتصادي والاجتماعي للدولة وارتفاع نسبة الإنفاق الحكومي الجاري من الإنفاق الحكومي الإجمالي على حساب الإنفاق الاستثماري والحكومي.

ثانيا- الدراسات السابقة المتعلقة بالإنفاق الاستهلاكي الخاص

سنتناول في هذا العنصر الدراسات التي تناولت موضوع الإنفاق الاستهلاكي الخاص نذكر منها:

الدراسة الأولى: (برقال فاطمة الزهراء، 2015)

تكمن أهمية وأهداف الدراسة فيما مايلي:

- دراسة الإنفاق الاستهلاكي تعتبر ضرورية لإيجاد سياسة شاملة وواقعية خاصة بالأسعار والدخول.
- تساعد على وضع أهداف وبرامج تطبيقية فعالة تتلاءم مع سلوك الأسواق والعينات المستهدفة.
- تحقيق التفاعل القوي بين المستهلكين والمنتجين.

كما توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى العديد من النتائج من أهمها:

أولا: من ناحية نظرية المستهلك سجلنا عدة ملاحظات أهمها:

- ظهور استعمالات جديدة للسلعة أو الخدمة يؤدي إلى تناقص منفعتها كلما زادت كميتها (حسب قانون تناقص المنفعة الحدية)، على أساس استعمال أكبر قدر من الوحدات والخاص بسلعة واحدة ولا يوازي منفعة الوحدة الأولى من نفس السلعة، نظرا لتشتت منفعتها في أكثر من غرض، حيث أن استعمال الوحدة الأولى تكون منفعتها اكبر من الوحدات المتتالية تباعا.
- إن اختيار السلعة يقوم أساسا على وحدات المنفعة التي تحققها هذه السلعة، بغض النظر عن تفضيل سلعة او خدمة دون الأخرى.
- هناك علاقة وطيدة بين الدخل ونمط الاستهلاك من حيث الكم والكيف، حيث نجد أن الطبقات القادرة من الممكن أن تقوم بشراء سلع أكثر من احتياجاتها من الناحية الكمية والكيفية، وذلك

لوفرة الإمكانيات المادية، أما الطبقات المحدودة الدخل، فإن دخلهم يتحكم إلى حد كبير في عملية استهلاكهم لنوعية السلع وكميتها.

- الارتفاع المتزايد لثمن السلع والخدمات يجعل الكثير من المستهلكين يبحثون عن بديل للسلع والخدمات التي تؤدي نفس الغرض، أو حتى أقل كيفية من السلع الأصلية خاصة في حالة محدودي الدخل، أما الذين يتمسكون بالسلع الأصلية فهم في الغالب الفئات الغنية فقط.
- الاستهلاك يتأثر بالتوزيع الجغرافي والبيئي للسكان، حيث نمط استهلاك سكان الريف يختلف على نمط استهلاك سكان المدن الحضرية.
- كما نجد الزيادة في الدخل يؤدي إلى الزيادة في الإنفاق الاستهلاكي.

أما من ناحية الدراسة القياسية فنجد أن المواد الغذائية والمشروبات والمجموعة الثانية المتمثلة في ملابس وأحذية والسكن ولوازمه وكذا الصحة والنظافة الجسدية سلع ضرورية بالنسبة للأسر الجزائرية بصفة عامة سواء كانت في المدن الريفية أو الحضرية، أما باقي المجاميع السلعية فهي مواد كمالية من وجهة نظر المستهلك الجزائري، هذه النتائج المتحصل عليها والمرونات والميل الحدي للاستهلاك مرهونة إلى حد كبير بالوسائل والمتغيرات المعتمدة والبيانات الإحصائية الخاصة بالبحث، حيث نجد هذه الأخيرة في شكل مجاميع سلعية، وذلك لعدم وجود بيانات تفصيلية على الإنفاق الاستهلاكي، حسب كل سلعة أو خدمة معينة.

من أهم التوصيات هي:

من خلال هذه النتائج المقدمة فإننا نوصي بضرورة الاعتماد على المرونات الدخلية لتحديد السلع الضرورية المعينة بالدعم، ووضع سياسة شاملة وإستراتيجية ذات أهداف واقعية لترشيد الاستهلاك، ذلك حتى تكون لدينا ضمانات أكيدة لعدم قيام الفوارق الطبقية في المجتمع، إذ يعطي للمجتمع طابع الجدية والقوة، كذلك نجد الترشيد عامل مهم في توجيه الاقتصاد نحو الإنتاج المهم بالنسبة للمجتمع، حيث يحصل جميع أفراد المجتمع من خلاله على الحاجيات الضرورية، ويؤمن احتياطي كبير من الموارد المالية والمواد الأولية وغيرها، مما يساعد على بقاء المجتمع في وضع الاستقلالية ويبعدها عن التعبية للآخرين كما يقضي على عنصر الفوضى والاضطرابات، ويغرس مكانهما عنصري الدقة والنظام في الاستهلاك.

- لابد من إدخال متغير السعر في دوال الاستهلاك، وذلك خلال دراسة التطور الزمني للمسوح.

- ومن خلال تقدير أنظمة دوال الاستهلاك لابد أن تحتوي على عدة معادلات وليست معادلة واجدة فقط، وذلك من أجل تقدير المرونات التقاطعية.

الدراسة الثانية: (حمودي علي، 2005)

تتمثل أهمية الدراسة في إيجاد سياسة شاملة وواقعية الخاصة بالأسعار والدخول والتخطيط للاستهلاك. إذ يساعد متخذي القرار للاسترشاد به في وضع خطط التسويق. كما يساعد على وضع أهداف وبرامج تطبيقية فعالة تتلاءم مع سلوك الأسواق والعينات المستهدفة. كما يحقق التفاعل القوي بين المستهلكين والمنتجين.

وحتى نتمكن من الإلمام بكل جوانب هذا البحث وتحليل الإشكالية المطروحة ومحاولة إثبات صحة الفرضيات المذكورة سابقا، إخترنا الدراسة القياسية التحليلية التي نراها مناسبة لنوع هذه الدراسة، إذ تساعدنا في عرض جميع المعلومات وفق طبيعة البحث، حيث يسمح لنا بفحصها وتفسيرها وتحليلها وإستخلاص الملاحظات والنتائج.

وبذلك توصلنا إلى العديد من النتائج منها:

فمن ناحية نظرية سلوك المستهلك سجلنا عدة ملاحظات منها:

- ظهور إستعمالات جديدة للسلعة أو خدمة يؤدي إلى تناقص منفعتها كلما زادت كميتها حسب قانون تناقص الغلة على أساس أن استعمال أكبر قدر من الوحدات والخاصة بسلعة واحدة لا يوازي منفعة الوحدة الأولى من نفس السلعة، نظرا لتشتت منفعتها في أكثر من غرض، حيث أن إستعمال الوحدة الأولى تكون منفعتها أكبر من الوحدات المتتالية تباعا.
- إن اختيار السلعة يقوم أساسا على وحدات المنفعة التي تحققها هذه السلعة بغض النظر عن تفضيل سلعة أو خدمة دون أخرى هذا بالنسبة للمنفعة الحدية.
- أما بالنسبة للتحليل الجديد بمنحنيات السواء يرى المستهلك أن يوزع دخله بين السلع والخدمات المختلفة حسب تفصيلاته ولا يرى أي ضرورة لمعرفة حجم المنفعة التي يحصل عليها، كما لا يرى أي حاجة لمعرفة مدى تفضيل كمية معينة من سلعة ما على كمية أخرى من سلعة ثانية، أو تفضيل مجموعة من السلع المختلفة على مجموعة أخرى.

- وجود علاقة وطيدة بين الدخل ونمط الاستهلاك من حيث الكم والكيف، حيث نجد أن الطبقات القادرة من الممكن أن تقوم بشراء سلع أكثر من إحتياجاتها من الناحية الكمية والكيفية وذلك لوفرة الإمكانيات المادية، أما الطبقات المحدودة الدخل فإن دخلهم يتحكم إلى حد كبير للغاية في عملية استهلاكهم لنوعية السلع وكميتها.
- الإرتفاع المتزايد لثمن السلع والخدمات يجعل الكثير من المستهلكين يبحثون عن بديل للسلع والخدمات التي تؤدي نفس الغرض، أو حتى أقل كيفية من السلع الأصلية خاصة في حالة محدودي الدخل أما الذين يتمسكون بالسلع الأصلية فهم في الغالب فئات الغنية فقط.
- نجد أن الاستهلاك يتأثر بالتوزيع الجغرافي والبيئي للسكان، حيث نمط إستهلاك سكان الريف يختلف على نمط استهلاك سكان المدن الحضرية.
- إن مستوى المعيشة للمجتمع الجزائري في بياناته الثقافية المختلفة يجب أن يناقش ليس في حدود حاجات الناس من أجل الغذاء والمأوى، ولكن أيضا في حدود الرغبات المحدودة عن طريق قيم المجتمع الذي يعيشون فيه، حيث نجد قيم المجتمع لها تأثير كبير على تقديم التفسير لما هو مرغوب وماهو منبوذ، وتحدد موقف معين من الإستهلاك حيث تنادي بعض قيم المجتمع الإسلامي بعدم الإسراف والتبذير والعطف على الفقراء وهذه كلها قيم تحدد موقف معين من الاستهلاك على مستوى الأسرة، ثم على مستوى المجتمع ككل.
- نجد أن الزيادة في الدخل يجعل معدل الإنفاق الاستهلاكي يزداد بنفس النسبة، أي طول الخط المستقيم الممثل لمنحنى الاستهلاك عند غالبية الفئات المحدودة الدخل، وهذا يعني أن أصحاب الدخول العالية قادرة على الشراء في أي وقت، فالقوة الشرائية لديهم كبيرة ومرونة الطلب لديهم كبيرة عكس الحال بالنسبة لمحدودي الدخل مرونة الطلب على نفس السلعة قليلة للغاية.
- وهناك معايير وقواعد جديدة ظهرت في المجتمع الجزائري بعد سياسة الإنفتاح، ولا تزال تأثيراتنا عميقة على أنماط الاستهلاك، والتي أدت إلى ارتفاع الإنفاق الكلي من 207.4 مليار دينار في سنة 1988 إلى 1531.4 مليار دينار في سنة 2000 وتكمن هذه المعايير فيمايلي:
- تدفق الأموال بغزارة على فئات كثيرة إذ أتبع ذلك حرارة إنتعاش تجاري، والرغبة في تجميع الثروة لمعظم أبناء الجزائر بأي طريقة أو مصدر وفي أي صورة ولو على حساب الغير والمجتمع ككل.
- الإسراف والبذخ الشديد لطبقة الأثرياء حبا في الظهور والتباهي؛
- الانتهازية واستغلال الثغرات في كل موقع لتحقيق الثراء السريع؛

- غلبت النزعة المادية على فئات كبيرة من المجتمع جعلتهم ينظرون لكل شيء من الزاوية المادية.
- محاكاة الثقافية المادية الغربية في كل تطوراتها المادية في جميع السلع، كالسيارات، الملابس، والأجهزة الكهربائية بصورة مذهلة، ومن زاوية التقليد، وبعيدة كل البعد عن الذوق الشخصي أو الإقتناع، أو الرغبة الفعلية لتلك السلع.
- حب تمالك لكل شيء بل ونمو هذه الرغبة لدى الغالبية حتى غير القادرين، وهذا بدوره يؤثر على الحالة النفسية والاجتماعية والاقتصادية لدى هذه الفئة مما جعلها من الممكن أن تسلك أي إتجاه لتحقيق تلك النزعة حتى لو فيه ضرر لأنفسهم وللغير وللمجتمع في النهاية.

زيادة القوة الشرائية لجميع فئات المجتمع خاصة بعد إنتشار عملية البيع والشراء بالتقسيط الذي ساهم في خلق عملية إنتعاش لحركة تبادل السلع والخدمات وبالتالي إزدهار حركة الاستهلاك.

- إتساع وتنوع وتعدد الأنشطة التسويقية تبعا لحركة التطور والتنمية التي شاهدها المجتمع الجزائري، وبالتالي أدت تلك المجالات المتعددة إلى إختلاف وتغيير وتعدد أنماط الاستهلاك وتبدل نظرة الناس وتغير وتنوع ميولهم ورغباتهم ودوافعهم تجاه هذا التنوع.
- ومن خلال الملاحظات التي قدمناها والتي تخص سلوك المستهلك الجزائري فإننا نوصي بضرورة التعجيل بوضع سياسة شاملة وإستراتيجية ذات أهداف واقعية لترشيد الاستهلاك للحد من هذه الظاهرة.
- إذ عن طريق ترشيد الاستهلاك تكون لدينا ضمانات أكيدة لعدم قيام الفوارق الطبقية في المجتمع، إذ يعطي للمجتمع طابع الجدية والقوة، ويبقى محافظا على شخصيته ويبعده عن الإنزلاق إلى الترف والإسراف، كذلك نجد الترشيد عامل مهم في توجيه الاقتصاد نحو الإنتاج المهم بالنسبة للمجتمع حيث يحصل جميع أفراد المجتمع من خلاله على حاجاتهم الضرورية، ويأمن احتياطي كبير من الموارد المالية والمواد الأولية وغيرها، مما يساعد على بقاء المجتمع في وضع الاستقلالية، ويبعدها عن مزالق الاستبعاد والتبعية للأخرين، كما يقضي على عنصر الفوضى والإضطرابات، ويغرس مكانهما عنصري الدقة والنظام في الاستهلاك.
- كما إننا نوصي بضرورة توعية الأسر الجزائرية بالتحلي بالمبادئ الإسلامية المتعلقة بالاستهلاك.

- كما يجب تقدير لحجم الطلب على المنتجات السلعية وحجم العائدات المتوقعة بغية تحديد حجم سوق تصريف السلع، وبعد ذلك الحكم على صلاحية هذه التوصيات من عدمها.
- كما نوصي بإتباع سياسة رفع التعريفة الجمركية على السلع الكمالية كوسيلة للحد من إستهلاكها ودعم الإنتاج الوطني.
- وأما من ناحية الدراسة القياسية فنجد أن هذه النتائج التي تحصلنا عليها، والمرونات والميل الحدي للاستهلاك مرهونة إلى حد كبير بالوسائل والمتغيرات المعتمدة، والبيانات الإحصائية الخاصة بالبحث، حيث نجد هذه الأخيرة في شكل مجموعات سلعية، وذلك لعدم وجود بيانات تفصيلية على الإنفاق الاستهلاكي حسب كل سلعة أو خدمة معينة.
- وللقيام بتطبيق منظومة الإنفاق الخطي لابد من توفير بيانات مقاسة بالأوزان أو بالكميات وذلك لمختلف المجموعات السلعية، أو لكل سلعة على حدى.

وفي الأخير نشير إلى البعض من الصعوبات التي قابلتنا أثناء إعدادنا لهذا البحث وأهمها نقص المراجع المتخصصة والتي تتناول الدراسات القياسية لسلوك المستهلك، وكذا تضارب وتباين المعلومات الإحصائية، حيث نجد نتائج المسح الوطني تخالف نتائج المحاسبة الوطنية مما يصعب التحليل الدقيق والمنطقي.

الدراسة الثالثة:(بن عطية محمد، 2007)

قام الباحث من خلال هذه الدراسة بدراسة تطور استهلاك العائلات الجزائرية في ظل تغيرات الأسعار والأجور، وقام الباحث بتقدير عدة نماذج قياسية لاستهلاك العائلات بهدف الوصول إلى نموذج أمثل يتوافق مع حالة الاقتصاد الجزائري وقد توصل الباحث من خلال هذه الدراسة إلى أن النموذج الكينزي يعتبر الأحسن لتفسير الاستهلاك في الجزائر، كما توصل إلى أن القدرة الشرائية للمواطن الجزائري قد تدهورت كثيرا ابتداءا من سنة 1990، ووفقا للمعايير الحديثة لمنظمة التغذية والزراعة فإن هذا الانخفاض في القدرة الشرائية أدى إلى تدهور مستوى الاستهلاك العائلي إلى مستوى أدنى من مستوى الأجر المضمون وذلك بمقارنة الحد الأدنى لمستوى الإنفاق للمنظمة مع مستوى دخل الأسرة.

المطلب الثاني: الدراسات السابقة باللغة الأجنبية

سنتناول في هذا المطلب الدراسات السابقة التي شملت موضوع الدراسة باللغة الأجنبية

1- Yang Chen1, Fushu Luan2 and Weihong Huang3,2014.

أثر الإنفاق الحكومي على الاستهلاك الخاص: دليل من الصين

تستخدم هذه الورقة اختبارات جذر وحدة الفريق ومقدار OLS الديناميكي (DOLS) استنادًا إلى 29 مقاطعة في الصين بين عامي 1996 و2013 لتقدير العلاقة بين الإنفاق الحكومي والاستهلاك الخاص مع أو بدون الدخل المتاح. يتبين أن:

1- زيادة في المستوى الإجمالي للإنفاق الحكومي لها تأثير إيجابي على الاستهلاك الخاص؛

2- ارتفاع الإنفاق على البناء الاقتصادي والإدارة الإدارية له تأثير سلبي على الاستهلاك الخاص بينما الإنفاق على الثقافة والتعليم يتسبب في الاستهلاك الشخصي.

2-Paitoon Kraipornsak, 2010.

أثر الإنفاق الحكومي على الاستهلاك الخاص والاقتصاد: حالة تايلاند

يتم تصنيف الإنفاق الحكومي في الإنفاق الاستهلاكي والإنفاق الرأسمالي. يتم استخدام ثلاث فئات من الاستهلاك الخاص: استهلاك الغذاء، استهلاك المواد غير الغذائية، واستهلاك الخدمات. يشير النموذج المقدر إلى تأثيرات استبدال الإنفاق الاستهلاكي الحكومي على حصص الميزانية الخاصة باستهلاك المواد غير الغذائية الخاصة والإنفاق الرأسمالي الحكومي على حصة الموازنة من الاستهلاك الغذائي الخاص. ومع ذلك، فإن النتائج لا تشير إلى ما إذا كانت التأثيرات السلبية للتغيرات في حصص الميزانية للأغذية غير الغذائية واستهلاك الغذاء تعادل الحد من إجمالي الاستهلاك الخاص. يستخدم مفهوم الطلب الكلي الذي يشمل الاستهلاك والاستثمار والإنفاق الحكومي (الإنفاق الاستهلاكي والإنفاق الرأسمالي) والتصدير والاستيراد لتقدير علاقتهما باستخدام آلية تصحيح الأخطاء المتجهة. لم تجد الدراسة أي تأثير للإنفاق الرأسمالي الحكومي على الاستهلاك الخاص أو نمو الناتج المحلي الإجمالي في حين أن الإنفاق الاستهلاكي الحكومي له تأثير سلبي على نمو الناتج المحلي الإجمالي.

3- Francesco. F, Cosimo, 2016.

العلاقة بين حجم الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في إيطاليا

جاءت هذه الدراسة تقييم العلاقة بين حجم الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في إيطاليا، من خلال تحليل السلاسل الزمنية خلال الفترة ما بين 1861-2008، وهذا الدراسة تبحث عن تأثير النفقات

الحكومية والبطالة والإصلاحات المالية على النشاط الاقتصادي، ولقد توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج أبرزها تأكيد منحنى (BARS) في الاقتصاد الإيطالي خلال هذه الفترة الطويلة جدا، حيث أن حجم الإنفاق الأمثل في الفترة ما بين 1862 إلى 1914 كان ب 13.96%، أما في الفترة ما بين الحربين كان 19.59%، أما حصة الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي الأمثل بعد الحرب العالمية الثانية حتى 2008 فكانت 40.50 %، وبإدراج معدل البطالة في التحليل فإنه ينخفض إلى 37.39%، أما إذا تم إدراج الإصلاحات الضريبية كمتغير توضيحي فإنه ينخفض إلى 35.32%.

4- Taner Turan, 2014.

العلاقة بين حجم الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي للاقتصاد التركي.

تبحث هذه الدراسة في العلاقة بين حجم الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي وتقديرات الحجم الأمثل للاقتصاد التركي خلال الفترة 1950-2012 باستخدام نموذجين مختلفين وكانت النتائج هي إثبات منحنى (BARS) في الاقتصاد التركي، وأن الحجم الأمثل للإنفاق الحكومي في الاقتصاد التركي من خلال النموذجين المقترحين وهما: خلال الفترة 1950-2012 كان ما بين 8.8% و 9.1%، أما خلال الفترة 1970-2012 فكان ما بين 15.4% و 17%، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك اختلافا كبيرا في معدل الحجم الأمثل عند استخدام فترات زمنية طويلة وأوصلت الدراسة على أنه لابد من خفض الإنفاق الحكومي لتحقيق الارتفاع في معدلات النمو.

5- Mehrzad. E, Ebrahim. Z, 2017.

العلاقة بين حجم الحكومة والنمو الاقتصادي للدول التي تعتمد على الموارد الطبيعية كالنفط في إيران

قدم الباحثان وجهة نظرهم من خلال تحديد العلاقة بين حجم الحكومة والنمو الاقتصادي للدول التي تعتمد على الموارد الطبيعية كالنفط، من خلال التركيز على العائدات النفط في الدولة التي يعتمد اقتصادها على النفط، مثل إيران خلال الفترة 1979-2014، وقد أظهرت النتائج التجريبية أن الإنفاق الحكومي له تأثير غير خطي على النمو الاقتصادي، حيث أنه عندما يكون الإنفاق الحكومي على الناتج المحلي الإجمالي أقل من 20% فإنه يكون له تأثير إيجابي وكبير على النمو الاقتصادي، ولكن بعد هذه العتبة فإن حجم الإنفاق الحكومي يكون تأثيره سلبيا على النمو، وبهذا تم تأكيد منحنى (BARS) على

الاقتصاد الإيراني، والتأكيد أيضا على أن عائدات النفط على الناتج المحلي الإجمالي لها أثر إيجابي على النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة.

6- Ishaku, N. 2017.

أثر التضخم في الإنفاق الاستهلاكي الخاص والنمو الاقتصادي في نيجيريا خلال الفترة 1981-2012

هدفت الدراسة لمعرفة أثر التضخم في الإنفاق الاستهلاكي الخاص والنمو الاقتصادي في نيجيريا خلال الفترة 1981-2012 باستخدام نموذج متجه لتصحيح الخطأVECM للتكامل المشترك واختبار سببية جرانجر لتحديد اتجاه العلاقة السببية، وتوصلت نتائجها إلى وجود علاقة طويلة الأجل بين الإنفاق الاستهلاكي الخاص والتضخم، أما نتائج سببية جرانجر فأظهرت أن التضخم يسبب الإنفاق الاستهلاكي الخاص على نحو إيجابي، بين أنه لا توجد علاقة سببية تجاه التضخم إلى النمو الإقتصادي وبناء على هذه النتائج أوصلت الدراسة أن تتعاون الحكومة مع البنك المركزي النيجيري إلى وضع عدة سياسات مالية ونقدية منها سياسة استهداف معدل التضخم.

7- Lylia Sami et Ahmed Zakane, 2008.

تأثير الصدمة المالية على متغيرات الاقتصاد الكلي: نهج الاقتصاد القياسي باستخدام نماذج VECM المطبقة على حالة الجزائر.

والتي تم من خلالها دراسة أثر صدمة إيجابية للإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي والتضخم والواردات خلال الفترة 2003/1970، باستخدام تقنية نموذج تصحيح الخطأ، وتوصل إلى نتيجة أن الإنفاق الحكومي يمارس أثرا إيجابيا على النمو الاقتصادي في الجزائر وعلى الواردات بفعل تزايد الطلب، وعلى التضخم وهذا كله في إطار تطبيق الجزائر لسياسة مالية توسعية تجسد بتزايد حجم الإنفاق العام بداية من سنة 2001. حيث تسعى دراستنا إلى معرفة مدى تأثر الإنفاق الاستهلاكي الخاص بالإنفاق الحكومي في الجزائر، ولكنها تختلف عن الدراسات السابقة في أنها لا تسعى بشكل مباشر إلى تقدير دالة الاستهلاك وتقرير ما إذا كان الإنفاق الحكومي مكمل أو بديل للإنفاق الاستهلاكي الخاص، ومن ذلك يمكن أن نستكشف إذا كان الإنفاق الحكومي يؤثر تأثيرا موجبا على الاستهلاك الخاص في الجزائر.

8- Akpan, P. E., & Udofia, L. E. 2016.

العلاقة بين الإنفاق الحكومي والإنفاق الاستهلاكي الخاص في نيجيريا خلال الفترة 1981–2014

باستخدام النموذج ذاته في نيجيريا خلال الفترة 1981–2014 توصلت إلى وجود علاقة معنوية موجبة بين الإنفاق الحكومي والإنفاق الاستهلاكي الخاص، إلا أن الناتج المحلي الإجمالي لم يكن ذا تأثير كبير على الإنفاق الاستهلاكي الخاص، وبناءا على ذلك أوصت الدراسة بضرورة تعزيز الإنفاق الاستهلاكي الخاص لتعزيز النمو الاقتصادي من خلال التوجه إلى إنتاج السلع والخدمات.

9–Guo, K., & N'Diaye, 2010.

محددات الاستهلاك الخاص في الصين باستخدام بيانات cross– country

هدفت إلى معرفة العوامل المؤثرة في الاستهلاك الخاص في الصين، واستخدمت الدراسة في نمو ذاتها القياسي عدة متغيرات مستقلة منها: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ومعدل النمو، ومعدلات الفائدة الحقيقية، ومؤشر أسعار المستهلكين كمقياس للتضخم ...الخ. وتوصلت نتائج النموذج القياسي إلى وجود تأثير معنوي إحصائي لجميع المتغيرات المستقلة في الاستهلاك الخاص ماعدا التضخم، كما أن مساهمة الاستهلاك الخاص الصيني في الناتج المحلي الإجمالي منخفضة مقارنة بالدول الأخرى وقد يرجع ذلك إلى انخفاض دخل الأسرة بشكل عام، وأشارت الدراسة إلى توقع زيادة دخل الأسرة في ظل تطبيق بعض السياسات الهادفة إلى زيادة الاستهلاك الخاص مثل زيادة نسبة العمالة في قطاع الخدمات وتطوير أسواق المال.

المبحث الثاني: التعليق على الدراسات السابقة

تناولت الدراسات السابقة للموضوع من خلال القضايا البحثية المطروحة المختلفة والمتنوعة، حيث تم مناقشة بعض هذه الدراسات كل متغير من متغيرات الدراسة على حدا، كما كانت هناك دراسات تبين العلاقة بين المتغيرات، حيث يتم من خلال هذا المبحث التعرف على أهم ما جاء في الدراسات السابقة من خلال التحليل والمناقشة، وإبراز أهم النقاط التي تشترك فيها دراستنا الحالية وكذا أوجه الإختلاف ومميزات الدراسة الحالية حيث يتم تناول مايلي:

المطلب الأول: أهم ما تناولته الدراسات السابقة

- هناك تأثير إيجابي بين الإنفاق العام الحكومي على الناتج المحلي الإجمالي الرئيسي؛
- الإنفاق العام تبرز أهميته من الناحية الإقتصادية في كونه عاملا مهما في دعم وتحقيق الإستقرار من خلال المساهمة في تحقيق النمو الإقتصادي والحد من البطالة، أما من الناحية الإجتماعية يعتبر أداة هامة في إعادة توزيع الدخول؛
- مساهمة سياسة الإنفاق العام في عودة الإنتعاش للنشاط الإقتصادي في الجزائر؛

- سياسة الإنفاق الحكومي هو سياسة مالية في تحقيق أهداف السياسة الإقتصادية وكذالك أداة ناجعة لمعالجة الإختلالات الناتجة عن الدورة الإقتصادية كما تؤثر هذه السياسة على العديد من المتغيرات كالطلب الكلي وحجم التشغيل وحجم الدخل؛
- تؤثر سياسة الإنفاق الحكومي الاستثماري على العديد من المتغيرات كالتشغيل والفقر والمستوى التعليمي... إلخ؛
- تؤثر سياسة الإنفاق الحكومي على المتغيرات الاقتصادية والإجتماعية والبيئية؛
- مشكلة البطالة والتضخم من أهم المشكلات الإقتصادية التي يعاني منها الإقتصاد؛
- النمو الإقتصادي من أهم المؤشرات التي تعكس تطول اقتصاديات الدول باعتبار المحرك الرئيسي للتنمية الاقتصادية؛
- تعتبر السياسة المالية من أهم السياسات الاقتصادية المعتمدة في التأثير على النشاط الاقتصادي؛
- تطور السياسة المالية في الجزائر مرتبطة بتغيرات أسعار البترول باعتباره المورد الرئيسي للميزانية؛
- هناك علاقة طردية بين نفقات التجهيز والناتج المحلي الحقيقي؛
- هناك علاقة طردية بين الإنفاق الحكومي ومعدل التضخم في الجزائر؛
- هناك علاقة وطيدة بين الدخل ونمط الإستهلاك من حيث الكم والكيف؛
- الإستهلاك يتأثر بالتوزيع الجغرافي والبيئي للسكان؛
- الزيادة في الدخل يؤدي إلى الزيادة في الإنفاق الإستهلاكي؛
- إنخفاض القدرة الشرائية أدى إلى تدهور مستوى الاستهلاك العائلي إلى أدنى مستوى من الأجر المضمون ذلك بمقارنة الحد الأدنى لمستوى الانفاق للمنظمة مع مستوى دخل الأسرة؛
- زيادة في المستوى الإجمالي للإنفاق الحكومي لها تأثير إيجابي على الإستهلاك الخاص؛
- الإنفاق الاستهلاكي الحكومي له تأثير سلبي على نمو الناتج المحلي الإجمالي؛

المطلب الثاني: ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

إن أهم ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة يتمثل فيما يلي:

- تقدير دوال الإنفاق الحكومي الاستهلاكي للأسر الجزائرية.
- من أهم ما يميز الدراسة هي دراسة هل الصدمات للإنفاق الحكومي لها تأثير موجب ودائم على الاستهلاك الخاص.
- يمكن التوصل إلى أن متغير الإنفاق الحكومي يلعب الدور الأكبر خاصة في الأجل الطويل في تفسير سلوك الاستهلاك الخاص.
- أهمية السياسة المالية والنقدية الهادفة لإستقرار النشاط الإقتصادي.

- مدى الأهمية التي يحتلها الإنفاق الحكومي المحلي في التأثير على التأرجح الحاصل في الإنفاق الاستهلاكي الخاص مقارنة بالمتغيرات الأخرى في النموذج وأن الاستهلاك الخاص يمثل النسبة الأكبر من الدخل القومي.
- تقدير علاقة الإنفاق الاستهلاكي ببعض المتغيرات الإقتصادية الكلية في الجزائر.
- الكشف عن طبيعة العلاقة بين الإنفاق الاستهلاكي الخاص وأهم المتغيرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الوطني في الأجل الطويل.

خلاصة الفصل:

باستعراض هذا الفصل لأهم الدراسات السابقة في مجال الإنفاق الحكومي والإنفاق الإستهلاكي الخاص، حيث عالج المبحث الأول الدراسات السابقة لموضوع البحث باللغة العربية والأجنبية في حين لما اختير من دراسات سابقة أجنبية باللغة الإنجليزية والفرنسية تمحورت حول موضوع الدراسة، بينما تناول المبحث الثاني التعليق عن الدراسات السابقة، فمن خلال تحليل الدراسة واستقراء الدراسات السابقة التي تعتبر الأساس الذي تم من خلاله بناء محتوى دراستنا، غير ما يميز هاته الأخيرة عن تلك الدراسات يمكن إلقاء الضوء على إمكانية إثر الإنفاق الحكومي على الإنفاق الإستهلاكي الخاص في الجزائر لدراسة العلاقة بين المتغيرات وبتطبيق أهم السياسات التي يتبعها الاقتصاد الجزائري.

وإن أهم مميزات الدراسة الحالية والدراسات السابقة تكمن في الأدوات المستخدمة في البحث تتمثل في الأدوات الإحصائية المتمثلة في استخدام البرمجة الإحصائية EVIEWS والأساليب الأخرى في تحليل نتائج الجانب التطبيقي، وهذا من خلال إعتماد الباحث على البيانات الإحصائية من عينة الدراسة خلال الفترة معتمدا في ذلك على الجانب النظري لدراستنا والإطلاع على الدراسات السابقة وما توصل إليه النتائج وصياغتها في فرضيات، ومن ثم إختبار فرضيات الدراسة والخروج بنتائج وتوصيات التي قد تعود بالفائدة على المهتمين بالبحث.

الفصل الثالث

العلاقة بين متغيرات الدراسة

الفصل الثالث
العلاقة بين متغيرات الدراسة

تمهيد

الاستهلاك هو الهدف من النشاط الاقتصادي وهو أيضا المحرك الرئيسي لتأثيره الديناميكي على الإنتاج وكما هو معروف فإن العائلات تستعمل دخلها لإشباع حاجاتها من السلع والخدمات، حيث سنتناول في الدراسة الإنفاق الاستهلاكي الخاص وتأثيره على المتغيرات الاقتصادية. ولدراسة العلاقة بين متغيرات الدراسة والإنفاق الاستهلاكي سنتطرق إلى مبحثين كما يلي:

المبحث الأول: التضخم في النظرية الإقتصادية وعلاقة الإنفاق الاستهلاكي الخاص بمعدلات التضخم.

المبحث الثاني: التوظيف والإيرادات الحكومية غير النفطية وعلاقته بالإنفاق الاستهلاكي الخاص.

المبحث الأول: التضخم في النظرية الإقتصادية وعلاقته بالإنفاق الاستهلاكي الخاص.

التضخم هو إحدى المشكلات الاقتصادية الرئيسية التي تواجه أغلب بلدان العالم وتسعى لمعالجتها والحد من تأثيراتها وخاصة في اقتصاد السوق التي تخضع للتقلبات الاقتصادية الدورية، لأن التضخم إذا لم تستطع الحكومة السيطرة عليه، قد تكون له تبعات اقتصادية واجتماعية وسياسية سلبية وخطيرة، لذا حضي موضوع التضخم بالعديد من الأبحاث باعتباره ظاهرة ديناميكية متشابكة، ومن هذا المنطلق سنتناول خلال هذا الجزء من البحث التعاريف الخاصة بالتضخم، أسبابه، والآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة عنه بالإضافة إلى السياسات المنتهجة للتخفيف من حدته.

المطلب الأول: ماهية التضخم وأسبابه

1- تعريف التضخم

تختلف التعاريف الخاصة بالتضخم باختلاف أسبابه كونه ظاهرة ديناميكية متعددة الأبعاد قد تنجم عن الزيادة في كمية النقد المتداولة دون أن يقابلها عرض سلعي فيرتفع المستوى العام للأسعار أو عن الزيادة في الإنفاق الكلي الذي لا يرافقه زيادة في الإنتاج أو قد يرجع إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج.

التضخم هو زيادة النقود بدرجة تنخفض معها قيمة النقود أو على أنه الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار في دولة ما والناجم عن فائض الطلب عما هو معروض من السلع والخدمات خلال فترة زمنية معينة. **(عريقات، 2006، ص 155)**

ويعرف أيضا: أنه ظاهرة تتمثل بوجود اتجاه مستمر نحو الارتفاع بصورة متواصلة. وقد تتدخل الحكومية بإجراءات معينة لمعالجة الوضع، لكن تلك الإجراءات قد لا يخالفها النجاح أحيانا في وقت ارتفاع الأسعار. **(الأشقر، 2002، ص ص 311-312)**

يعرف التضخم بأنه الحالة التي تأخذ قيمة النقود بالانخفاض (ارتفاع الأسعار)، وذلك نتيجة لأن الزيادات في الدخل النقدي أكبر من الزيادات في كمية الإنتاج المتحققة. **(ضياء مجيد الموسوي، بدون سنة النشر، ص 215)**

التضخم هو الارتفاع غير الطبيعي للأسعار، ولهذا عندما يستعمل مصطلح التضخم دون الإشارة إلى ظاهرة أو حالة معينة فإن المقصود به هو ارتفاع الأسعار. **(غطوان، 1989، ص177)**

يعرف بيغوا pigou: التضخم أنه يكون موجودا عندما يكون الدخل النقدي في حالة توسع، حيث يتجاوز نسبة الدخل الحقيقي الناتج عن النشاط الاقتصادي، أو أنه ذلك الجزء من التزايد في الأسعار الناتج عن تدخل الحكومة في النقود. **(الحلاق، 2016، ص182)**

التضخم هو الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار في اقتصاد دولة ما. **(بونوة، بن يخلف، بدون سنة النشر، ص132)**

ويعرف التضخم بأنه قد ينجم عن زيادة الإنفاق القومي دون أن يرافق ذلك زيادة في الإنتاج، والبعض الآخر يعزو التضخم إلى ارتفاع تكلفات الإنتاج. **(الوادي، وآخرون، 2010، ص181)**

يعرف التضخم بأن المستهلكين سيدفعون أسعارا أعلى مقابل ما يحصلون عليه من سلع وخدمات. **(الفتلاوي، الوبيدي، 2013، ص271)**

ومن بين التعاريف الأكثر شيوعا ربط التضخم بالارتفاعات المستمرة في المستوى العام للأسعار خلال فترة زمنية معينة، غير أن الارتفاع المؤقت لأسعار بعض السلع نتيجة لظروف معينة كسوء الأحوال الجوية الذي يؤثر على المحاصيل الزراعية لا يعد تضخما حيث تعود الأسعار للانخفاض بتحسن الظروف الجوية، كما تتسبب الأزمات السياسية مثل الحروب، الثورات والإضرابات العمالية في حدوث ارتفاع أسعار بعض المداخلات كأسعار الطاقة والأجور الأمر الذي يترتب عليه حدوث ارتفاع في أسعار المنتجات الصناعية ارتفاعا دائما ولمرة واحدة، حيث تثبت بعد ذلك عند المستوى المرتفع فمثل هذا الارتفاع في الأسعار لا يعتبر تضخما مثلما يتضمن هذا التعريف للتضخم عدة نقائص ندرجها فيما يلي: **(عطية، 2005، ص163)**

- لم يحدد التعريف طول المدة الزمنية الذي يعتبر فيها ارتفاع الأسعار تضخما.
- لم يأخذ التعريف في الحسبان أثر التقدم التكنولوجي في تخفيض تكاليف الإنتاج حيث أن بقاء الأسعار ثابتة يعني أن أفراد المجتمع لم يستفيدوا من آثار التقدم التكنولوجي في تحسين قدراتهم الشرائية.
- لم يحدد التعريف ما إذا كانت أسباب ارتفاع الأسعار تؤدي فعلا إلى التضخم أم لا، حيث أن ارتفاع سعر سلعة ما نتيجة تحسين النوعية يختلف عن ارتفاع سعر سلعة أخرى دون أن يصاحبه تحسين في نوعيتها ففي الحالة الأولى تزيد منفعة المستهلك الأمر الذي لا يتحقق في الحالة الثانية. **(عطية، 2005، ص164)**

وخلاصة لما سبق ذكره يمكننا القول أن تعدد التعاريف حول التضخم يدل على أنه ظاهرة اقتصادية متشعبة الجوانب تختلف أسبابها حسب خصوصية وطبيعة اقتصاد كل بلد.

2- أسباب التضخم

إن ظاهرة التضخم هي إنعكاس لإختلال في توازن القوى الاقتصادية، وقد تكون هذه القوى هيكلية وعلى مستوى الاقتصاد الكلي والجزئي، وينتج التضخم، كأية ظاهرة اقتصادية أخرى عن تفاعل عدة عوامل لابد من تحديد معرفة العلاقة بينها إذا ما أردنا تشخيص أسبابه ومعالجته. ومن أهم النظريات التي تفسر أسباب حدوث التضخم حيث يمكن تقسيمها إلى ثلاثة أنواع حسب مصادره. وبما أن التضخم ناتج عن اختلال قوى العرض والطلب، فإن سببه إما أن يكون ناتجا عن جانب العرض الكلي وجانب الطلب الكلي أو كليهما. **(العيسى والقطف، 2005، ص ص 267-274)**

تتمثل هذه النظريات فيما يلي:

- النظريات التي تؤكد على جانب الطلب الكلي:

زيادة الإنفاق، التوسع في فتح الإعتماد، عجز الميزانية، الإرتفاع في معدلات الأجور، تمويل العمليات الحربية.

- النظريات التي تؤكد على جانب العرض والتكاليف:

تحقيق مرحلة الإستخدام الكامل، عدم كفاية الجهاز الإنتاجي، النقص في رأس المال العيني. **(عيسى، 2017، ص 33)**

3- أنواع التضخم

يتم تحديد أنواع التضخم استنادا إلى عدة معايير نذكر منها:

3-1- تحكم الدولة في جهاز الأثمان

يندرج تحت هذا المعيار ثلاث اتجاهات تضخمية ترتبط ارتباطا وثيقا بمدى تحكم وتأثير الدولة في المستويات العامة للأسعار وتتمثل هذه الاتجاهات فيما يلي:

3-1-1- التضخم الطليق:

يتسم هذا النوع من التضخم بارتفاع سافر في الأسعار والأجور والنفقات الأخرى التي تتصف حركتها بالمرونة وتتجلى في ارتفاع عام في الدخول النقدية دون أي تدخل من السلطات الحكومية للحد من هذه الارتفاعات. في حين هذا التضخم بعكس التضخم الكامن أو المكبوت، حيث أن الحكومة في هذا النوع من التضخم لا تتدخل لمنع ارتفاع الأسعار فيترك طليقا، فتظهر نتيجته بارتفاع الأسعار شيئا فشيئا، ويتميز هذا التضخم بارتفاع سافر للأسعار والأجور والنفقات، وذلك دون أي تدخل من السلطات. وبالتالي مطالبة العمال برفع الأجور بناءا على ارتفاع الأسعار يدفع المستثمرين والمنتجين إلى رفع أسعار منتجاتهم لتغطية التكاليف، وهذا بدوره يؤدي إلى ارتفاع أسعار الحاجات الاستهلاكية. **(رجب، 2010، ص ص 35-36)**

3-1-2- التضخم المكبوت:

يمثل الحالة التي تمنع الزيادة في الأسعار من الإرتفاع نتيجة لوجود العوائق والظوابط التي تحد من ارتفاع الأسعار، نتيجة الرقابة على الأسعار، بسبب التدخل الحكومي، واتباع سياسات التقنيين ونظام البطاقات للحد من الإنفاق على السلع والخدمات بغية السيطرة على الأسعار. **(الموسوي، 2015، ص 23)**

3-1-3- التضخم الكامن:

يظهر هذا النوع من التضخم بشكل كبير خلال فترة الحروب حيث يزيد الطلب على السلع الاستهلاكية والغذائية بشكل كبير نتيجة ارتفاع الدخول النقدية للأفراد.

تتدخل الدولة بجملة من الإجراءات قصد الحد من الظواهر التضخمية الناجمة عن هذا الارتفاع من خلال التحكم في حركات العرض والطلب في الأسواق ومن بين هذه الإجراءات نظام الحصص، وتعد التجربة البريطانية رائدة في مكافحة التضخم باستخدام نظام الحصص والتيقن ما بين سنتي 1938 و1950. **(عناية، 2000، ص 57)**

3-2- تعدد القطاعات الاقتصادية

يختلف التضخم في قطاع السلع عن ذلك الموجود في أسواق عوامل الإنتاج وفي هذا الصدد يقسم كينز هذه الأنواع إلى:

3-2-1- التضخم السلعي:

يحصل في قطاع صناعات الاستهلاك ويعبر عن زيادة نفقة إنتاج سلع الاستثمار على الادخار. **(مقراني ، 2015، ص 41)**

3-2-2- التضخم الرأسمالي:

وهو التضخم الذي ينشأ في سوق أو قطاع سلع الاستثمار عندما يحقق المنتجون في صناعات سلع الاستثمار أرباحا. **(بوراس، 2015، ص 06)**

أما عن التضخم المتفشي في أسواق عوامل الإنتاج فيميز كينز بين نوعين: **(عناية، 2000، ص 60)**

3-2-3- التضخم الربحي:

يحدث عندما يزيد الاستثمار عن الادخار فتزيد الأرباح في قطاعي صناعات الاستهلاك والاستثمار.

3-2-3-التضخم الداخلي:

يحدث هذا النوع من التضخم عندما ترتفع نفقات الإنتاج خاصة أجور العمال ويحصل ذلك من وجهة نظر الاقتصادي كينز إذا انحرف التوازن في سوق الاستثمار لصالح نفقات الإنتاج وعلى حساب سلع الاستثمار.

3-3- مدى حدة الضغط التضخمي

نميز بالنظر إلى هذا المعيار بين:

3-3-1- التضخم الجامح:

يعد من أشد أنواع التضخم إضرارا بالاقتصاد الوطني بالنظر إلى الآثار التي يخلفها فهو نتيجة حتمية لارتفاعات شديدة ومستمرة في الأسعار يصعب على السلطات الحكومية التدخل للحد من تزايدها.

وينجم عنه انهيار النظام النقدي وتنهار معه قيمة الوحدة النقدية مثلما حدث في ألمانيا عامي1921 و1923 وكما حدث في هنغاريا عام 1945 بعد الحرب العالمية الثانية وهذه الحالات اقترنت بالحروب والهزائم والثورات وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي. وعادة يحدث هذا النوع من التضخم في بدايات مرحلة الإنتعاش أو مرحلة الانتقال من نظام اقتصادي إلى آخر، أو في الفترات التي تعقب الحروب، حيث يعتبر هذا النوع من التضخم أسوأ أنواع التضخم، حيث يفقد الناس الثقة في النظام الاقتصادي. **(أبوا شاور ومساعدة، 2011، ص 282)**

3-3-2- التضخم الزاحف:

يستخدم هذا المصطلح للدلالة على ارتفاع المستوى العام للأسعار بمعدلات بسيطة خلال فترة زمنية طويلة نسبيا وتكمن خطورته في أثره النفسي الذي يدفع الأفراد إلى قبوله والتعايش معه بسبب الارتفاعات الصغيرة والمتتالية في الأسعار. **(عريقات، 2006، ص 163)**

3-4- التوازن بين كمية النقود وكمية الإنتاج:

يندرج تحت هذا المعيار كل من:

3-4-1- تضخم جذب الطلب:

ينجم هذا النوع من التضخم عن زيادة الطلب الكلي مقارنة بالطاقة الإنتاجية للاقتصاد القومي، وفي هذه الحالة تؤدي الزيادة في الإنفاق الكلي مقارنة بالطاقة الإنتاجية للاقتصاد القومي، وفي هذه الحالة تؤدي الزيادة في الإنفاق الكلي إلى ارتفاع الأسعار بدلا من ارتفاع الناتج الحقيقي.

3-4-2- تضخم جذب التكلفة:

يقصد به ارتفاع أسعار خدمات عناصر الإنتاج بنسبة أكبر من ارتفاع إنتاجيتهم الحدية.

3-4-3- التضخم المستورد:

يعبر عن الزيادة المتسارعة في أسعار السلع والخدمات النهائية المستوردة، ويظهر هذا النوع من التضخم في الاقتصاديات النامية كونها أكثر انفتاحا على العالم الخارجي واعتمادها الكبير على السلع المستوردة حيث ساهمت التطورات في ميدان النقل والاتصالات في نقل الأزمات الاقتصادية من الدول المتقدمة إلى الدول النامية فارتفاع أسعار النفط سنة 1973 دفع الدول المتقدمة إلى رفع أسعار صادراتها إلى الدول النامية بغية تعويض الزيادة التي حصلت في تكاليف إنتاجها. **(علي داود، 2013، ص 163)**

المطلب الثاني: آثار التضخم وأهم السياسات المنتهجة في مكافحة التضخم وعلاقته بالإنفاق الاستهلاكي الخاص.

1- آثار التضخم

يترتب عليها من آثار اجتماعية مهمة.

1-1- أثر التضخم على توزيع الدخل وأثر التضخم على ثروة الفرد وأثر التضخم على الادخار القومي:

1-1-1- أثر التضخم على توزيع الدخل

يساهم التضخم في إعادة توزيع الدخل الحقيقي لصالح الطبقات الغنية والتي يحتوي أصحابها على مداخيل سريعة التزايد مثل أصحاب المصانع والمتاجر والمقاولين حيث يؤدي ارتفاع الأسعار إلى زيادة أرباحهم بنسبة أكبر من زيادة التكاليف (الأجور، الإيجار، سعر الفائدة)، أما بالنسبة للفئة التي يتلقى أصحابها مداخيل ثابتة أو شبه ثابتة كالعمال والموظفين والمتقاعدين فيؤثر التضخم سلبا على

دخولهم الحقيقة حيث ترتفع الأسعار بمعدل أكبر من الزيادة الحاصلة في مدا خيلهم النقدية. **(الوادي والعيساوي، 2007، ص 161)**

1-1-2- أثر التضخم على ثروة الفرد

يمكن التميز هنا بين أصحاب الثروات المادية (الحقيقية) وأصحاب الثروات المالية وتأثيره التضخم على كل منهم. فأصحاب الثروات المالية ونتيجة التضخم فإنهم سيسخرون جزء من القيمة الحقيقية لأصولهم نتيجة ارتفاع الأسعار وانخفاض القوة الشرائية لهذه الأصول أو الدخل. فمثلا يستفيد المقترضون من التضخم ويتضرر المقرضون وذلك لأن المقترض يسدد نفس القيمة الإسمية من القرض الذي اقترضه في المستقبل وهذه القيمة لن توفر للمقرض نفس العدد من السلع والخدمات كما كانت في الماضي. وينطبق على ذلك المودعين في المصارف، أما أصحاب الثروة المادية الحقيقية فإن التضخم سيزيد من قيمة استثماراتهم. **(شيبان، 2009، ص 17)**

1-1-3- أثر التضخم على الادخار القومي

نظرا لمحدودية السلع الاستهلاكية التي صاحبت الموجات التضخمية التي تميزت بها الأسواق الجزائرية في العقد الأخير من القرن الماضي وبداية القرن الحالي، اتجهت العديد من الأسواق على شراء السلع بكميات تفوق احتياجاتهم اليومية بغرض تخزينها، هذا ما أدى إلى تفاقم وضع الأسعار، في المقابل اتجهت فئات أخرى من ذوي الدخل المرتفع بغرض المحافظة على قدرتهم الشرائية إلى شراء المعادن الثمينة، السيارات الفخمة، وبالخصوص المساكن والأراضي الموجهة للبناء التي اتجهت أسعارها إلى الإرتفاع بشكل أسرع منها في السلع والخدمات الأخرى، خاصة في المدن الساحلية، مما ظهر في صورتها ارتفاع حاد في الطلب بالنسبة لقطاع العقارات. **(زايدي وعشار، 2014، ص 577)**

1-2- أثر التضخم على الاستثمار وعلى احتياطي العملات الأجنبية وميزان المدفوعات:

1-2-1- أثر التضخم على الاستثمار

يؤدي التضخم سلبا على اتجاهات الاستثمار القومي، فتتجه معظم الاستثمارات إلى النشاطات الهامشية والأسرع ربحا، دون أن تتجه إلى القطاعات الإنتاجية التي تعتبر الأساس في التطور الاقتصادي والاجتماعي. وتتميز المشروعات الخدمية مثل الفنادق السياحية، المطاعم، محلات التجزئة والجملة بصغر رأسمالها وقصر فترة استرداده، حيث يكون أثر التضخم على هذا النوع من الاستثمار قليل على عكس المشروعات السلعية سواءا كانت زراعية أو صناعية والتي تتناقص قيمتها الحقيقية بتزايد معدل التضخم لطول فترة استرداد رأسمالها. **(الوادي والعيساوي، 2007، ص 161-162)**

1-2-2- الأثر على احتياطي العملات الأجنبية وميزان المدفوعات:

يؤدي التضخم المرتفع في بلد ما إلى تقليل صادرات هذا البلد نحو دول أخرى لارتفاع أسعار السلع التي ينتجها وكنتيجة لذلك ترتفع المدفوعات من العملة الأجنبية لتغطية الواردات المتزايدة مما يتسبب في عجز ميزان المدفوعات. كما يتسبب انخفاض سعر الفائدة الحقيقي إلى إحجام رؤوس الأموال الوطنية والأجنبية عن الاستثمار والبحث عن فرص أفضل في الخارج. **(بلجبلية، 2010، ص 141)**

2- السياسات المنتهجة في مكافحة التضخم وعلاقته بالإنفاق الاستهلاكي الخاص:

2- 1- السياسات المنتهجة في مكافحة التضخم

تختلف السياسات المنتهجة في مكافحة التضخم من بلد إلى آخر تبعا لاختلاف مسبباته ويمكننا في هذا الصدد أن نفرق بين نوعين من سياسات علاج التضخم:

2-1-1- السياسة النقدية

تهدف السلطات النقدية من خلال تطبيق أدوات هذه السياسة إلى التحكم في عرض النقود وضبطه حتى لا يتجاوز معدل نمو الناتج الحقيقي، وتتمثل أدواتها فيما يلي: **(عدلي ناشد، 2006، ص 272)**

2-1-1-1- التحكم في الإصدار النقدي

يمكن للسلطات النقدية الممثلة بالبنك المركزي التحكم في الإصدار النقدي من خلال وضع خطة نقدية تلاءم بين عرض النقد والطلب عليه للقيام بالنشاطات الاقتصادية وتوسيعها حتى يكون معدل نمو الناتج القومي الحقيقي أكبر من معدل زيادة الإصدار النقدي.

2-1-1-2- سعر الخصم

هو سعر الفائدة الذي يحصل عليه البنك المركزي من البنوك التجارية نظير إعادة خصم ما لديها من أوراق تجارية وأذونات الخزينة أو لقاء ما يقدم إليها من قروض مضمونة بهذه الأوراق، ففي حالات التضخم يقوم البنك المركزي برفع معدل الخصم قصد التقليل من مقدرة البنوك التجارية على الإقراض.

2-1-1-3- عمليات السوق المفتوحة

يقوم البنط المركزي ببيع السندات الحكومية للبنوك التجارية في السوق المفتوحة بغرض التخفيض من احتياطاتها النقدية حيث تضعف مقدراتها على الإقراض وينخفض حجم النقود في السوق.

2-1-2- السياسة المالية

تتمثل أدوات السياسة المالية في مجموعة من الإجراءات التي تتخذها الدولة بهدف التأثير على النشاط الاقتصادي وذلك باستخدام أوعية الميزانية ونذكر منها: **(عدلي ناشد، 2006، ص 273)**

2-1-2-1- الرقابة على الضريبة

إن قيام السلطات الحكومية برفع معدلات الضريبة على المداخيل يؤدي إلى انخفاض الإنفاق الاستهلاكي للأفراد وعليه يحدث انخفاض في الطلب الكلي الذي قد ينجم أيضا عن رفع معدلات الضريبة

الخاصة بأرباح الشركات والرسوم الجمركية غير المباشرة على السلع المحلية والمستوردة إذ تعتبر الضريبة أداة فعالة للتقليل من التضخم من جهة ومن جهة ثانية يمكن تحويل مصلحتها إلى استثمارات منتجة.

2-1-2-2- الرقابة على الإنفاق العام

الضغط على الإنفاق الحكومي يحد من الزيادة في الطلب الكلي حيث تسعى الحكومة من خلال انتهاج هذه السياسة إلى ترشيد الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري ومن الملاحظ أن التقليل من حجم الاستهلاك يكون أكثر فاعلية من التأثير في حجم الاستثمار خاصة في الاقتصاديات النامية.

من خلال ما تقدم نستنتج أن ظاهرة التضخم ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية متعددة ومتداخلة كما تتداخل السياسات والأبعاد الزمنية لحلها ما بين الأجل القصير والطويل مما يتطلب من الحكومات الاهتمام بأسبابه وتجنب مخاطره وإيجاد البدائل الممكنة لمكافحته على المستوى الجزئي.

2-2- علاقة الاستهلاك الخاص بمعدل التضخم في الجزائر

بخصوص العلاقة بين التضخم والإنفاق الإستهلاكي النهائي الخاص إلى وجود علاقة وثيقة بينهما، بدليل أنه وفي الفترة القصيرة يؤدي إرتفاع مستويات الإستهلاك الخاص غالبا إلى إرتفاع مستويات الأسعار، ولكن في الأجل الطويل ومع إستمرار ارتفاع مستويات الأسعار تؤدي إلى إنخفاض الدخل المتاح للاستهلاك، أي انخفاض مستوى القوة الشرائية على السلع والخدمات. **(عبد الفضيل، 1982، ص 01)**

المبحث الثاني: معدلات التوظيف والإيرادات الحكومية غير النفطية وعلاقتة بالإنفاق الإستهلاكي الخاص.

حيث يتم تقسيمهم إلى مطلبين هما:

المطلب الأول: ماهية معدلات التوظيف (التشغيل) وعلاقته بالإنفاق الإستهلاكي الخاص

أصبحت مسألة التشغيل من أكبر التحديات التي تواجهها مختلف الدول في العالم العربي ومن بينها الجزائر التي عرفت اختلالات كبيرة في سوق الشغل، بحيث تقلصت فرص العمل المتاحة بدرجة كبيرة وفي نفس الوقت الذي سجل فيه تزايد أكبر لطالبي العمل. وبالتالي واجهت الجزائر مشكلة تفاقم ظاهرة البطالة التي مست كل الفئات الاجتماعية لاسيما الشباب وأصحاب الشهادات العلمية، والتي بلغت بنسبها الكبيرة تهديدا على المجتمع، مما استلزم على الحكومة الشروع في إجراءات وتدابير استثنائية للتخفيف من حدتها وانعكاساتها السلبية الخاصة في أوساط فئة مهمة من المجتمع وهي فئة الشباب، ومن ثم وضع في الجزائر سياسات وبرامج بهدف التخفيف من حدة البطالة وترقية التشغيل.

1- ماهية معدلات التوظيف (التشغيل)

1-1- تعريف معدلات التوظيف

- التشغيل هو كافة عمليات التأثير التي يحدثها الإنسان من نشاط جسدي وفكري يشغل وقته لقاء أجر محدد. **(يونس، 2007، ص67)**

- وتعرفها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية هي مجمل الوسائل المعتمدة من أجل إعطاء الحق في العمل لكل إنسان، وكذا تكييف اليد العاملة مع احتياجات الإنتاج. **(عبد الرزاق مولاي لخضر، 2012، ص 191)**

- ويمكن تعريفه بأن الأسلوب الذي تبناه المجتمع إزاء توفير فرص العمل للقوى العاملة المتاحة، وفي إعداد تكوين أفرادها وفي تنظيم العلاقات بين العمال وأرباب العمل (أفراد كانوا أو شركات أو مؤسسات عامة وخاصة). عن طريق التعليمات والقواعد والقوانين وتعكس سياسة التشغيل إيديولوجية النظام الإقتصادي والإجتماعي القائم ونظرته للعمل وحق المواطن فيه. **(مرابط، بدون سنة النشر، ص 200)**

ونستنتج بأنها مجموعة الإجراءات الموضوعية حيز التنفيذ من قبل الإدارة العمومية، الهدف منها خلق مناصب شغل للعاطلين عن العمل وخفض نسبة البطالة.

1-2- أهداف معدلات التوظيف

تتمثل أهداف سياسة التوظيف فيما يلي:

* توفير فرص العمل، وهذه العملية تخضع للتخطيط من أجل تحديد الإحتياجات الكمية والنوعية لليد العاملة؛

* تكوين وإعداد القوى العاملة من خلال تنمية المهارات والقدرات؛

* تنظيم علاقات العمل من خلال الإطار القانوني والتشريعي للعمل، وخلق مناصب أكثر إنتاجية؛

* رفع مستوى معيشة الشعب عن طريق زيادة دخل الأفراد. **(غلاب وميمون، 2011، ص03)**

1-3- أبعاد معدلات التوظيف

يمكن القول أن أبعاد معدلات التوظيف (التشغيل) الحالية منها ما هو اجتماعي، ومنها ما هو اقتصادي، تتمثل فيما يلي: **(زايدي، 2017، ص189)**

1-3-1- البعد الاجتماعي: يركز على ضرورة القضاء على مختلف الآفات الاجتماعية الناتجة عن ظاهرة البطالة لاسيما بالنسبة للشباب، والعمل على توفير الظروف المناسبة لإدماج هؤلاء الشباب في المجتمع، وإبعادهم عن كل ما يجعلهم عرضة لليأس والتهميش والإقصاء.

1-3-2- البعد الاقتصادي: يرتكز على ضرورة استثمار القدرات البشرية، أي رأس المال البشري ويقصد به القدرات الإنتاجية للأفراد سواء الموروثة أو المكتسبة، لاسيما المؤهلة منها في خلق الثروة الاقتصادية عن طريق توظيفها في مختلف المجالات وقطاعات النشاط سواء منها العامة أو الخاصة بما يسمح بإحداث تنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة للبلاد، وتطوير أنماط الإنتاج، وتحسين النوعية والمردودية ومنافسة المنتوج الأجنبي، وربح المعركة التكنولوجية سريعة التطور. **(زايدي، 2017، ص190)**

1-4- أنواع معدلات التوظيف (التشغيل)

تتمثل أنواعه فيما يلي:

1-4-1- التشغيل الكامل: وهي الحالة التي يوجد فيها عمل لكل باحث عن العمل وراغب فيه أي أن عدد الوظائف الشاغرة هي بعدد العمال الذين ليست لديهم وظائف، ويعتبر هذا المفهوم نظري لعدم إمكانية تحقيقه على أرض الواقع.

1-4-2- التشغيل الدائم والتشغيل الدوري: التشغيل الدائم هو علاقة عقد عمل غير محدود الفترة الزمنية بين العامل وصاحب العمل، أما التشغيل الدوري فهو تلك العلاقة المحدودة زمنيا والناتجة عن عقد عمل مؤقت بين العامل وصاحب العمل ونجد هذا النوع من التشغيل في المؤسسات الزراعية خاصة والقطاع السياحي. **(قويد، 2011، ص130)**

2- علاقة الإنفاق الإستهلاكي الخاص بمعدلات التوظيف

ترتبط معدلات البطالة المرتفعة في الغالب بإنفاق استهلاكي منخفض نتيجة لانخفاض الدخل المتاح للإنفاق، لذا من المهم التركيز على رفع معدلات التوظيف، والمحافظة على استدامة النمو الاقتصادي. غالبا مالا يتبع زيادة الطلب على السلع والخدمات بارتفاع في معدلات التوظيف، ويكثر الطلب على السلع والخدمات في موسم الإجازات، حيث تلجأ أغلب المتاجر إلى عرض وظائف موسمية

لتلبية الطلب على السلع والخدمات. وبسبب هذه الوظائف يرتفع معدل إنفاق الأسر، ويتبعه ارتفاع في معدل الإنفاق الاستهلاكي النهائي الخاص. **(النويصر والبكر، 2018، ص14)**

المطلب الثاني: ماهية الإيرادات الحكومية غير النفطية وعلاقتها بالإنفاق الإستهلاكي الخاص

حظيت الجباية العادية في الجزائر، باهتمام بالغ من طرف السلطات نظرا لأهميتها لتعبئة الإيرادات الحكومية اللازمة لتمويل متطلبات التنمية، إضافة إلى دورها في تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية الإجتماعية. حيث تعتبر الجباية العادية أهم صورة من صور الإيرادات العامة التي تقوم على تغطية النفقات العامة، وتعد أداة لتوجيه سلوكيات المجتمع والنشاطات الاقتصادية وضمان الاستقرار السياسي.

1- ماهية الإيرادات الحكومية غير النفطية

1-1- تعريف الإيرادات الحكومية غير النفطية (الجباية العادية)

تعرف الجباية العادية على أنها تلك الإيرادات التي تحصل عليها الدولة سنويا بصورة دورية كالضرائب والرسوم. كما تمثل الجباية العادية كل الضرائب والرسوم التي تتمكن الدولة من تحصيلها خلال تطبيق الضريبة على مختلف العملاء، وتعتبر أيضا من المصادر الأساسية للإيرادات العامة وذلك من حيث تحكم الإدارة الجباية في فرضها وإمكانية متابعتها والحد من التهرب منها. **(الفارس، 2019، ص50)**
وتعرف أيضا بأنها تتميز بمساهمات مالية هدفها تحقيق المنفعة العامة (الضرائب) أو المنفعة الخاصة (الرسوم): **(عزاب، 2014، ص22)**

1-1-1- الضرائب:

لقد تعددت تعاريف الضرائب نظرا لتعدد مناهج الباحثين وإختلافا وجهات نظرهم من بينها:

- الضريبة هي فريضة مالية يدفعها الفرد جبرا إلى الدولة أو إحدى الهيئات العامة المحلية بصورة نهائية مساهمة منه في التكاليف والأعباء العامة، دون أن يعود عليه نفع خاص مقابل دفع الضريبة.

- الضريبة عرفها المشرع الجزائري بأنها إقتطاع مالي تستأديه الدولة جبرا من الأفراد من دون مقابل بهدف تحقيق هدف عام.

1-1-2- الرسوم:

هو مبلغ نقدي يدفعه الفرد جبرا إلى الدولة أو إلى إحدى مؤسساتها العمومية مقابل منفعة خاصة يحصل عليها الفرد إلى جانب منفعة عامة تعود على المجتمع ككل. **(عزاب، 2014، ص23)**

1-1-3- الإتاوة:

تسدد مقابل إمتياز فردي والتي تعرف على أنها مبلغ من المال يفرض على مالك العقار بنسبة المنفعة التي عادت عليه من الأعمال التي قامت بها الدولة أو الهيئات المحلية. **(بوزيدة، 2005، ص17)**

1-2- أنواع الضرائب من الإيرادات الحكومية غير النفطية

هناك نوعين من الضرائب تتمثل فيما يلي:

1-2-1- الضرائب المباشرة:

هي الضرائب التي تفرض على رأس المال قسمة ما يحققه المكلف أو ما يمتلكه من عناصر رأس المال ويتحمله الشخص المكلف نفسه ولا يستطيع نقل عبئ هذه الضريبة إلى غيره، ثم إن الضرائب المباشرة لا تحتاج إلى عدد كبير من المواطنين بل القليل منهم وتقتصر مهمتهم على تحديد المقدرة المالية وتطبيقها على النصوص القانونية. ويندرج تحتها: **(عواضة، 1978، ص425)**

* الضريبة على الدخل؛
* الضريبة على رأس المال؛
* الضريبة على الشركات.

1-2-2- الضرائب غير المباشرة:

هي كل ضريبة يدفعها المكلف ويستطيع نقل عبئ هذه الضريبة إلى شخص آخر ويتميز هذا النوع بسهولة التحصيل ووفرة الحصيلة ولها عدة صور هي: **(زينب حسني عوض الله، بدون سنة النشر، ص ص 156-158)**

* الضرائب على الإنفاق؛
* الضرائب الجمركية؛

الضرائب على التداول.

1-3- أهداف الإيرادات الحكومية غير النفطية

لقد تغيرت أهداف الضريبة بتغير الظروف المحيطة بها، فمنذ بروز الدولة في مهمة الحارس الدركي كان للضريبة هدف وحيد يتمثل في الهدف المالي، ولكن مع تطور الدولة إلى كونها المسؤولة عن تحقيق الرخاء العام، إضافة إلى تدخلها في الحياة الاقتصادية، وزيادة نشاطاتها بشكل فعال ما أدى إلى تطور أهداف الضريبة من هدف مالي إلى هدف اجتماعي، اقتصادي، وسياسي تتمثل فيما يلي: **(لكحل ومعتوقي، 2021، ص24)**

1-3-1- الهدف المالي:

يعتبر الهدف المالي من بين الأهداف الرئيسية للضريبة من حيث أن هذه الأخيرة تسمح بتوفير الموارد المالية اللازمة لتمويل خزينة الدولة وهذا التمكن من الوفاء بالتزاماتها وتسديد النفقات التي عليها. ويتوقف تحقيق الهدف المالي للضريبة بتوفير عدة شروط يمكن تلخيصها في: الإنتاجية، الثبات، المرونة، الحياد.

1-3-2- الهدف الاقتصادي:

يمكن أن تحدث الضريبة أثرا اقتصاديا من حيث أنها أداة في يد الدولة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، ففي حالة التضخم تقوم الدولة برفع نسب الضرائب مما يؤدي إلى امتصاص فائض السيولة النقدية، أما في

حالة الانكماش فقد تمنح الدولة بعض الإعفاءات أو تخفيض نسب الضرائب على بعض الأنشطة بغرض رفع الادخار وبالتالي توسيع الاستثمار ما يؤدي إلى تنشيط الحركة الاقتصادية.

1-3-3- الهدف الاجتماعي:

تسعى الدولة من وراء فرض الضريبة إلى تحقيق بعض الأهداف الاجتماعية كالحد من بعض العادات غير المرغوب فيها في المجتمع بالتدخين والمشروبات الكحولية، فتقوم برفع معدل الضريبة عليها.

1-3-4- الهدف السياسي:

تستعمل الضريبة لحماية الاقتصاد الوطني من المنافسة الخارجية وذلك بفرض ضرائب ورسوم جمركية على السلع المستوردة كما أن الدولة تستطيع أن تعبر موقفها السياسي اتجاه الدول الأخرى أن تعمل على الرسوم الجمركية متنوعة وعالية على السلع الدول المخالفة لها سياسيا وتقوم بالعكس مع الدول المرافقة لها سياسيا. **(لكحل ومعتوقي، 2021، ص25)**

2- الإيرادات الحكومية غير النفطية وعلاقتها بالإنفاق الإستهلاكي الخاص

تعتمد معظم الدول في جزء كبير من إيراداتها على الضرائب، والتي تتأثر بمستويات استهلاك الأفراد، وتعد ضريبة الدخل والاستهلاك أحد أهم الضرائب التي من الممكن أن تؤثر تأثيرا مباشرا في الاستهلاك، أي أن ارتفاع الاستهلاك الخاص قد يؤدي إلى زيادة الإيرادات الحكومية غير نفطية، وعليه يرجع السبب الرئيسي للعلاقة الموجبة بين الإيرادات الحكومية غير النفطية والإنفاق الاستهلاكي الخاص إلى زيادة مداخيل الضرائب. لذا فلابد من المحافظة على السلوك الاستهلاكي وتوجيهه نحو الزيادة عن طريق نشر الوعي الاستهلاكي والرفع من مستوى المحلي للسلع والخدمات، ومن ثم زيادة مساهمة الإنفاق الاستهلاكي الخاص في التنمية الاقتصادية وتقليص التدفقات المالية للخارج عن طريق الواردات. **(النويصر والبكر، 2018، ص15)**

خلاصة الفصل

حيث يعتبر الاستهلاك الخاص أحد أهم المفاهيم الأساسية في علم الاقتصاد فهو يعتبر المكون الجوهري في الطلب الكلي، ومن ثم فإن أي تقلب في مستواه سيؤثر على النشاط الاقتصادي عامة.

حيث تناول الباحث في هذا الفصل من خلال دراسة العلاقة بين المتغير التابع هو الإنفاق الاستهلاكي الخاص وأهم المتغيرات التي تؤثر فيه من الناحية الإقتصادية، بالإضافة إلى التعرف على ماهية التضخم ومعدلات التوظيف والإيرادات الحكومية غير النفطية وعلاقتهما بالإنفاق الاستهلاكي الخاص.

الفصل الرابع

دراسة أثر الإنفاق الحكومي على الإنفاق الاستهلاكي الخاص في الجزائر للفترة 1980/2020

تمهيد الفصل:

بعد التحليل النظري للإنفاق الحكومي وتأثيره على الإنفاق الاستهلاكي في الجزائر في الفصل الأول، سنحاول في هذا الفصل القيام بدراسة أثر الإنفاق الحكومي على الإنفاق الاستهلاكي الخاص في الجزائر للفترة (1980–2020)، بإستخدام طرق قياسية وإحصائية وبالإعتماد على منهجية القياس الإقتصادي والتي تتمثل في نموذج الإنحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ARDL)، لهذا تم تقسيم الفصل إلى ثلاثة مباحث كالتالي:

المبحث الأول: منهجية الدراسة القياسية المستخدمة

المبحث الثاني: تطور تدفقات متغيرات الدراسة في الجزائر للفترة 2020/1980

المبحث الثالث: الدراسة القياسية لأثر الإنفاق الحكومي على الإنفاق الاستهلاكي الخاص في الجزائر للفترة 2020/1980.

المبحث الأول: منهجية الدراسة القياسية المستخدمة.

لدراسة أثر الإنفاق الحكومي على الإنفاق الاستهلاكي الخاص في الجزائر للفترة 2020/1980، يتعين تحديد متغيرات النموذج، إختبار إستقرار السلاسل الزمنية، وتقدير نموذج طويل الأجل بإستخدام منهجية التكامل المشترك ARDL ونموذج تصحيح الخطأ ECM.

المطلب الأول: تحديد متغيرات النموذج وبيانات الدراسة.

1- دراسة وصفية لمتغيرات الدراسة.

في هذه الدراسة سوف يتم إستخدام نموذج يتكون من خمس متغيرات، حيث يتمثل المتغير التابع في الإنفاق الاستهلاكي النهائي الحقيقي الخاص، بينما يتم حصر عدد من المتغيرات المستقلة التي رأينا أنها تؤثر على المتغير التابع وهذا من خلال ما تم التعرض إليه في الدراسة النظرية، ويمكن تحديد متغيرات النموذج كما يلي:

1-1- المتغير التابع: يتمثل المتغير التابع في الإنفاق الاستهلاكي النهائي الحقيقي الخاص ويرمز له بالرمز CPR.

1-2- المتغيرات المفسرة: وتتمثل هذه المتغيرات في:

- الإنفاق الحكومي ويرمز له بالرمز G؛
- الإيرادات الحكومية غير النفطية ويرمز له بالرمز R؛
- معدل التضخم ويرمز له بالرمز INF؛
- معدلات التوظيف ويرمز لها بالرمز EMP.

2- مصادر جمع بيانات الدراسة القياسية.

بعد التعرف على المتغير التابع المعبر عن الظاهرة محل الدراسة، وتحديد المتغيرات المفسرة التي يحتويها النموذج والتي تتحكم في الظاهرة المدروسة، وبعد جمع بيانات السلاسل الزمنية الخاصة بكل المتغيرات، التي تم الحصول عليها من مصادرها الثانوية من الديوان الوطني للإحصائيات (ONS) أعداد مختلفة، للفترة (1980-2020)، يتم تحديد الصيغة الرياضية للنموذج كما يلي:

$$CPR=f(G,R,INF,EMP)$$

المطلب الثاني: إختبار إستقرارية السلاسل الزمنية

يعتبر إختبار إستقرارية السلاسل الزمنية في الدراسات القياسية التي تعتمد على بيانات السلاسل الزمنية، مهما جدا لتفادي الإستنتاجات والتحليلات المضللة والمزيفة، وهناك العديد من الإختبارات التي تكشف عن خواص السلاسل الزمنية لعل أهمها وأوسعها انتشار إختبار ديكي فوللر المطور **ADFAugmented Dickey Fuller**، وإختبار فيليبس- بيرون **Phillips-Perron** وإختبار **Kpss** لإختبار وجود جذر الوحدة أو الإستقرارية **Stationarity** في جميع متغيرات محل الدراسة،حيث تكشف لنا هذه الإختبارات عن إستقرارية السلاسل الزمنية وتحديد رتبة تكاملها. ويمكن توضيحها كما يلي: **(أقاسم وعبان، 2016، ص 24)**

1-إختبارات ديكي فوللر.

لدراسة إستقرارية السلسلة الزمنية نستعمل إختبارات الجذور الأحادية لديكي فوللر والتي لا تعمل على الكشف عن مركبة الإتجاه العام فقط، بل تعمل على تحديد الطرق المناسبة لجعل السلسلة مستقرة.

1-1-إختبارات ديكي فوللر البسيط (DF): لقد عرف اختبار جذر الوحدة من قبل ديكي فوللر **(DF) Dickey and Fuller** سنة 1979، ويسمح هذا الاختبار بتوضيح استقرار السلسلة الزمنية من عدمها، وذلك بتحديد مركبة الإتجاه العام سواء كانت تحديدية أو عشوائية. **(بن البار، 2017، ص 265)**

ويقترح ديكي فوللر إختبار فرضية العدم التالية:

$$\begin{cases} H_0 : |\phi| = 1 \\ H_1 : |\phi| < 1 \end{cases}$$

ولإختبار هذه الفرضية نقوم بتقدير النماذج الثلاثة التالية بإستعمال طريقة المربعات الصغرى:

- النموذج الأول: نموذج AR(1) $X_t = \phi X_{t-1} + \varepsilon_t$
- النموذج الثاني: نموذج AR(1) مع ثابت $X_t = \phi X_{t-1} + c + \varepsilon_t$
- النموذج الثالث: نموذج AR(1) مع مركبة الإتجاه العام $X_t = \phi X_{t-1} + bt + c + \varepsilon$

حيث تعني فرضية العدم أن كثير الحدود يحتوي على جذر أحادي والمتغير X_t له مسلك عشوائي وبالتالي X_t ليس نموذج AR(1) مستقر، بينما الفرضية البديلة فتعني أنه مستقر.

1-2-إختبارات ديكي فوللر الموسع (Augmented Dickey-Fuller,1981)(ADF):

ليكن لدينا النموذج من الشكل AR(P):

$$A(B)X_t = \varepsilon_t$$

حيث:

$$A_m(B)U_t = \varepsilon_t \qquad ;\varepsilon_t \to N(0,\delta_\varepsilon^2)$$

فإذا كان (Ø) يمثل أكبر جذر لكثير الحدود A(B) فأنه يكتب على الشكل التالي:

$$A(B)=(1-\phi B)(1-\alpha_1 B-\alpha_2 B^2-\ldots-\alpha_{\phi-1}b^{\phi-1})$$

وبعد القيام بعمليات حسابية نجد:

$$\Delta X_t = pX_{t-1}+\sum_{j=2}^{\varphi}\phi_j \Delta X_{t-j+1}+\varepsilon_t \quad /(p=\phi-1)$$

وبإدخال ثابت ومركبة الإتجاه العام في العلاقة السابقة نتحصل على النماذج الثلاثة وهذا بعد تقديرها بواسطة طريقة المربعات الصغرى (OLS):

النموذج (4):

$$\Delta X_t = pX_{t-1}+\sum_{j=2}^{\varphi}\phi_j \Delta X_{T-J+1}+\varepsilon_t$$

النموذج (5):

$$\Delta X_t = bt+pX_{t-1}+\sum_{j=2}^{\varphi}\phi_j \Delta X_{T-J+1}+\varepsilon_t$$

النموذج (6):

$$\Delta X_t = C+bt+pX_{t-1}+\sum_{j=2}^{\varphi}\phi_j \Delta X_{T-J+1}+\varepsilon_t$$

توزيعات قوانين نماذج **(ADF)** هي نفسها الخاصة بنماذج **(DF)** وبالتالي يمكننا الرجوع إلى نفس الجدول للحصول على القيم النظرية للإحصائيات المحسوبة.

2-إختبار فيليبس وبيرون Phillips et Perron (1988):

يقوم هذا الاختبار على التصحيح غير المعلمي لإحصائية **Dickey-Fuller**، وذلك من أجل تجاوز مشكل الإرتباط الذاتي بين الأخطاء العشوائية، مع الأخذ في الحسبان إلغاء التحيزات الناجمة عن المميزات الخاصة بالتذبذبات العشوائية، ويتم إجراء هذا الإختبار عبر أربع مراحل هي: **(لقوقي، 2014، ص 48)**

- ✓ **تقدير معلمات النماذج الثلاثة لإختبار Dickey-Fuller[(Dickey and Fuller (1981)]:**

$$\Delta Y_t = \lambda Y_{t-1}+\varepsilon_t \qquad \ldots\ldots\ldots(1)$$
$$\Delta Y_t = \lambda Y_{t-1}+c+\varepsilon_t \qquad \ldots\ldots\ldots(2)$$
$$\Delta Y_t = \lambda Y_{t-1}+c+b\,t+\varepsilon_t \qquad \ldots\ldots\ldots(3)$$

✓ تقدير التباين قصير الأجل، وهو عبارة عن المتوسط الحسابي للأخطاء العشوائية:

$$\hat{\sigma}^2 = \frac{1}{T}\sum_{t=1}^{T}\hat{\varepsilon}_t^2 \quad \text{، حيث } \hat{\varepsilon}_t \text{ تمثل البواقي.}$$

✓ حساب المعامل المصحح s_1^2، والذي يسمى بالتباين طويل الأجل بالعلاقة التالية:

$$s_1^2 = \frac{1}{T}\sum_{t=1}^{T}\hat{\varepsilon}_t^2 + 2\sum_{i=1}^{l}\left(1-\frac{i}{l+1}\right)\frac{1}{T}\sum_{t=i+1}^{T}\hat{\varepsilon}_t\hat{\varepsilon}_{t-i}$$

لكن قبل ذلك لا بد من تحديد التأخيرات l، والذي يعطى بالعلاقة التالية:

$$l \approx 4\left(\frac{T}{100}\right)^{2/9}$$

✓ حساب إحصائية **Phillips – Perron** وذلك إستنادا للعلاقة التالية:

$$t_{\hat{\phi}}^* = \sqrt{k}\times\frac{\left(\hat{\phi}-1\right)}{\hat{\sigma}_{\hat{\phi}}} + \frac{T(k-1)\hat{\sigma}_{\hat{\phi}}}{\sqrt{k}} \quad \text{حيث أن:} \quad k = \frac{\hat{\sigma}^2}{s_1^2}$$

والتي تصبح مساوية للواحد ما إذا كانت الأخطاء تمثل تشويشا أبيض، وبعد حساب إحصائية PP تتم مقارنتها مع القيمة المستخرجة من جدول ماك كينون **Mackinnon**.

3- إختبار KPSS.

إقترح **Shin, Schmidt, Philips, Kwiatkowski** إستخدام إختبار مضاعف لاغرونج لإختبار فرضية العدم التي تقرر الإستقرارية للسلسلة، ويمر إختبار **KPSS** بالمراحل التالية: **(زروخي، 2017، ص 227)**

- نجمع المجموع الجزئي للبواقي: وذلك بعد تقدير النموذج الثاني والثالث من إختبار فيليبس وبيرون؛

$$S_t = \sum_{i=1}^{t}\hat{\varepsilon}_i$$

- تقدير التباين طويل الأجل S_1^2 بنفس إختبار فيليبس وبيرون؛
- يتم حساب إحصائية**KPSS** من العلاقة التالية:

$$LM = \frac{1}{s_1^2}\frac{\sum_{t=1}^{T}s_t^2}{T^2}$$

- نرفض فرضية العدم (فرضية الإستقرار): إذا كانت الإحصائية المحسوبة LM أكبر من القيمة الحرجة المستخرجة من الجدول المعد من طرف **Shin, Schmidt, Philips, Kwiatkowski**؛
- نقبل فرضية الإستقرار: إذا كانت LM أصغر من أو تساوي القيمة الحرجة.

المطلب الثالث: مفاهيم أساسية حول منهجية (ARDL) والتكامل المشترك.

1- التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ.

1-1- مفهوم التكامل المشترك.

يعرف التكامل المشترك بأنه تصاحب **Association** بين سلسلتين زمنيتين أو أكثر، بحيث (Y_t, X_t) تؤدي التقلبات في إحداهما لإلغاء التقلبات في الأخرى بطريقة تجعل النسبة بين قيمتيهما ثابتة عبر الزمن، و لعلى هذا يعني أن بيانات السلاسل الزمنية قد تكون غير مستقرة إذا ما أخذت كلا على حده، ولكنها تكون مستقرة كمجموعة، و مثل هذه العلاقات الطويلة الأجل بين مجموعة المتغيرات تعتبر مفيدة في التنبؤ بقيم المتغير بدلالة مجموعة من المتغيرات المستقلة. **(بن يحي وكودري، 2017، ص 42)**

1-2-إختبار التكامل المشترك وتقدير نموذج تصحيح الخطأ.

يرتكز إختبار التكامل المشترك على الخوارزمية التي إقترحها **Engle and Granger** عام (1987)، وهي طريقة على مرحلتين:

1-2-1-إختبار درجة التكامل السلاسل:

الشرط الضروري للتكامل يتمثل في أن السلسلتين ينبغي أن تكونا متكاملتين و أن لا يتعدى التكامل من الدرجة الأولى، تكون بعضها مستقر عند المستوى**I(0)** و بعضها الآخر مستقر في الفرق الأول**I(1)**.إذا كانتا غير متكاملتين من نفس الدرجة، فهذا يعني أنهما لا تحققان خاصية التكامل المشترك. لا بد من تحديد نوع الإتجاه العام بعناية (ثابت وعشوائي) لكل متغير ثم درجة التكامل **d** للسلسلتين المدروستين. إذا كانت السلسلتان متكاملتان من نفس الدرجة، فهناك تكامل بينهما. **(شيخي، 2011، ص 292)**

1-2-2- تقدير العلاقة طويلة المدى:

وتكون على الشكل التالي: $$Y_t = \alpha_0 + \alpha_1 X_t + \varepsilon_t$$

وشرط تحقيق علاقة التكامل المشترك بين السلسلتين هو أن يكون الباقي الناتج عن هذا الإنحدار $(e_t = y_t - \hat{a}_0 - \hat{a}_1 X_t)$ عبارة عن سلسلة مستقرة.

إذا كانت السلاسل غير مستقرة ومشتركة التكامل، فإنه من المناسب تقدير العلاقة فيما بينهما عن طريق نموذج تصحيح الخطأ (ECM). والذي يتم على مرحلتين:

المرحلة الأولى: نقوم بتقدير العلاقة في المدى الطويل ثم نحسب البواقي:

$$Y_t = \hat{a}_0 + \hat{a}_1 X_t + e_t$$
$$(e_t = Y_t - \hat{a}_0 - \hat{a}_1 X_t)$$

المرحلة الثانية: نقوم بتقدير العلاقة في المدى القصير (النموذج الديناميكي):

$$\Delta y_t = \beta_1 \Delta X_t + \beta_2 e_{t-1} + \mu_t$$

حيث: B_2 قوة الإرجاع نحو التوازن ويجب أن يكون سالب ومعنوي. **(حملة، 2016، ص 53)**

1-3- أسباب إجراء إختبارات التكامل المشترك.

تتم إختبارات التكامل المشترك لعدة أسباب منه: **(عبد الله علي حسن، 2016، ص 77)**

1-3-1- ليست في كل الحالات التي تكون فيها بيانات السلسلة الزمنية غير ساكنة يكون الإنحدار المقدر زائفا، فبيانات السلسلة الزمنية للمتغيرات إذا كانت متكاملة من رتبة واحدة يقال أنها متساوية التكامل، ومن ثم فإن علاقة الإنحدار المقدر بينها قد لا تكون زائفة على الرغم من عدم سكون السلسلة؛

1-3-2-إمكانية فقد خواص الأجل الطويل بين المتغيرات الإقتصادية والتي يمكن مطابقتها **(The Valuable longe termrelationship)** في حالة إستخدام طريقة الفروق للسلسلة وإيجاد الفرق الأول والثاني...إلخ؛

1-3-3- يعتبر إختبار التكامل المشترك إختبار لوجود علاقة توازنية مسلم بها في النظرية الإقتصادية ولصحة توصيف النموذج.

2- مميزات منهجية ARDL.

إن إختبارات التكامل المشترك المتعارف عليها، يلاحظ إشتراطها أن تكون السلاسل الزمنية المراد إختبار علاقة التكامل المشترك بينهما متكاملة من نفس الدرجة وفي غير مستوياتها الأصلية، وهذا يوضح محدودية إستخدام هذه الإختبارات. لكن هناك إختبار بديل كمنهج للتكامل المشترك يتمثل في نموذج الإنحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ARDL) لصاحبيه **(Pesaran and Shin)**، والذي يقدم جملة من المنافع مقارنة بالإختبارات الأخرى، والتي تتجسد في: **(شيخة والعياشي، 2017، ص ص 24-25)**

- ✓ يعتبر هذا الأسلوب هو نسبيا أكثر قوة في العينات الصغيرة التي تتضمن بين 30-80 من المشاهدات؛

- ✓ يستخدم هذا الأسلوب بغض النظر عما إذا كان الإنحدار من الرتبة (0) و**I(0)**أو الرتبة (1) أي **I(1)** أو في حالة الخليط بينهما، "نموذج (ARDL) يكون غير فعال في حالة ما إذا كانت أحد السلاسل الزمنية متكاملة من الرتبة (2) أي **I(2)**"؛
- ✓ يطبق نموذج (ARDL) إطار نمذجة من العام إلى الخاص من خلال إتخاذ عدد كافي من فترات الإبطاء للحصول على عملية توليد البيانات. وهو يقدر عدد $(p+1)^k$ من الإنحدارات بغرض الحصول على طول فترة الإبطاء المثلى لكل متغير، حيث p هي أقصى فترة إبطاء يمكن أن تستخدم و **k** هو عدد المتغيرات الداخلة في المعادلة، ويتم إختيار النموذج على معايير إحصائية مختلفة مثل: **Akaike Info Criterion (AIC)** أو**Schwarz Criterion (SIC)** أو **Hannan–Quinn(HQC)**؛

علاوة على ذلك، تعاني النماذج التقليدية لإختبارات التكامل المشترك من مشكلة النمو الداخلي، في حين تستطيع طريقة نموذج (ARDL) التمييز بين المتغيرات التابع والمتغيرات التفسيرية والقضاء على المشاكل التي قد تطرأ بسبب وجود الإرتباط الذاتي والنمو الداخلي. كما يستطيع نموذج (ARDL) تقدير العلاقة قصيرة الأجل وطويلة الأجل في آن واحد، كما يقدم تقديرا غير متحيز وذي كفاءة. والإستعمال الأكثر ملائمة لنموذج (ARDL)هو أن يستند على إطار المعادلة الواحدة.

(MUHAMMAD AFZAL et al, OPENNESS، 2013، ص 25)

3- منهج الحدود لإختبار التكامل المشترك.

إختيارنا لطريقة **(pesaran and all 2001)** بإستخدام منهج الحدود للكشف عن وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة تعد الأفضل في هذه الحالة. وتتميز طريقة إختبار الحدود للكشف عن التكامل المشترك أنها تستعمل السلاسل الزمنية بغض النظر عن درجة تكاملها سواء من الدرجة الأولى **I(1)** أو من الدرجة الصفر**I(0)**، إلا أنه يجب التأكد من أنه لا يوجد أي متغير متكامل من الدرجة الثانية **I(2)**.

طريقة منهج الحدود جيدة في حالة السلاسل الزمنية القصيرة مقارنة بالطرق الأخرى للكشف عن إختبار التكامل المشترك. ويمكن تلخيص ما يمتاز به إختبار الحدود للتكامل المشترك في إطار نموذج **(ARDL Bounds Test)** عن أساليب الكشف عن التكامل المشترك الأخرى بما يلي:**(أدريوش، 2013، ص 158)**

- ✓ يمكن إستخدامه بغض النظر عن درجة تكامل المتغيرات سواء كانت من الرتبة **I(0)** أو**I(1)**بشرط أن لا تكون متكاملة من الرتبة **I(2)**؛

- ✓ يأخذ نموذج ARDL عدد كافي من فترات الإبطاء للحصول على أفضل مجموعة من البيانات من النموذج القاعدي؛
- ✓ يسمح بتحليل العلاقة في المدى الطويل والمدى القصير ضمن معادلة واحدة؛
- ✓ يمكن تطبيقه على العينات الصغيرة الحجم.

من خلال هذه المنهجية التي قدمها **pesaran** نستطيع تقدير معلمات المتغيرات المستقلة في المديين القصير والطويل. وهذه المعلمات المقدرة في المدى القصير والطويل جيدة وغير متحيزة وأكثر دقة من الطرق السابقة الأخرى للكشف عن التكامل المشترك.

يقدم **(pesaran and all 2001)** منهجا لإختبار وجود تكامل مشترك (تحقق العلاقة التوازنية بين متغيرات الدراسة) في ظل وجود نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد **(UECM)**، وتعرف هذه الطريقة بطريقة إختبار منهج الحدود **boundstestingapproach**.

يقوم إختبار نموذج **ARDL** كمرحلة أولى للكشف عن وجود تكامل متزامن بين متغيرات الدراسة أي وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات النموذج، في حالة تحقق هذه العلاقة نمر للمرحلة الثانية من خلال تقدير معلمات النموذج في الأجل الطويل، ثم بعدها نقدر نموذج تصحيح الخطأ في الأجل القصير.

ولإجراء إختبار وجود التكامل المشترك بين المتغيرات في النموذج، تتم صياغة الفروض كالآتي:**(أدريوش، 2013، ص 168)**

فرضية العدم: والتي تنص على "عدم وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات النموذج"، أي غياب علاقة توازنية طويلة الأجل. حيث: $H_0: B_1=B_2=0$

الفرض البديل: الذي ينص على " وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات النموذج"، أي وجود علاقة توازنية طويلة الأجل. حيث: $H_1: B_1\neq B_2\neq 0$

كمرحلة ثالثة و أخيرة نقوم بمقارنة قيمة الإحصائية (F) المحسوبة مع القيم الجدولية الحرجة التي قدمها Pesaran and all 2001 (قيم حرجة للحدود العليا و الحدود الدنيا عند حدود معنوية مبنية لإختبار إمكانية وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة) ويفرق الباحثين بين المتغيرات المتكاملة عند فروقها الأولى I(1)، و المتغيرات المتكاملة عند مستواها I(0)، أو تكون عند نفس درجة التكامل فإذا كانت قيمة (F) المحسوبة أكبر من الحد الأعلى، فإننا نرفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل ونقبل الفرض البديل بوجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، أما إذا كانت القيمة المحسوبة أقل من الحد الأدنى للقين الحرجة، فإننا نقبل فرضية العدم أي غياب العلاقة التوازنية في الأجل الطويل.

المبحث الثاني: تطور تدفقات متغيرات الدراسة في الجزائر للفترة 2020/1980

حيث سنتطرق في هذا المبحث إلى تطور كل من تدفقات الإنفاق الاستهلاكي الخاص وأهم المتغيرات التي تناولت الدراسة في الجزائر للفترة 2020/1980

المطلب الأول: بيانات الإنفاق الحكومي G والإيرادات الحكومية غير النفطية R في الجزائر للفترة 2020/1980.

1- بيانات الإنفاق الحكومي G في الجزائر للفترة 2020/1980.

يعتبر الإنفاق العام المحرك الأساسي في الدولة، الذي من خلاله يمكن للحكومة أن تخدم المصالح العامة وتلبية حاجة العامة مثل المحافظة على الأمن الداخلي أو حماية حدود الدولة من أي عدوان خارجي أو تعجيل التنمية الاقتصادية...الخ؛ كما أن السياسة المالية بشكل عام وبمختلف آلياته بما فيها سياسة الإنفاق العام تعتبر من أنجع السبل والأدوات التي تعالج حالات الاستخدام الناقص أو الفجوات الانكماشية، لأنها سياسة إستراتيجية لها تأثير كبير على مخرجات النشاط الاقتصادي. والجدول التالي يوضح تطور الإنفاق الحكومي في الجزائر خلال فترة الدراسة كما يلي:

جدول رقم(4-1): بيانات الإنفاق الحكوميG في الجزائر للفترة 2020/1980.

السنة	الإنفاق الحكومي	السنة	الإنفاق الحكومي
1980	44,016	2001	1471,78
1981	57,655	2002	1540,94
1982	72,445	2003	1730,92
1983	84,825	2004	1860,03
1984	91,598	2005	2105,08
1985	99,841	2006	2543,35
1986	101,817	2007	3194,91
1987	103,977	2008	4188,4
1988	119,7	2009	4199,68
1989	124,5	2010	4657,62
1990	136	2011	5853,569
1991	232,8	2012	7058,173
1992	420,131	2013	6024,131
1993	476,627	2014	6995,769
1994	577,603	2015	7746,214
1995	759,617	2016	7784,18
1996	883,3	2017	6883,214
1997	940,9	2018	8627,778
1998	970,7	2019	8557,2
1999	1034,4	2020	7372,7
2000	1199.91	/	

المصدر: إعتماد الباحث على قاعدة بيانات الديوان الوطني للإحصائيات ONS الوحدة: مليار دينار

وبناءا على بيانات الجدول السابق يمكن توضيح تطور الإنفاق الحكومي في الجزائر أكثر من خلال الرسم البياني التالي:

الشكل رقم (4-1): يوضح تطور الإنفاق الحكومي في الجزائر

للفترة 1980 إلى 2020

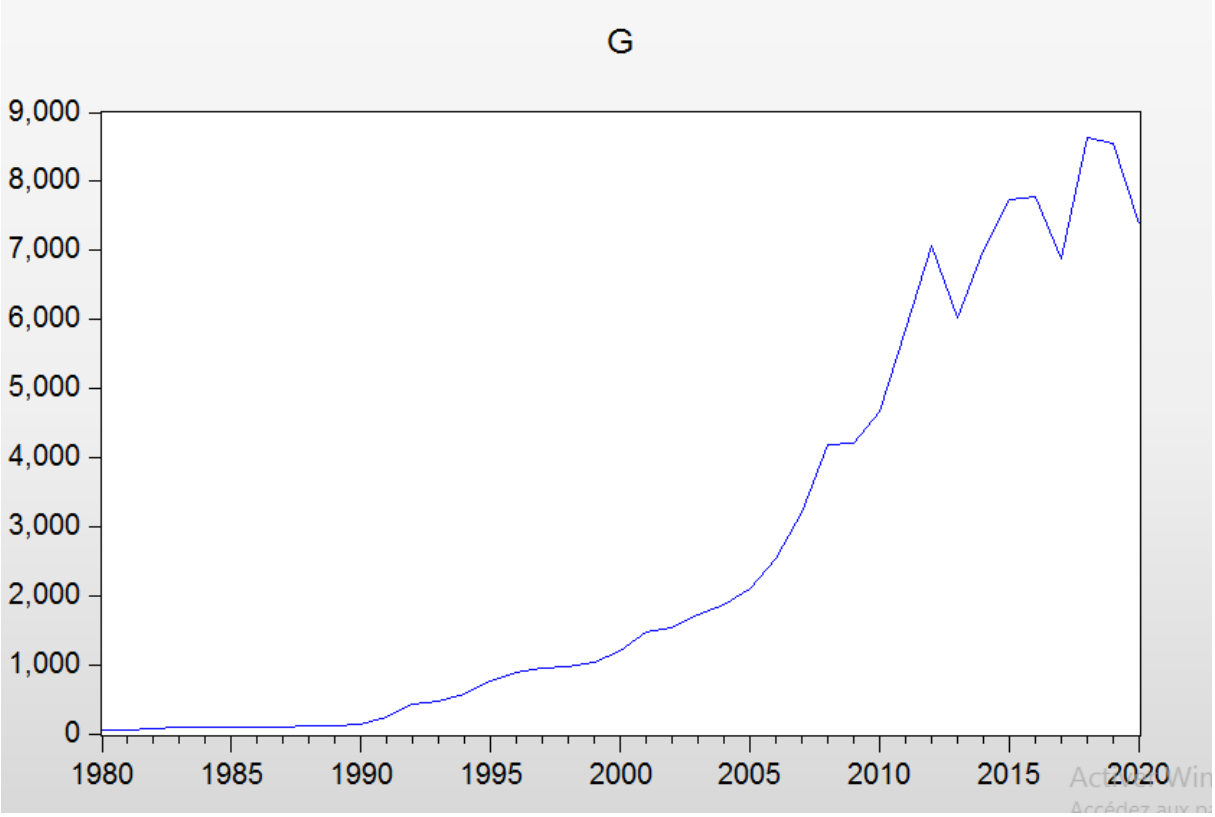

المصدر: بإعتماد الباحث على مخرجات Eviews10

من خلال الجدول رقم (4-1) والشكل السابق نلاحظ أن الإنفاق الحكومي قد شهد تطورات مهمة خلال فترة الدراسة أهمها:

المرحلة الأولى (1988 .1999) عرفت هذه المرحلة تطور بطيء في مستوى الإنفاق العام حيث كان **119.700** مليار دج عام 1988. ليصل إلى **961.682** مليار دج عام 1999 فقط، وقد يعود هذا إلى الأزمة الاقتصادية الحادة التي واجهت الجزائر في بداية الثمانينات وسوء الأوضاع الأمنية في سنوات التسعينات، و بالتالي عدم توفر الجو المناسب لتطبيق السياسات الاقتصادية من جهة، و ضعف القدرة التمويلية بسبب انخفاض أسعار المحروقات التي تشكل ما يفوق 95 بالمائة من إيرادات الجزائر من جهة

أخرى، الأمر الذي أجبر الدولة إلى لجوئها لصندوق النقد في إطار برامج التثبيت الاقتصادي الأول لكن مدة الاتفاق هذه المقدرة بسنة واحدة لم تكن كافية من أجل استقرار الاقتصادي الجزائري مما جعلها تلجأ إليه مرة أخرى في إطار برامج التثبيت الاقتصادي الثاني للحصول على الأموال الكافية لإيجاد التوازن على المستوى الكلي. ثم لجأت إليه مرة ثالثة في إطار برامج التثبيت الاقتصادي الثالث لطلب مساعدات صندوق النقد الدولي لحل الاختلافات الهيكلية التي ميزت الاقتصاد الجزائري، من خلال إستراتيجية اقتصادية جديدة ترمي للدخول إلى اقتصاد السوق والتخفيف من المشاكل الاجتماعية كالبطالة والسكن.

المرحلة الثانية(2000-2014) خلال هذه المرحلة عرف الإنفاق العام تطور كبيرا وملحوظا، مقارنة بالمرحلة السابقة فقد عرف معدل نمو الإنفاق العام قفزة كبيرة من **1199,91**مليار دينار عام 2000إلى **7746,214** مليار دينار عام2015 وقد سمح تحسن الوضعية المالية للجزائر بداية الألفية الثالثة نتيجة الارتفاع الذي عرفته أسعار المحروقات بتحول السياسة الاقتصادية المتبعة إلى السياسة التوسعية في الإنفاق العام، قصد الخروج من التبعات والأزمة الاقتصادية التي مرت بها البلاد، والتي نتج عنها تدهور النشاط الاقتصادي والمستوى المعيشي للأفراد و كذا استفحال ظاهرة البطالة وارتفاع معدلاتها، من أجل ذلك تم إقرار برامج خماسية ضخمة، جاء الأول باسم برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي امتد من 2001إلى 2004ثم برنامج خماسي ثاني سمي بالبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي الذي امتد من 2005إلى2009، وأخيرا البرنامج الخماسي الثالث الذي سمي ببرنامج تعزيز النمو الاقتصادي الذي انطلق في 2010 ويمتد إلى بداية 2014 وقد سطرت أهداف تنموية معينة لكل برنامج من هذه البرامج الثلاثة.

المرحلة الثالثة(2015-2020): شهدت هذه المرحلة كذلك تراجع في الإنفاق الحكومي، بسبب الأوضاع الاقتصادية التي مرت بها الجزائر نتيجة انخفاض في أسعار البترول سنة 2014، حيث اتبعت سياسة مالية انكماشية بدأت بتطبيق معالمها مع بداية عام 2015، واتضحت جليا بداية من عام2016عن طريق خفض حجم الإنفاق الحكومي وزيادة في معدلات الضرائب، وفي سنة 2018 عاود إلى الارتفاع فانتقل من**6883,214** إلى **8627,778** مليار دينار لكن بنسبة ضعيفة جدا، ثم عاد إلى التراجع سنتي 2019 و 2020، بسبب انخفاض أسعار البترول في السوق العالمية، وانعكاساته السلبية

على الإيرادات الوطنية، باعتبار الجزائر تعتمد في تغطية حجم نفقاتها العامة على صادراتها من البترول ومشتقاته.

2- بيانات الإيرادات الحكومية غير النفطية R في الجزائر للفترة 2020/1980.

تعتمد الجزائر من أجل ضمان سيرورة مصالحها العمومية وتنفيذ مخططاتها السنوية على مصادر متنوعة لضمان الإيرادات اللازمة لتغطية نفقاتها، هذه الإيرادات تتمثل أساسا في إيرادات الجباية العادية، وإيرادات الجباية البترولية، وفي دراستنا الحالية حاولنا التركيز الإيرادات الحكومية غير النفطية كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول رقم(4-2): بيانات الإيرادات الحكومية غير النفطية R في الجزائر للفترة 2020/1980.

السنة	الإيرادات الحكومية غير النفطية	السنة	الإيرادات الحكومية غير النفطية
1980	20,3	2001	549,1
1981	25,7	2002	660,5
1982	27,9	2003	689,5
1983	40,1	2004	744,2
1984	46,96	2005	814,9
1985	46,99	2006	925,9
1986	52,6	2007	976,1
1987	58,2	2008	1187,1
1988	58,1	2009	1348,4
1989	64,5	2010	1572,9
1990	76,3	2011	1960,4
1991	87,4	2012	2284,9
1992	118	2013	2279,4
1993	134,7	2014	2350
1994	255	2015	2829,6
1995	275,6	2016	3329,1
1996	329,2	2017	3920,9
1997	334,1	2018	3964,3
1998	348,7	2019	3793,4
1999	358,4	2020	4089,4
2000	404,9	/	

المصدر: إعتماد الباحث على قاعدة بيانات الديوان الوطني للإحصائيات ONS الوحدة: مليار دينار

وبناءا على بيانات الجدول السابق يمكن توضيح الإيرادات الحكومية غير النفطية في الجزائر أكثر من خلال الرسم البياني التالي:

الشكل رقم (4-2): يوضح تطور الإيرادات الحكومية غير النفطية في الجزائر للفترة 1980 إلى 2020

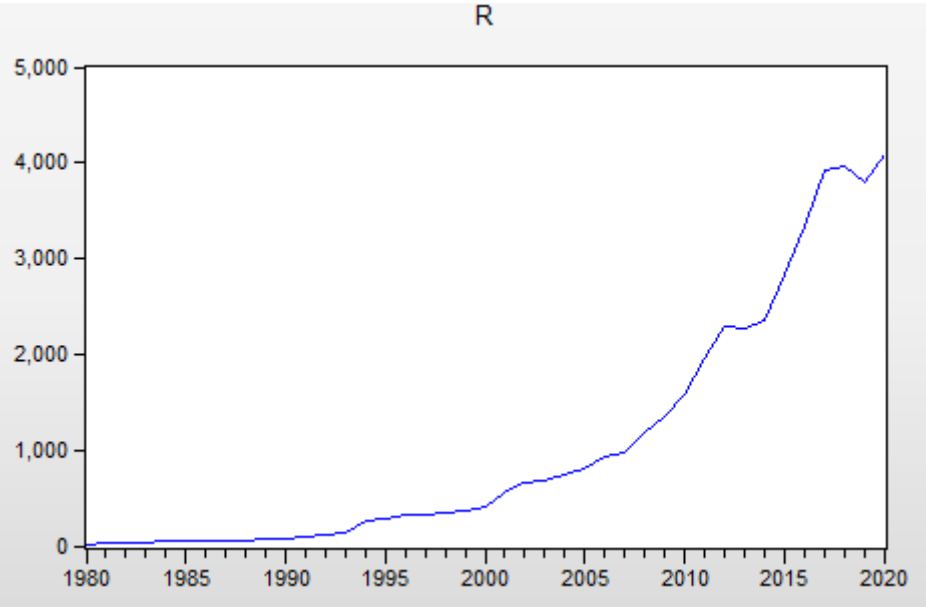

المصدر : بإعتماد الباحث على مخرجات Eviews10

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن نسبة الجباية العادية في مجموع الإيرادات العامة عرفت أدنى مستوى لها في الفترة1981- 1982من**20,3** إلى **27,9 مليار دولار**، هذا ما أدى إلى الاحتفاظ بنفس هيكل الجباية خارج قطاع المحروقات مع الرفع النسبي لنسب الضرائب المطبقة خاصة الرسم الوحيد الإجمالي على الإنتاج(TUGP) وتعديل سلم حساب قيمة الرسم على العامل الأجير (ITS)، وأيضا تعديل الضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية(IBIC)، ثم بدأت في التحسن في السنوات المقبلة إلى أن بلغت مساهمتها **76,3مليار دينار** سنة 1990حيث سيطرت على مجمل إيرادات الميزانية العامة، والتي صاحبت قيام الجزائر بإصلاح جذري في نظامها الضريبي الذي شرع فيه سنة 1991وبدأ تطبيقه سنة 1992، حيث تحسنت الجباية العادية من خلال المردودية المالية، وانتقلت الإيرادات الحكومية خارج المحروقات من **87,4 مليار دينار** سنة 1991إلى **134,7 مليار دينار** سنة 1993 بنسبة كبيرة، ثم استمرت في الارتفاع لتبلغ مساهمتها **404,9 مليار دينار** سنة

2000، ثم تطورت الإيرادات الحكومية خارج المحروقات أكثر وأكثر في الفترة 2001 –2020 من549,1 **مليار دينار إلى 4089,4**، إلا أن مساهمتها في تمويل الميزانية العامة للدولة بقيت ضعيفة نوعا ما وتتطور بمعدلات ضعيفة نسبيا، وهذا ما يعكس أن الإصلاحات التي ترد في القوانين المالية لم يكن لها أثر كبير في تحسين المردودية المالية للجباية العادية، بشكل أفضل يسمح بجعلها المورد الرئيسي والأساسي في تمويل الميزانية العامة، بدل الجباية البترولية التي تتميز بعدم استقرار حصيلتها المالية.

وفي الأخير يمكن القول أن الإيرادات الحكومية خارج المحروقات كان نتيجة الإصلاح الجبائي، الذي ساهم بقدر وافر في زيادة المردودية المالية لمختلف الضرائب المحصلة، وتوسيع الحقل الضريبي بحيث أصبح يمس أكبر شريحة ممكنة من المكلفين مع تخفيف العبء الضريبي عليهم، إلا أنه مازال بعيدا عن الطموحات المرجوة والتي أساسها إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية.

المطلب الثاني: بيانات معدل التضخمINF ومعدلات التوظيفEMP في الجزائر للفترة 2020/1980.

1- بيانات معدل التضخمINF في الجزائر للفترة 2020/1980.

تتمثل مصادر التضخم في العوامل الدافعة بالطلب الكلي إلى الارتفاع والعوامل الدافعة بالعرض الكلي نحو الانخفاض، فالأولى تتلخص في زيادة الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري والتوسع في الاعتمادات من قبل المصارف، والعجز في الموازنة وتمويل المشاريع التنموية والزيادة في معدلات الأجور، أما الثانية فتتلخص في تحقق التشغيل التام، وعدم كفاية الجهاز الإنتاجي والنقص في العناصر الإنتاجية ونقص في رأسمال العيني. والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم(4-3): بيانات معدل التضخم INF في الجزائر للفترة 2020/1980.

السنة	معدل التضخم	السنة	معدل التضخم
1980	9,52	2001	4,2
1981	14,65	2002	1,43
1982	6,54	2003	4,3
1983	5,97	2004	4
1984	8,12	2005	1,4
1985	10,5	2006	2,31
1986	12,4	2007	3,7
1987	7,4	2008	4,9
1988	5,9	2009	5,74
1989	9,3	2010	3,91
1990	17,88	2011	4,52
1991	25,9	2012	8,93
1992	31,68	2013	3,3
1993	20,52	2014	2,9
1994	29,05	2015	4,8
1995	29,75	2016	6,4
1996	18,96	2017	5,6
1997	5,7	2018	4,3
1998	5,13	2019	1,95
1999	2,6	2020	2,41
2000	0,3	/	

المصدر: إعتماد الباحث على قاعدة بيانات الديوان الوطني للإحصائيات ONS الوحدة: النسبة المئوية

وبناءا على بيانات الجدول السابق يمكن توضيح تطور معدل التضخم في الجزائر أكثر من خلال الرسم البياني التالي:

الشكل رقم (4-3): يوضح تطور معدل التضخم في الجزائر للفترة 1980 إلى 2020.

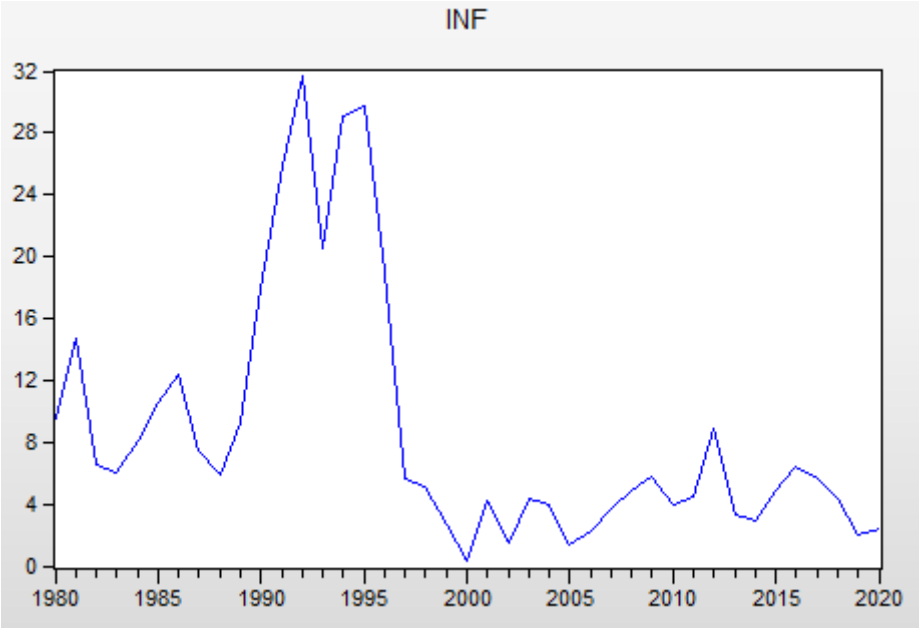

المصدر : بإعتماد الباحث على مخرجات Eviews10

لقد تطور معدل التضخم خلال فترة الدراسة بنسب متفاوتة ومتدبدبة، ففي الفترة (1980 - 1989) اعتمدت الجزائر سياسة التنمية في هذه المرحلة من خلال المخططين الخماسيين: 1980-1984، هذا مايفسر بالزيادات الهائلة في إصدارات النقدية وذلك راجع لزيادة الإنفاق الحكومي والتمويلات الضخمة للمشاريع، كما انتهجت الجزائر سياسة لتثبيت وتحديد الأسعار تمثلت في نظام الأسعار 1980-1989 فكانت هناك أسعار محددة مركزيا وأسعار المراقبة، ولقد ارتفع التضخم نتيجة أزمة البترول 1986، بينما سنتي 1988 -1987فشهدت انكماشات نقدية، وأخيرا سنة 1989 تميزت بالاستقرار النقدي.

وفي الفترة (1990-1999) صدر قانون 89-12 المتعلق بالأسعار، عرفت فيه الجزائر تطبيق ثلاث برامج للاستقرار والتثبيت الاقتصادي، وما نتج عنه من زيادات في الأسعار وهذا يعود إلي سياسة تحرير الأسعار المتماشية مع توصيات الصندوق النقد الدولي في إطار برامج الإصلاح الاستعداد الائتماني، وتحول الجزائر من نظام الصرف الثابت إلي نظام الصرف المرن، هذا التحول كان مربوط

بعجز في ميزان المدفوعات في ظل التراجع الرهيب في احتياطات الصرف الأجنبي، هذا ما أثر على ارتفاع معدلات التضخم من سنة 1990 إلى سنة 1996، ثم انخفض من سنة 1997 إلى سنة 1999، وهذا بسبب الاستقرار في الأسعار والذي يعود السياسات النقدية التقييدية والسياسات التشديدية التي انتهجتها الجزائر في برامج التعديل الهيكلي الموقع مع الصندوق الدولي.

وفي الفترة (2000–2012)، عرفت بمرحلة الانتعاش الاقتصادي، التي هدفت الي تخفيض معدلات البطالة مما أدى إلى انخفاض معدل التضخم إلى **0.3 %**، وفي سنة 2001 سجل مجددا نموا وصل إلى**4.2%**، هذا الارتفاع يعود إلى الارتفاع في حجم الإنفاق العام نتيجة انطلاق برامج الإنعاش الاقتصادي وارتفاع الأجور من جهة وارتفاع الكتلة النقدية من جهة أخرى، وقد استقر التضخم نوع ما بسبب إتباع سياسة مالية توسعية لتحفيز النمو، ثم عاود الارتفاع من سنة 2008 إلى 2012 بسبب الارتفاع العام في الأسعار المستوردة لا سيما أسعار المنتجات الفلاحية، كما عزز الشروع في البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي الذي صرف أموالا معتبرة، إضافة إلى ارتفاع الأجور وزيادة في الكتلة النقدية دون أن يقابلها زيادة في الإنتاجية.

وفي الفترة (2013_2020) انخفض معدل التضخم بسبب تراجع أسعار الاستهلاك والذي يعود إلى تراجع أسعار المنتجات الفلاحية المستوردة تراجع كبير حتى سنة 2017، إلا أن الأزمة الاقتصادية في الجزائر استمرت بسبب تراجع صادراتها النفطية مما دفعها إلى تقليص نفقاتها والحد من ارتفاع الأسعار.

وبالتالي التضخم في الجزائر أصبح هيكليا وليس ناتج عن صدمات داخلية وخارجية فقط. حيث يكمن في اختلالات السوق الناتجة عن اختلالات تنظيمية، مثلا الزيادة في الأجور غير المرتبطة بالزيادة في الإنتاجية.

2- بيانات معدلات التوظيف EMP في الجزائر للفترة 2020/1980.

لقد كانت سياسة التشغيل دوماً جزءاً لا يتجزأ من سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر، على اعتبار أنه لا يمكن الاهتمام بالجوانب المادية دون الجوانب البشرية، بحكم أن الهدف من التنمية في النهاية هو توفير القدر الكافي من سبل العيش الكريم للمواطن، وهو ما يتأتى إلا بتوفير فرص العمل لكل القادرين على العمل، والباحثين عنه، ووضع البرامج الناجعة للتكفل بالقادمين إلى سوق العمل من الجامعات ومعاهد التكوين المختلفة، ولقد تطورت معدلات التوظيف خلال الفترة المدروسة والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (4-4): بيانات معدلات التوظيف EMP في الجزائر للفترة 2020/1980.

السنة	معدلات التوظيف	السنة	معدلات التوظيف
1980	17,88	2001	72,7
1981	18,57	2002	74,06
1982	18,66	2003	76,28
1983	17,34	2004	82,35
1984	16,97	2005	84,74
1985	77	2006	87,73
1986	77,1	2007	86,21
1987	77,47	2008	88,7
1988	79,94	2009	89,83
1989	79,6	2010	90
1990	80,3	2011	90,04
1991	78,8	2012	89
1992	76,2	2013	90,2
1993	76,85	2014	89,4
1994	75,64	2015	88,79
1995	71,9	2016	89,5
1996	72,01	2017	88,29
1997	73,59	2018	89,57
1998	71,98	2019	37,51
1999	70,75	2020	35,13
2000	71,11	/	

المصدر: إعتماد الباحث على قاعدة بيانات الديوان الوطني للإحصائيات ONS الوحدة: النسبة المئوية

وبناءا على بيانات الجدول السابق يمكن توضيح تطور معدلا التوظيففي الجزائر أكثر من خلال الرسم البياني التالي:

الشكل رقم (4-4): يوضح تطور معدلات التوظيف في الجزائر للفترة 1980 إلى 2020.

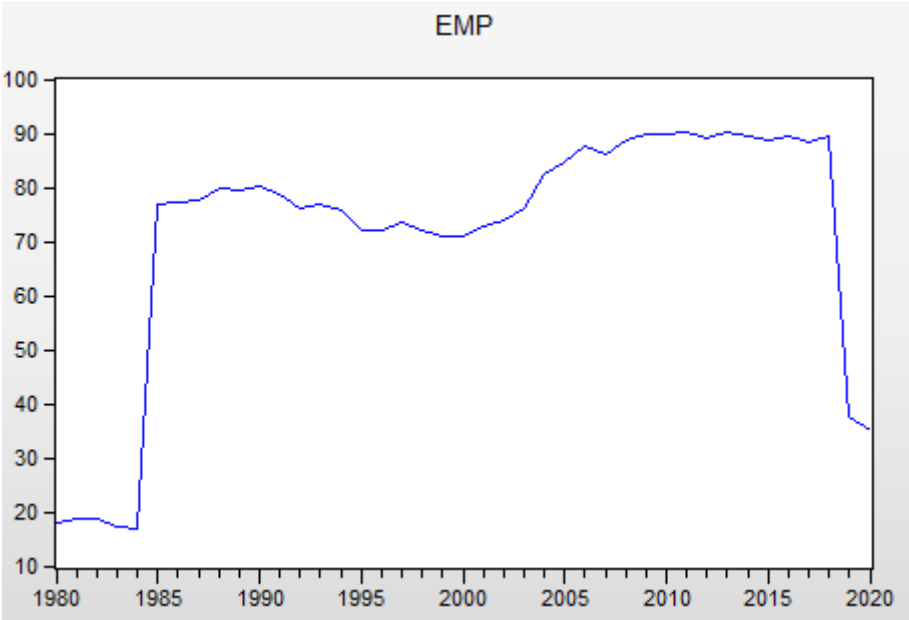

المصدر: بإعتماد الباحث على مخرجات Eviews10

يمكن تقسيم تطور معدلات البطالة في الجزائر إلى أربعة مراحل أساسية وهي:

المرحلة الأولى (1980 . 1989): لقد حاولت الدولة الجزائرية إصلاح القطاعين الصناعي و الزراعي خلال هذه الفترة من خلال تبني برامج اقتصادية ثلاثية ورباعية من أجل دفع عجلة النمو الاقتصادي والتحكم في معدلات البطالة وزيادة معدلات التوظيف، حيث كانت نسب التوظيف تقريبا ثابتة من سنة 1980 إلى 1984 **(من 17,88 إلى 16,97%)** ثم ارتفع إلى **77%** سنة 1985 ، كما سعت بعد ذلك إلى إحداث إصلاحات هيكلية خلال الفترة بعد الأزمة النفطية عام 1986 التي أظهرت الهشاشة الكبيرة النى تميز الاقتصاد الجزائري وارتباطه الكبير بقطاع المحروقات، ورغم هذه المجهودات المبذولة من قبل الدولة بهدف زيادة معدلات التوظيف إلا أنها بقيت ثابتة إلى غاية سنة 1989، وهذا يرجع إلى التراجع الكبير في حجم الاستثمارات، وانخفاض أسعار النفط التي أدت إلى بروز اختلالات كبيرة في سوق الشغل بحيث تقلصت فرص العمل المتاحة بدرجة كبيرة في نفس الوقت الذي سجل فيه تزايد أكبر لطالبي العمل.

المرحلة الثانية (1990 . 2000):عرفت الجزائر في هذه المرحلة استقرار في معدلات التوظيف، حيث كان عام1990 بنسبة **80,3%** وبقي تقريبا ثابتا عام 2000 بنسبة **71,11%**، ويفسر هذا الاستقرار بانخفاض النشاط التنموي نتيجة الضائقة المالية التي مرت بها البلاد خلال هذه الفترة بسبب انخفاض أسعار البترول، أضف إلى ذلك عجز المؤسسات العمومية بسبب، انخفاض قيمة الدينار الجزائري، ما أدى إلى غلق هذه المؤسسات أو خصخصتها، فنتج عن ذلك تسريح عدد كبير من العمال وارتفاع معدلات البطالة، بالإضافة إلى لجوء الجزائر الاضطراري إلى صندوق النقد الدولي من أجل طلب القروض، الذي فرض تحرير التجارة الخارجية و السماح بتدفق رؤوس الأموال الأجنبية، والتقليص من عجز الموازنة العامة و ذلك بتخفيض النفقات العامة، و نحن نعلم أهمية الإنفاق في رفع معدلات الطلب الكلي ومن ثم خلق فرص التشغيل، خاصة في حالة الركود الاقتصادي.

المرحلة الثالثة (2001 . 2018): في هذه المرحلة بقيت نسب التوظيف مستقرة تقريبا، أي تتزايد بنسب ضعيفة جدا، حيث قدرت بنسبة**72,7%** سنة 2001 ووصلت إلى نسبة **89,57%** سنة 2018، ويرجع هذا الارتفاع إلى تزايد مناصب الشغل المستحدثة ضمن برامج التنمية التي سطرت منذ بداية سنة 2001، لكن للإشارة ثلث هذه المناصب مؤقتة ضمن برامج الإدماج والشبكة الاجتماعية، فحسب التقرير السنوي لسنة 2018 الخاص بالتشغيل نجد ما يفوق 3مليون منصب شغل غير دائم و527 ألف منصب إدماج و100ألف ضمن الشبكة الاجتماعية بالنسبة للذكور فقط، و4.18 مليون منصب شغل دائم و3.38 مليون منصب شغل خاص، أما معدلات التشغيل فنلاحظ أنها في تطور مستمر فبعدما كانت لا تتجاوز **71,11%**سنة 2000، أصبحت مستقرة في حدود **90%** في سنتي 2006-2007، وهذا راجع للدعم المقدم لشتى القطاعات الاقتصادية، وخاصة المقدم من وكالات الدعم التي ساهمت في استحداث العديد من مناصب الشغل خاصة في السنوات التي عرفت فتح المجال وتسهيل إجراءات الدعم خلال الفترة2011-2014، أين كانت تساهم في توظيف أكثر من نصف مليون شخص سنة **2018.**

المرحلة الرابعة (2001 . 2018): في هذه المرحلة عرف التشغيل في الجزائر انخفاض حاد وواضح حيث قدرت نسبته **ب37,51 %** سنة 2019 وسنة 2020 ما نسبته **35,13%**، وهذا بسبب جائحة كورونا التي اجتاحت العالم وانعكست سلبا على القطاع الاقتصادي وغلق المؤسسات خوفا من انتشار

جائحة كورونا، وتوقفت عجلة الاقتصاد في العالم بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة، مما أدى إلى توقف عدد كبير من العمال وتسريحهم عن العمل، مما نتج عنه زيادة في معدلات البطالة.

المطلب الثالث: بيانات الإنفاق الاستهلاكي النهائي الحقيقي الخاص CPR في الجزائر للفترة 2020/1980.

لقد تطور الإنفاق الاستهلاكي النهائي الخاص في الجزائر تطورا ملحوظ خلال فترة الدراسة، ويشمل الإنفاق الاستهلاكي النهائي للهيئات الخاصة التي لا تهدف إلى الربح وتخدم العائلات والإنفاق الاستهلاكي للعائلات المقيمة. وللتوضيح أكثر فالإنفاق الاستهلاكي النهائي للهيئات الخاصة التي لا تهدف إلى الربح وتخدم العائلات يشمل قيمة السلع والخدمات المنتجة للاستخدام الذاتي في النشاط الجاري، وهي تساوي قيمة الإنتاج الإجمالي لهذه الهيئات مطروحا منه صافي المبيعات المسوقة وغير المسوقة، أما الإنفاق الاستهلاكي النهائي للعائلات المقيمة فيشمل إنفاق الأفراد المقيمين على السلع الجديدة المعمرة وغير المعمرة، وكذلك الإنفاق على الخدمات مطروحا منه صافي مبيعات عن السلع المستعملة، والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم(4-5): بيانات الإنفاق الاستهلاكي النهائي الحقيقي الخاص CPR في الجزائر للفترة 2020/1980.

السنة	الإنفاق الاستهلاكي النهائي الحقيقي الخاص	السنة	الإنفاق الاستهلاكي النهائي الحقيقي الخاص
1980	92,5	2001	1817,3
1981	113,5	2002	1955,2
1982	126,2	2003	2090,6
1983	140,9	2004	2333,2
1984	178,2	2005	2510,4
1985	199,8	2006	2647
1986	229,9	2007	2908,9
1987	247,9	2008	3274,3
1988	277,7	2009	3677,6
1989	237,8	2010	4043,1
1990	305	2011	4475,5
1991	410	2012	5123,9
1992	538,8	2013	5674,4
1993	639	2014	6162,7
1994	626,7	2015	6745,3
1995	1103	2016	7330,5
1996	1319,4	2017	7913,2
1997	1411,7	2018	8441,5
1998	1531,5	2019	12348,2
1999	1642,3	2020	12556,7
2000	1684,9	/	

المصدر: إعتماد الباحث على قاعدة بيانات الديوان الوطني للإحصائيات ONS الوحدة: مليار دينار

وبناءا على بيانات الجدول السابق يمكن توضيح تطور الإنفاق الاستهلاكي الخاص في الجزائر أكثر من خلال الرسم البياني التالي:

الشكل رقم (4-5): يوضح تطور الإنفاق الاستهلاكي النهائي الحقيقي الخاص في الجزائر للفترة 1980 إلى 2020.

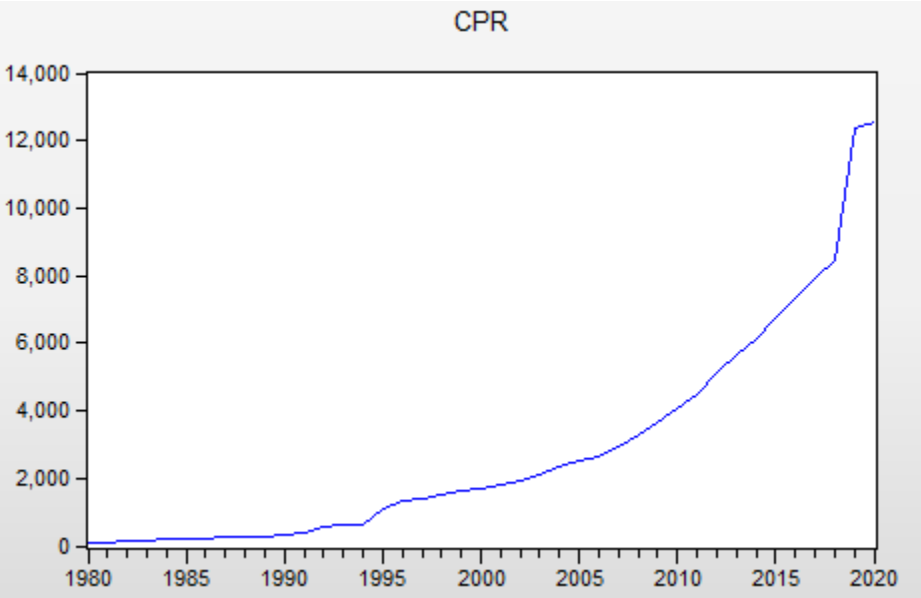

المصدر: بإعتماد الباحث على مخرجات Eviews10

إن الاستهلاك النهائي الخاص في الجزائر يمثل نسبة كبيرة من حجم الاستهلاك الكلي خلال الفترة [1980-2020] وهو في تزايد مستمر خلال كل السنوات، إلا أن هذا التزايد كان بنسب متفاوتة، ففي الفترة (1980- 1989) لاحظنا أن الإنفاق الاستهلاكي الخاص ارتفع ارتفاع ضئيل نوعا ما من **92.5** إلى **237.8** مليار دينار، وهذا راجع إلى أن معدل نمو الدخل عرف ثباتا خلال هذه الفترة بسبب تأثير أزمة البترول سنة 1986،والتي أدت إلى انخفاض إيرادات الصادرات الوطنية مما انعكس سلبا على الدخل المتاح الذي شهد تطورا لكنه بطيء، وهذا ما أثر على تدني حجم الادخار الأسري. أما في الفترة (1990-1998) ارتفع متوسط معدل نمو الدخل مما انعكس على نمو الاستهلاك من **305** إلى **1642.3** مليار دينار لكن بمعدلات أقل بالمقارنة مع نظيره الادخار، ويعود لأسباب منها عدم عدالة توزيع الدخل نظرا لبروز طبقات اجتماعية وارتفاع المستوى العام للأسعار، فنلاحظ زيادة معتبرة للاستهلاك من سنة 1995 وبداية 1996 وهذا راجع لبداية تحسن الدخل المتاح للعائلات الذي رافقه

تراجع في مؤشر التضخم، ومع بداية سنة2000 إلى 2009 عرفت مداخيل العائلات الجزائرية تطورات تدريجية ورافق ذلك زيادات مماثلة و معتبرة في الاستهلاك العائلي من**1684,9** إلى **3677,6** مليار دولار، حيث تزامنت هذه الفترة مع تنفيذ برنامج دعم النمو الاقتصادي، وهو ما يفسر باستقرار معدل التضخم وبداية تحسن القدرة الشرائية للمستهلكين. أما مع بداية سنة 2010 بدأ كل من نمو الدخل، الاستهلاك والادخار العائلي في الانخفاض بسبب ارتفاع معدل التضخم، لكن سرعان ما عاد كل من الدخل العائلي المتاح والاستهلاك العائلي في الزيادة، ونلاحظ في سنتي 2019 و2020 قفزة نوعية في الاستهلاك من **8441,5** سنة 2018 إلى **12348,2 مليار دولار سنة 2019**، وهذا راجع لزيادة الأجور بأثر رجعي منذ أول جانفي 2019.

المبحث الثالث: الدراسة القياسية لأثر الإنفاق الحكومي على الإنفاق الاستهلاكي الخاص في الجزائر للفترة 2020/1980.

نقوم أول شيء باختبار استقرارية السلاسل الزمنية لنعرف أي نموذج أو طريقة إحصائية نتبعها

المطلب الأول: اختبار استقرارية السلاسل الزمنية:

يعتبر فحص السلاسل الزمنية ومدى استقراريتها أولى الخطوات في الدراسة القياسية ويتم ذلك باختبار جذر الوحدة، حيث اعتمدنا من بين العديد من الاختبارات اختبار فليبس بارون وقد جاءت النتائج كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (4-6): نتائج اختبار فليبس-بيرون

UNIT ROOT TEST TABLE (PP)

		At Level				
		LCPR	LG	LR	EMP	INF
With Con...	t-Statistic	-1.2503	-1.9551	-1.5337	-2.3303	-1.9290
	Prob.	***0.6430***	***0.3048***	***0.5065***	***0.1678***	***0.3161***
		n0	n0	n0	n0	n0
With Con...	t-Statistic	-1.8856	-0.5775	-1.6243	-1.1686	-2.3176
	Prob.	***0.6433***	***0.9750***	***0.7654***	***0.9035***	***0.4152***
		n0	n0	n0	n0	n0
Without C...	t-Statistic	5.9340	3.3895	4.7689	-0.4567	-1.3931
	Prob.	***1.0000***	***0.9997***	***1.0000***	***0.5109***	***0.1496***
		n0	n0	n0	n0	n0
		At First Difference				
		d(LCPR)	d(LG)	d(LR)	d(EMP)	d(INF)
With Con...	t-Statistic	-6.5197	-4.2171	-5.8429	-6.0153	-5.8005
	Prob.	***0.0000***	***0.0020***	***0.0000***	***0.0000***	***0.0000***
		***	***	***	***	***
With Con...	t-Statistic	-6.5374	-4.5126	-5.9620	-6.7421	-5.7107
	Prob.	***0.0000***	***0.0046***	***0.0001***	***0.0000***	***0.0002***
		***	***	***	***	***
Without C...	t-Statistic	-3.6295	-3.0775	-3.2852	-6.0896	-5.8564
	Prob.	***0.0006***	***0.0030***	***0.0016***	***0.0000***	***0.0000***
		***	***	***	***	***

المصدر: بإعتماد الباحث على مخرجات Eviews10

تبين نتائج الجدول رقم (4-6) اختبار جذر الوحدة باستخدام اختبار فليبس-بيرون(PP)، أن كل المتغيرات المفسرة G، R، INF،EMP والمتغير التابع CPR ليست مستقرة في المستوى I(0)، واحتجنا لأخذ الفروق الأولى فأصبحت هذه المتغيرات مستقرة ومتكاملة من الرتبة الأولى I(1) عند مستوى معنوية

5%. وبعد التأكد من أن المتغيرات المستخدمة في الدراسة ليست متكاملة من الرتبة الثانية I(2)، ومنه يمكن تطبيق منهجية ARDL، حيث لتطبيق منهجية ARDL يجب أن تكون متغيرات الدراسة مستقرة أو متكاملة من الرتبة صفر I(0) أو متكاملة من الرتبة الأولى I(1)، أو مزيج بينهما، ويجب أن لا تكون أحد المتغيرات متكاملة من الرتبة الثانية I(2).

المطلب الثاني: تحديد فترات الإبطاء الزمني ونتائج اختبار الحدود للتكامل المشترك The Bound Test Approach to Co-intégration

1- تحديد فترات الإبطاء الزمني المثلى

لتحديد فترة الإبطاء المثلى للنموذج وفق ARDL، يتم استخدام معيار akaike وهو المعيار الأكثر شيوعا، الذي يأخذ أقل قيمة إحصائية في تحديد النموذج وهي (1.0.4.5.5) وفق النتائج التالية:

الشكل رقم (4-6): فترات التباطؤ المثلى لنموذج ARDL

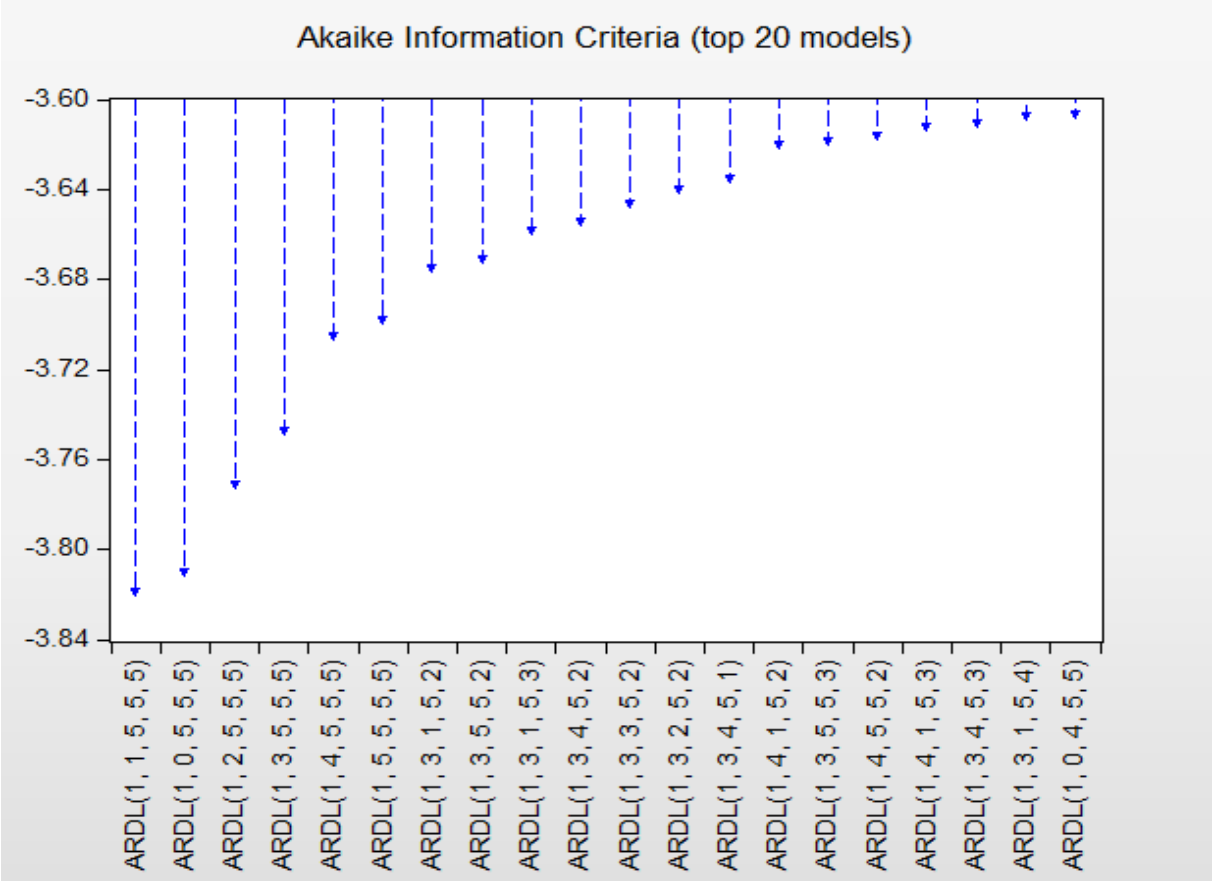

المصدر : بإعتماد الباحث على مخرجات Eviews10

2-نتائج اختبار الحدود للتكامل المشترك The Bound Test Approach to Co-intégration:

بعد الاختبارات القبلية ومعرفة استقرارية السلاسل ودرجة الإبطاء، نلجأ للاختبارات الخاصة بطريقة الفجوات الزمنية أهمها اختبار (Bounds Test)، وللتأكد من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات المفسرة R،G، INF،EMP والمتغير التابع CPR، نعتمد على اختبار التكامل المشترك وفق ardl من خلال الفرضية الصفرية والفرضية البديلة كمايلي :

الفرضية الصفريةH0: لا توجد علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات المفسرة والمتغير التابع.

الفرضية البديلة H1: توجد علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات المفسرة والمتغير التابع.

وانطلاقا من قيمة f نقوم بقبول الفرضية الصفرية أو رفضها وقبول الفرضية البديلة.

جدول رقم (4-7): نتائج اختبار للتكامل المشترك باستخدام منهجية الحدود(The Bound Test)

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
		Asymptotic: n=1000		
F-statistic	8.365176	10%	2.2	3.09
k	4	5%	2.56	3.49
		2.5%	2.88	3.87
		1%	3.29	4.37
Actual Sample Size	36	Finite Sample: n=40		
		10%	2.427	3.395
		5%	2.893	4
		1%	3.967	5.455
		Finite Sample: n=35		
		10%	2.46	3.46
		5%	2.947	4.088
		1%	4.093	5.532

المصدر : بإعتماد الباحث على مخرجات Eviews10

أظهرت نتائج الجدول رقم (4-7) لاختبار الحدود أن القيمة المحسوبة لاختبار فيشر F=8.365176 وهي أكبر من القيم (الحرجة) الجدولية العليا عند مستويات معنوية 1%، 5%،

10%، ووفقا لذلك يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة القائلة بوجود علاقة توازنية طويلة المدى بين الإنفاق الاستهلاكي النهائي الخاص كمتغير تابع وR،G، EMP،INF كمتغيرات مستقلة.

المطلب الثالث: تقدير نموذج الدراسة باستخدام التكامل المشترك للفجوات الزمنية المبطئة ARDL واختبار صلاحيته النموذج.

بعد التأكد من وجود علاقة طويلة الأجل كان لابد من تقدير انحدار التكامل المشترك وفق نموذج ARDL وإجراء الاختبارات القياسية لتأكد من صلاحيته ومدى الاعتماد على نتائجه.

1- انحدار التكامل المشترك

نلاحظ من خلال الجدول أن قيمة معنوية فيشر بلغت 2573.460 وهي ذات دلالة إحصائية، كما أن معامل التحديد بلغ R^2=0.999741 أي أن 99.9741% من التغيرات في الاستهلاك النهائي الخاص CPR تفسرها المتغيرات المستقلة R،G، EMP،INF والباقي عوامل أخرى لم تذكر في النموذج كما تظهره النتائج في الجدول التالي :

جدول رقم(4-8): تقدير انحدار التكامل المشترك باستخدام لنموذجARDL

Dependent Variable: LCPR
Method: ARDL
Date: 02/12/21 Time: 10:15
Sample (adjusted): 1985 2020
Included observations: 36 after adjustments
Maximum dependent lags: 1 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (5 lags, automatic): LG LR EMP INF
Fixed regressors: C
Number of models evalulated: 1296
Selected Model: ARDL(1, 1, 5, 5, 5)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
LCPR(-1)	0.309132	0.117500	2.630902	0.0198
LG	0.238305	0.055875	4.264953	0.0008
LG(-1)	-0.067713	0.070500	-0.960471	0.3531
LR	-0.034714	0.105405	-0.329341	0.7468
LR(-1)	0.315874	0.108604	2.908501	0.0114
LR(-2)	0.049261	0.110622	0.445305	0.6629
LR(-3)	0.032433	0.098263	0.330068	0.7462
LR(-4)	0.222934	0.092466	2.410985	0.0302
LR(-5)	-0.181325	0.083650	-2.167657	0.0479
EMP	-0.005909	0.000666	-8.878430	0.0000
EMP(-1)	0.001064	0.000707	1.505041	0.1545
EMP(-2)	-0.000807	0.000892	-0.905645	0.3804
EMP(-3)	0.002164	0.000968	2.235047	0.0422
EMP(-4)	-0.003420	0.000865	-3.952700	0.0014
EMP(-5)	0.003121	0.000826	3.779073	0.0020
INF	-0.000510	0.003080	-0.165712	0.8708
INF(-1)	0.010086	0.002936	3.434718	0.0040
INF(-2)	-0.009700	0.002905	-3.338704	0.0049
INF(-3)	0.003956	0.002770	1.428226	0.1752
INF(-4)	-0.003442	0.002417	-1.424363	0.1762
INF(-5)	0.004700	0.001720	2.733259	0.0162
C	1.737843	0.295249	5.886023	0.0000

R-squared	0.999741	Mean dependent var	7.488077
Adjusted R-squared	0.999353	S.D. dependent var	1.226456
S.E. of regression	0.031208	Akaike info criterion	-3.818544
Sum squared resid	0.013635	Schwarz criterion	-2.850838
Log likelihood	90.73380	Hannan-Quinn criter.	-3.480789
F-statistic	2573.460	Durbin-Watson stat	2.272602
Prob(F-statistic)	0.000000		

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

المصدر: بإعتماد الباحث على مخرجات Eviews10

2- اختبارات التشخيص للنموذج:

بعد تقدير نموذج الدراسة كان لابد من اختبار صلاحيته وهناك العديد من الاختبارات التي وجب علينا القيام بها من أجل التأكد من جودة أداء النموذج المختار.

2-1-إختبار الارتباط الذاتي: للتأكد من عدم وجود ارتباط ذاتي نلجأ لاختبارات الارتباط الذاتيAutocorrelation, Breusch-godfreycorrelation LM test وكانت النتائج موضحة في الجدول التالي:

جدول رقم(4-9): نتائج اختبارات الارتباط الذاتي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.573902	Prob. F(2,12)	0.5781
Obs*R-squared	3.142804	Prob. Chi-Square(2)	0.2078

المصدر : بإعتماد الباحث على مخرجات Eviews10

بينت نتائج الجدول رقم (4-9) أن القيمة الاحتمالية لفيشر المحسوبة F-statistic أكبر من مستوى المعنوية 5% وProb chi-square أكبر من 5% ولذلك نقبل الفرضية الصفرية بعدم وجود ارتباط ذاتي ونرفض الفرضية البديلة. ومنه النموذج المقدر لا يحتوي على مشكلة الارتباط الذاتي بين البواقي.

2-2-اختبار عدم ثبات التباين عدم وجود مشكلة:

للكشف عن عدم ثبات التباين نستخدم اختبار Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey وكانت النتائج موضحة في الجدول التالي:

جدول رقم(4-10): نتائج اختبارات عدم تجانس التباين

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	0.671012	Prob. F(21,14)	0.8014
Obs*R-squared	18.05848	Prob. Chi-Square(21)	0.6453
Scaled explained SS	2.921262	Prob. Chi-Square(21)	1.0000

المصدر: بإعتماد الباحث على مخرجات Eviews10

بينت نتائج الجدول رقم (4-10) اختبار Heteroskedasticity :Breusch-Pagan-Godfrey Test الذي يفحص ثبات تباينات الأخطاء أن قيمة الاحتمالية لفيشر F-statistic أكبر من مستوى المعنوية 5% ما يؤكد خلو النموذج المقدر من مشكلة عدم ثبات تباين الأخطاء.

3-اختبار توزيع البواقي

نستخدم Jarque-Bera، للتحقق من شرط التوزيع الطبيعي، فكانت نتيجة الاختبار غير معنوية ($\alpha>0.05$) وهو ما يؤكد أن البواقي تخضع للتوزيع الطبيعي، ومن خلال قيمة J-B=2.624259.وقيمة معنويته 0.269246 وهي أكبر من 0.05، وهو ما يؤكد أن بواقي النموذج تخضع للتوزيع الطبيعي، كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم (4-7): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي

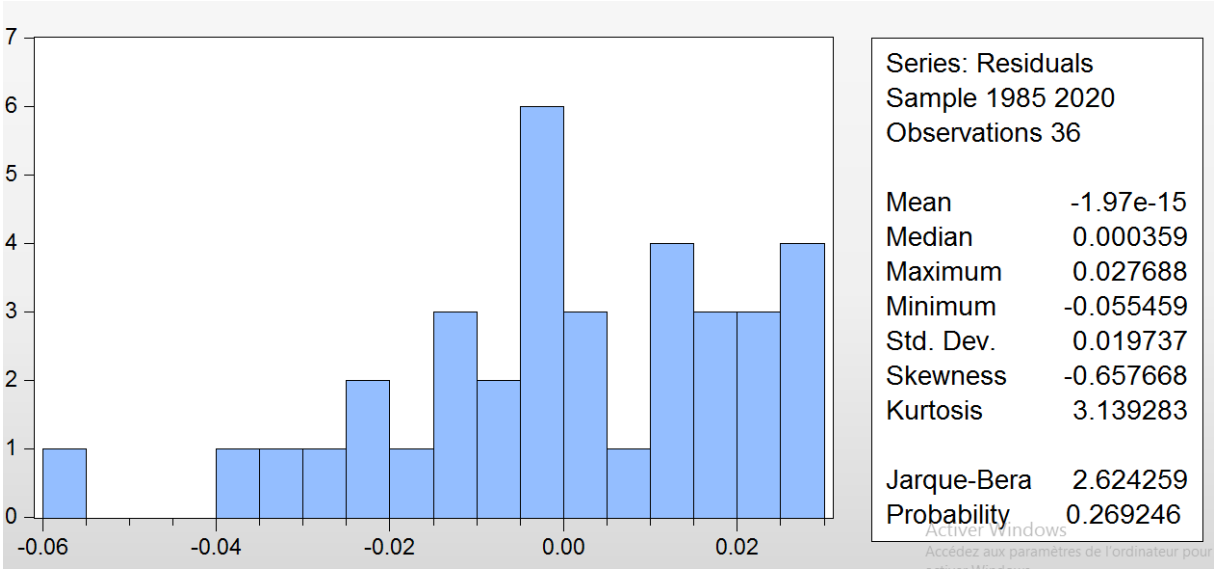

المصدر: بإعتماد الباحث على مخرجات Eviews10

المطلب الرابع: تقدير نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة قصيرة وطويلة المدىوفقا لنموذج ARDL وإختبار الاستقرار الهيكلي.

بعد التأكد من وجود علاقة طويلة المدى من خلال اختبار الحدود، يجب أن يكون معامل تصحيح الخطأ في نموذج ARDLالقصير المدى سالب ومعنوي ECM.

1- تقدير نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة لقصيرة المدىوفقا لنموذج ARDL

جدول رقم(4-11): تقدير نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة قصيرة الأجل

ARDL Error Correction Regression
Dependent Variable: D(LCPR)
Selected Model: ARDL(1, 1, 5, 5, 5)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 02/12/21 Time: 10:17
Sample: 1980 2020
Included observations: 36

ECM Regression
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LG)	0.238305	0.039508	6.031748	0.0000
D(LR)	-0.034714	0.052374	-0.662814	0.5182
D(LR(-1))	-0.123304	0.073897	-1.668580	0.1174
D(LR(-2))	-0.074043	0.060360	-1.226687	0.2402
D(LR(-3))	-0.041610	0.057660	-0.721633	0.4824
D(LR(-4))	0.181325	0.050890	3.563060	0.0031
D(EMP)	-0.005909	0.000447	-13.22674	0.0000
D(EMP(-1))	-0.001057	0.000371	-2.851282	0.0128
D(EMP(-2))	-0.001865	0.000542	-3.440559	0.0040
D(EMP(-3))	0.000299	0.000495	0.604867	0.5549
D(EMP(-4))	-0.003121	0.000484	-6.450675	0.0000
D(INF)	-0.000510	0.001693	-0.301499	0.7675
D(INF(-1))	0.004486	0.001755	2.555821	0.0229
D(INF(-2))	-0.005214	0.001493	-3.491473	0.0036
D(INF(-3))	-0.001258	0.001284	-0.980023	0.3437
D(INF(-4))	-0.004700	0.001271	-3.697471	0.0024
CointEq(-1)*	-0.690868	0.083708	-8.253268	0.0000

R-squared	0.972260	Mean dependent var	0.118197
Adjusted R-squared	0.948899	S.D. dependent var	0.118505
S.E. of regression	0.026789	Akaike info criterion	-4.096322
Sum squared resid	0.013635	Schwarz criterion	-3.348549
Log likelihood	90.73380	Hannan-Quinn criter.	-3.835329
Durbin-Watson stat	2.272602		

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

المصدر: بإعتماد الباحث على مخرجات Eviews10

تبين نتائج الجدول رقم (06) تقدير نموذج تصحيح الخطأ الذي يكشف عن سرعة عدوة (المتغير التابع) الاستهلاك النهائي الخاص نحو قيمته التوازنية في المدى الطويل، حيث تبلغ قيمة هذا المعامل (−0.690868) =(−1)CointEq، وهو معنوي إحصائيا(P=0.0000) عند مستوى 5% وبإشارة سالبة(−)، ما يؤكد وجود علاقة التكامل المشترك بين المتغيرات الداخلة في النموذج. وتشير قيمة معلمة حد تصحيح الخطأ(−0.690868) أن الاستهلاك النهائي الخاص يعتدل نحو قيمته التوازنية بنسبة 1.73%، أي عند انحرف أو اختلال المتغير التابع الاستهلاك النهائي الخاص عن القيمة التوازنية في الفترة (t−1) سيتم تصحيح هذا الانحراف في الفترة (t) بنسبة 0.69%.

تبين نتائج تقدير العلاقة قصيرة الأجل مايلي:

- يؤثر التضخم INFبشكل سلبي وغير معنوي (p=0.7675) على الإنفاق الاستهلاكي النهائي الخاص CPR في الأجل القصير، حيث أن زيادة بوحدة واحدة من التضخم يؤدي إلى الإنفاق الاستهلاكي النهائي الخاص ب0.000510؛
- يؤثر متغير التوظيف بشكل سلبي ومعنوي (p= 0.000) على الإنفاق الاستهلاكي النهائي الخاص CPR في الأجل القصير، حيث أن زيادة بوحدة واحدة من التوظيف يؤدي إلى ارتفاع الإنفاق الاستهلاكي النهائي الخاص ب 0.005909؛
- هناك تأثير إيجابي للإنفاق الحكوميG على الإنفاق الاستهلاكي النهائي الخاص CPR وذو معنوية إحصائية (p=0.000) في الأجل القصير، حيث أن الزيادة في الإنفاق الحكومي يؤدي إلى نقص الإنفاق الاستهلاكي النهائي الخاص ب 0.238305؛
- متغير الإيرادات غير النفطية R سالب وغير معنوي(p=0.5182) فالعلاقة عكسية بينه وبين المتغير التابع، حيث أن زيادة بوحدة واحدة في الإيرادات غير النفطية يؤدي إلى انخفاض الإنفاق الاستهلاكي النهائي الخاصCPR بـ 0.034714 في الأجل القصير؛

2- تقدير نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة لطويلة المدىوفقا لنموذج ARDL

لتحليل العلاقة طويلة المدى يمكن التعبير عنها وقف الصيغة الموالية والمستخرجة من الجدول رقم (07):

جدول رقم(4-12): تقدير علاقة طويلة الأجل

Levels Equation
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LG	0.246923	0.068786	3.589746	0.0030
LR	0.585442	0.068799	8.509505	0.0000
EMP	-0.005482	0.001341	-4.087911	0.0011
INF	0.007367	0.003295	2.236047	0.0421
C	2.515447	0.113881	22.08834	0.0000

EC = LCPR - (0.2469*LG + 0.5854*LR -0.0055*EMP + 0.0074*INF + 2.5154)

المصدر: بإعتماد الباحث على مخرجات Eviews10

بناءا من هذا الجدول يمكن التعبير العلاقة طويلة المدى عنها وقف الصيغة الموالية

$$Cointeq= \log CPR-(0.246923*logG+0.585442*logR-0.005482*EMP + 0.007367*INF +2.515447)$$

نلاحظ من المعادلة المقدرة أعلاه ما يلي:

- يؤثر التضخم INF بشكل ايجابي ومعنوي (p=0.0421) على الإنفاق الاستهلاكي النهائي الخاص CPR في الأجل الطويل، حيث أن زيادة بوحدة واحدة من التضخم يؤدي إلى الإنفاق الاستهلاكي النهائي الخاص ب0.007367؛

- يؤثر متغير التوظيف بشكل سلبي (عكسي) ومعنوي (p=0.0011) على الإنفاق الاستهلاكي النهائي الخاص CPR في الأجل الطويل، حيث أن زيادة بوحدة واحدة من التوظيف يؤدي إلى انخفاض الإنفاق الاستهلاكي النهائي الخاص ب 0.005482؛

- هناك تأثير ايجابي ومعنوي (p=0.0030) للإنفاق الحكومي على الإنفاق الاستهلاكي النهائي الخاص CPR في الأجل الطويل، حيث أن الزيادة في الإنفاق الحكومي يؤدي إلى زيادة الإنفاق الاستهلاكي النهائي الخاص ب 0.246923؛

- متغير الإيرادات غير النفطية R ايجابي ومعنوي (p=0.0000) فالعلاقة طردية بينه وبين المتغير التابع، حيث أن زيادة بوحدة واحدة في الإيرادات غير النفطية يؤدي إلى ارتفاع الإنفاق الاستهلاكي النهائي الخاص CPR بـ 0.585442 في الأجل الطويل؛

3-اختبار الاستقرار الهيكلي

للتحقق من الاستقرار الهيكلي للمعلمات المقدرة للعلاقة القصيرة المدى وطويلة المدى وفق نموذج ARDL تم استخدام اختبار لمجموع التراكمي لتكرار البواقي CUSUM واختبار المجموع التراكمي لتكرار مربعات للبواقيCUSUM of Squares، فإذا كان التمثيل البياني يقع داخل حدود مجال الثقة عند مستوى معنوية 5% يتم قبول الفرضية الصفرية أي جميع المعلمات المقدرة مستقرة.

الشكل رقم (4-8): المجموع التراكمي لتكرار البواقي والمجموع التراكمي لتكرار مربع البواقي

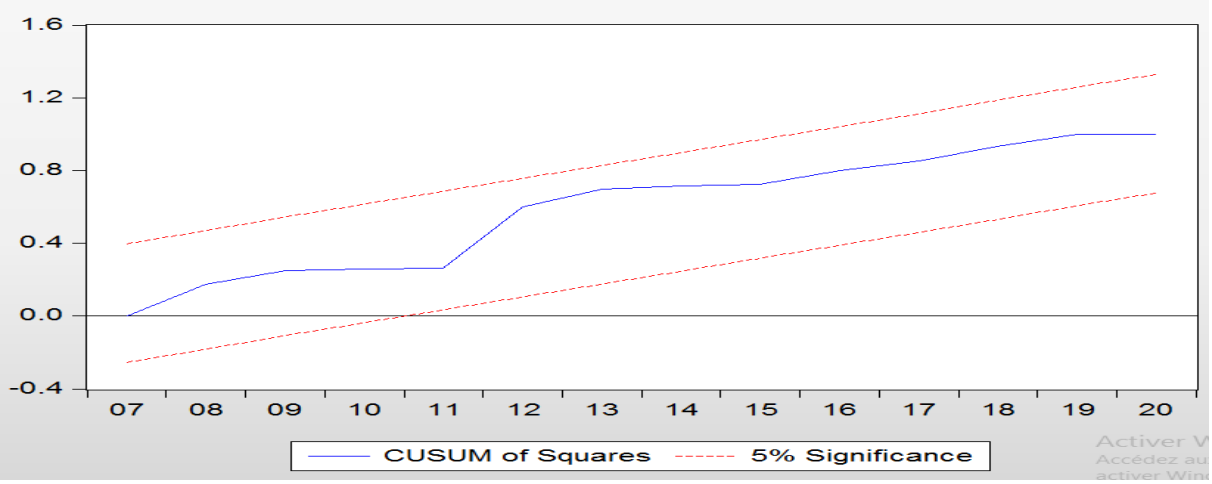

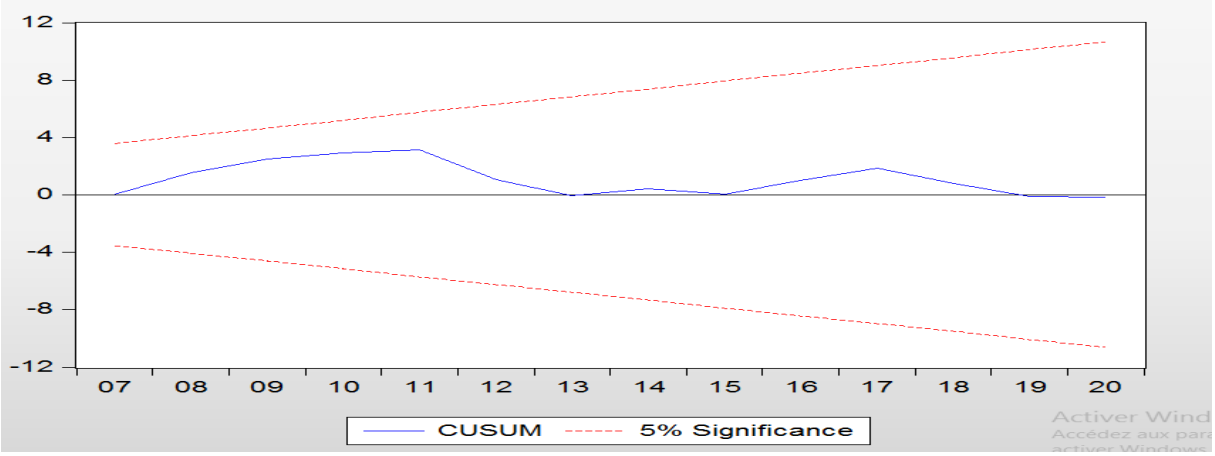

المصدر: بإعتماد الباحث على مخرجات Eviews10

نلاحظ أن النموذج مستقر لأننا نلاحظ أن التمثيل البياني في كل من التراكمي لتكرار البواقي CUSUM Test، والمجموع التراكمي لتكرار مربعات للبواقيCUSUM of Squares Test داخل الحدود الحرجة (مجال الثقة) عند مستوى 0.05.أي وجود استقرار هيكلي في النموذج خلال فترة الدراسة.

خلاصة الفصل

من خلال هذا الفصل تم الإجابة على فرضية الدراسة من خلال قياس أثر الإنفاق الحكومي على الإنفاق الإستهلاكي الخاص في الجزائر للفترة 2020/1980، حيث تم التعرف على النموذج المستخدم وتحديد الطريقة المتبعة لقياس هذا النموذج باستعمال برنامج Eviews10، بالإضافة إلى دراسة أثر بعض المتغيرات الاقتصادية على الإنفاق الإستهلاكي النهائي الحقيقي الخاص حيث تم التوصل إلى:

– متغير معدل التضخم ومتغير الإيرادات الحكومية غير النفطية ومتغير الإنفاق الحكومي يؤثران على الإنفاق الاستهلاكي النهائي الحقيقي الخاص بشكل إيجابي أي هناك علاقة طردية بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة.

– معدلات التوظيف تؤثر على الإنفاق الاستهلاكي النهائي الحقيقي الخاص بشكل سلبي أي هناك علاقة عكسية بينهما.

الخاتمة العامة

نستنتج من خلال الدراسة لموضوع الإنفاق الحكومي وتأثيره على الإنفاق الاستهلاكي الخاص في الجزائر للفترة 2020/1980 ومن خلال الدراسة النظرية والتطبيقية لتقدير علاقة الإنفاق الاستهلاكي الخاص ببعض المتغيرات الاقتصادية الكلية خلال فترة الدراسة، حيث تم التطرق إلى هذا الموضوع من خلال تقسيمنا إلى أربع فصول تتمثل فيما يلي:

- **الفصل الأول:** جاء تحت عنوان مفاهيم أساسية حول الإنفاق الحكومي والإنفاق الإستهلاكي الخاص في الجزائر.
- **الفصل الثاني:** فقمنا بعرض وتحليل الدراسات السابقة في مجال البحث.
- **الفصل الثالث:** في حين قمنا في هذا الفصل عن العلاقة بين متغيرات الدراسة.
- **الفصل الرابع:** حسب ما يستوجب الدراسة هو إسقاط الجانب النظري للاقتصاد القياسي جاء تحت عنوان: دراسة أثر الإنفاق الحكومي على الإنفاق الاستهلاكي الخاص في الجزائر للفترة 1980-2020.

أما في الأخير فتحدثنا عن أهم النتائج والتوصيات المستقبلية في المواضيع القادمة.

أولا- النتائج المستخلصة من الدراسة

حيث تم التوصل إلى مجموعة من النتائج يمكن تلخيصها فيما يلي:

- أن اختبار استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة مستقرة من الدرجة الأولى من خلال الإختبار بجذر الوحدة.
- وجود علاقة توازنية طويلة المدى بين الإنفاق الاستهلاكي النهائي الخاص كمتغير تابع وGDP،R، INF، EMP كمتغيرات مستقلة.
- معامل التحديد بلغ $R^2=0.99945$ أي أن 99.9495% من التغيرات في الاستهلاك النهائي الخاص CPR تفسرها المتغيرات المستقلة GDP، R، INF،EMP والباقي عوامل أخرى لم تذكر في النموذج.
- النموذج المقدر لا يحتوي على مشكلة الارتباط الذاتي بين البواقي.
- النموذج المقدر خال من مشكلة عدم ثبات تباين الأخطاء.
- النموذج يؤكد أن البواقي تخضع للتوزيع الطبيعي.

- يؤثر التضخم INF بشكل ايجابي ومعنوي (p=0.0421) على الإنفاق الاستهلاكي النهائي الخاص CPR في الأجل الطويل، حيث أن زيادة بوحدة واحدة من التضخم يؤدي إلى الإنفاق الاستهلاكي النهائي الخاص ب0.007367؛
- يؤثر متغير التوظيف بشكل سلبي (عكسي) ومعنوي (p=0.0011) على الإنفاق الاستهلاكي النهائي الخاص CPR في الأجل الطويل، حيث أن زيادة بوحدة واحدة من التوظيف يؤدي إلى انخفاض الإنفاق الاستهلاكي النهائي الخاص0.005482؛
- هناك تأثير ايجابي ومعنوي (p=0.0030) للإنفاق الحكومي على الإنفاق الاستهلاكي النهائي الخاص CPR في الأجل الطويل، حيث أن الزيادة في الناتج المحلي يؤدي إلى زيادة الإنفاق الاستهلاكي النهائي الخاص 0.246923؛
- متغير الإيرادات غير النفطية R ايجابي ومعنوي (p=0.0000) فالعلاقة طردية بينه وبين المتغير التابع، حيث أن زيادة بوحدة واحدة في الإيرادات غير النفطية يؤدي إلى ارتفاع الإنفاق الاستهلاكي النهائي الخاص CPR ب .0.585442 في الأجل الطويل؛
- وجود استقرار هيكلي في النموذج خلال فترة الدراسة.
- يعد الاستهلاك الخاص مساهما حقيقيا في عوامل النمو في الاقتصاد الجزائري، وتأثيره في معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي الوطني.
- النموذج له معنوية إحصائية وبالتالي النموذج ككل مقبول إحصائيا، وهذا بالرغم من وجود علاقة موجبة ومعنوية إحصائية بين الإنفاق الاستهلاكي الخاص من جهة ومن جهة أخرى بين كل المتغيرات الدراسة، إلا أن هناك علاقة سالبة بين الإنفاق الاستهلاكي الخاص ومعدلات التوظيف.
- الزيادة في الدخل تؤدي إلى الزيادة في الإنفاق الاستهلاكي.
- كشفت الدراسة إلى وجود علاقة بين الإنفاق الاستهلاكي الخاص والعوامل المحددة له بما تتوافق مع النظرية الاقتصادية.
- إن موضوع الدراسة يعتبر الركيزة الأساسية للدراسات الاقتصادية والإجتماعية في الدول النامية منها الجزائر، حيث تستمد أهميتها في إبراز أهم المتغيرات التي تؤثر في الإنفاق الاستهلاكي الخاص.

- لا يمكن اعتبار الدخل والثروة المحددان الوحيدان للاستهلاك الأسري فهناك عوامل أخرى لا يمكن تجاهلها نظرا لما لها من تأثير مهم على الإنفاق الاستهلاكي الخاص.
- ضرورة استخدام بيانات السلاسل الزمنية طويلة المدى لتجنب المشاكل التي تصاحب الدراسة.

ثانيا- التوصيات بالدراسات السابقة

يمكننا تقديم جملة من التوصيات التالية خلال دراستنا لموضوع البحث تتمثل فيما يلي:

- ضرورة المحافظة على السلوك الاستهلاكي مع توجيهه، وزيادة مساهمة الإنفاق الاستهلاكي الخاص في التنمية الاقتصادية.
- محاولة الاستفادة من تجارب بعض الدول في إتباع سياسة تحفيز الاستهلاك الخاص وتوجيهه نحو السلع والخدمات المحلية.
- العمل على تنويع الاقتصاد الجزائري ومصادر دخله، وليس الاعتماد على النفط وحده فقط، فقد يجعل الاقتصاد الوطني تابعا لتقلبات أسعار إنتاجه داخليا وللظروف العالمية الخارجية التي تتسبب بحصول الأزمات التي يتأثر بها القطاع النفطي في الداخل.
- العمل على تطوير نموذج دالة الإنفاق الاستهلاكي العائلي وذلك بزيادة عدد المتغيرات المستخدمة في النموذج ودراسات الآثار المباشرة والغير مباشرة للمتغيرات.
- دراسات حول محددات الاستهلاك العائلي خلال المتغيرات الأخرى.
- استخدام نموذج المعادلات الآنية لتقدير دالة الإنفاق الاستهلاكي الخاص.
- لابد من المزيد من البحوث والدراسات عن الإنفاق الاستهلاكي الخاص بغرض استخدام التنبؤ بالقيم الاستهلاكية المستقبلية ومن ثم وضع سياسات اقتصادية خاصة بتوزيع الدخول وتقدير دالة الاستهلاك في المقابل حتى يمكن تعليل الفجوة التي توقعها بين الاثنين.
- لابد من وضع سياسة شاملة وإستراتيجية ذات أهداف واقعية لترشيد الاستهلاك للحد من هذه الظاهرة.
- كما نوصي بضرورة نوعية الأسر الجزائرية بالتحلي بالمبادئ الإسلامية المتعلقة بالاستهلاك.
- باعتبار الإنفاق الاستهلاكي المحرك الرئيسي للاقتصاد الوطني لابد من إعطاء أهمية للبحث العلمي في هذا المجال من الدراسة الواسعة المتعلقة بالاستهلاك وتحليل جميع المتغيرات المؤثرة عليه، وهذا بغرض إيجاد سياسة اقتصادية ناجحة تعطي ثمارها في المدى القصير والطويل.

- نوصي الجهات المسئولة من خلال إيجاد آليات فعالة لحماية القدرة الشرائية للمواطن باعتبار أن الزيادات المستمرة في مستويات الأجور لن تحسن مستوى الاستهلاك الأسري بالصورة المطلوبة نتيجة للارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار مما ينجر عنه العديد من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية.
- محاربة الرشوة وقمع الغش والاحتكار وذلك وفق تطبيق صارم للقانون وتسليط عقوبات على المضاربين في الأسعار وكذا التخفيف من العبئ الضريبي على الدخل بنسب تتماشى مع شبكة الأجور وكذا مراعاة للقدرة الشرائية للعمال.
- توفير معطيات شهرية وسنوية تتمتع بالمصداقية العالية فيما يخص المتغيرات الاقتصادية حتى تعكس بضرورة أكبر نتائج الدراسات، وهذا ما يساهم في بناء سياسات واستراتيجيات اقتصادية فعالة تمكن من تحقيق التنمية الاقتصادية، كما سيساهم هذا أيضا في إيجاد السبل اللازمة لمعالجة مصادر الاختلالات الاقتصادية.
- محاولة رفع معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر من خلال الاستثمار في قطاع الصناعة والزراعة.
- وضع سياسات مناسبة لمعالجة الاختلالات الاقتصادية.
- ترشيد الإنفاق الحكومي في حدود الموارد المالية المتاحة.
- دعم وتشجيع القطاع الخاص الذي يتميز بكثافة العمالة من خلال المزايا والحوافز المقدمة له، تناسبا مع حجم فرص العمل التي بإمكانه توفيرها.
- ضرورة إعطاء الأهمية الكافية للدراسات القياسية والتنبؤية فيما يخص مختلف الظواهر الاقتصادية، وذلك بإنشاء مخابر خاصة بها وأخذ نتائجها بمحمل الجد، وذلك لكي لا تبقى حبرا على ورق.
- إتاحة البيانات الصحيحة أمام الباحثين وتوفير قيم حقيقية.

ثالثا- المقترحات المستقبلية

نظرا لأهمية الموضوع يمكن اقتراح القيام ببعض الدراسات الأخرى نتيجة لقلة الدراسات التي تهتم بالبحث عن الإنفاق وتأثيره عن الإنفاق الاستهلاكي الخاص في الجزائر من خلال:

- إدخال متغير السعر في دوال الاستهلاك وذلك من خلال دراسة التطور الزمني للمسح.
- تقدير أنظمة دوال الاستهلاك تحتوي على عدة معادلات وليست معادلة واحدة فقك، ذلك من أجل تقدير المرونات التقاطعية.

- العوامل المؤثرة على هيكل الإنفاق الاستهلاكي الأسري الخاص.
- دراسة بعض المتغيرات الجديدة التي تأثر على الإنفاق الاستهلاكي الخاص.
- أثار سياسة الإنفاق الحكومي على التضخم والبطالة.
- التنسيق بين السياسة المالية والنقدية لتحقيق التنمية المستدامة.
- أثر الإنفاق على البنية التحتية على التنمية المستدامة.

وفي الأخير نأمل أن نكون قد أعطينا الموضوع حقه من الاهتمام من خلال الإحاطة ببعض جوانبه لأنه موضوع واسع للدراسة وذو أهمية كبيرة في اقتصاد أي دولة.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا- الكتب:

- أحمد الأشقر، **الاقتصاد الكلي**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002.
- أحمد حمود القيسي، **المالية العامة والتشريع الضريبي**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط10، عمان، 2017.
- أموري هادي كاظم وسعيد عوض المعلم، **تقدير وتحليل نماذج الاستهلاك ما بين دوال أنجل ومنظومات الطلب**، دار المناهد للنشر والتوزيع، ط1.
- إياد عبد الفتاح النسور ومبارك بن فهيدي القحطاني، **سلوك المستهلك**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2013.
- التركي هيفاء وعبد الرحمن ياسين، **آليات العولمة الاقتصادية وآثارها المستقبلية في الاقتصاد العربي**، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.
- حربي محمد موسى عريقات، **مبادئ الاقتصاد (التحليل الكلي)**، دار وائل للنشر، ط1، عمان، الأردن، 2006.
- حسام داود وآخرون، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط2، عمان، الأردن، 2001.
- حسني عواضة، **المالية العامة**، دار النهضة العربية، ط4، بيروت، 1978.
- حسين عواضة وعبد الرؤوف قطيش، **المالية العامة الموازنة- نفاقاتها- وإيراداتها- ضرائب، ورسوم، القروض، الإصدار النقدي- الخزينة- دراسة مقارنة**، منشورات الحلبي الحقوقية، ط1، بيروت، لبنان، 2013.
- حميد بوزيدة، **جباية المؤسسات**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
- خابة عبد الله، **أساسيات في اقتصاد المالية العامة**، ط1، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2009.
- خالد العمري، **الاقتصاد الجزئي**، دار الفاروق للاستثمارات الثقافية، ط1، القاهرة، 2008.
- خالد شحادة الخطيب وأحمد زهير شامية، **أسس المالية العامة**، دار وائل للنشر والتوزيع، ط4، الأردن، عمان، 2012.
- رفعت محجوب، **المالية العامة-النفقات العامة**، الجزء الأول، 1971.

قائمة المراجع

- زهير أحمد قدورة، **علم المالية العامة والتشريع الضريبي وتطبيقاته في المملكة الأردنية الهاشمية**، دار وائل للنشر، ط1، الأردن، عمان، 2012.
- زينب حسني عوض الله، **مبادئ المالية العامة**، جامعة الإسكندرية.
- زينب حسين عوض الله، **مبادئ المالية العامة**، دار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1995.
- سامر عبد الهادي وشادي الصرايرة ونضال عباس، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، دار وائل للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2013.
- سعيد سامي الحلاق، **النقود والبنوك والمصاريف المركزية**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2016.
- سعيد عبد العزيز عتمان، **مقدمة في الإقتصاد العام (مالية عامة) مدخل تحليلي معاصر**، الدار الجامعية، الإبراهيمية، الإسكندرية، 2003.
- سوزي عدلي ناشد، **أساسيات المالية العامة: النفقات العامة، الإيرادات العامة، الميزانية العامة**، منشورات الحلبي الحقيقية، بدون طبعة، لبنان، 2009.
- سوزي عدلي ناشد، **مقدمة في الاقتصاد النقدي والمصرفي**، منشورات الحلبي الحقوقية، ط1، بيروت، 2006.
- السيد عبد المولى، **المالية العامة، دراسة الاقتصاد العام**، مطبعة القاهرة والكتاب الجامعي، مصر،1978.
- شبيب بونوة، زهرة بن يخلف، **مدخل إلى التحليل الاقتصادي الكلي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
- شيخي محمد، **طرق الإقتصاد القياسي (محاضرات وتطبيقات)**، دار الحامد، الطبعة الأولى، الأردن،2011.
- صفاء عبد الجبار الموسوي، وطه مهدي محمود، **التضخم الاقتصادي والتنمية السياحية**، دار الأيام للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2015.
- ضياء مجيد الموسوي، **الاقتصاد النقدي، قواعد- نظم- نظريات- سياسات- مؤسسات نقدية**، دار الفكر، الجزائر، بدون سنة النشر.
- طارق الحاج، **علم الاقتصاد ونظرياته**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 1998.

قائمة المراجع

- عادل أحمد حشيش، **أساسيات المالية العامة**، دار المعرفة المصرية، مصر، 1996.
- عادل فليح العلي، **مالية الدولة**، دار زهران، بدون طبعة، الأردن، 2008.
- عبد الرزاق بن هاني، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، دار وائل للنشر، ط3، الأردن، عمان، 2014.
- عبد القادر قداوي، **النمو السكاني والنفقات العامة – الجزائر نموذجا– دراسة تحليلية قياسية**، النشر الجامعي الجديد للنشر والطباعة والتوزيع، تلمسان، الجزائر، 2017.
- عبد القادر محمد عبد القادر عطية و د. رمضان محمد أحمد، **مفكرة النظرية الاقتصادية**، قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، القاهرة، 2005.
- عبد القادر محمد عطية، ورمضان أحمد محمد، **النظرية الإقتصادية الكلية**، قسم الاقتصاد، كلية التجارة، الإسكندرية، 2005.
- عبد الله شيخ محمود طاهر، **مقدمة في اقتصاديات المالية العامة**، الطبعة الأولى، مطابع جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، 1992.
- علي العربي وعبد المعطي عساف، **إدارة المالية العامة**، دار عالم الكتب، الرياض، المملكة العربية السعودية.
- علي داود حسام، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2013.
- غازي حسين عناية، **التضخم المالي**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000.
- فليح حسن خلف، **الاقتصاد الكلي**، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، عمان، 2007.
- كامل علاوي الفتلاوي، حسين لطيف الوبيدي، **مبادئ علم الاقتصاد**، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، 2013.
- محمد الصغير بعلي ويسرى أبوا العلاء، **المالية العامة**، دار العلوم للنشر والتوزيع، 2003.
- محمد خصاونة، **المالية العامة النظرية والتطبيق**، دار المناهج للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2014.
- محمد طاقة وهدى العزاوي، **اقتصاديات المالية العامة**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط3، الجزائر، 2008.
- محمود حسين الوادي، وآخرون، **الاقتصاد الكلي**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ط2، الأردن، 2010.

قائمة المراجع

- محمود حسين الوادي، وكاضم جاسم العيساوي، **الإقتصاد الكلي تحليل نظري وتطبيقي**، دار المسير للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، ط1، 2007.
- محمود عبد الفضيل، **مشكلة التضخم في الاقتصاد العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1982.
- مروان غطوان، **مقاييس اقتصادية –النظرية النقدية**– دار البعث للطباعة والنشر، قسنطينة، الجزائر، 1989.
- منير إسماعيل أبوا شاور، أمجد عبد المهدي مساعدة، **نقود وبنوك**، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2011.
- موفق محمد عبده، **حماية المستهلك في الفقه الاقتصادي الإسلامي (دراسة مقارنة)**، ط1، 2002.
- ناظم محمد نور الشمري ومحمد موسى الشروف، **مدخل في علم الاقتصاد**، دار زهران، عمان، الأردن، 1999.
- نزار سعد الدين العيسى وإبراهيم سليمان القطف، **الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات**، دار الحامد للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2006
- هارون الطاهر وبلمرابط أحمد، **التحليل الاقتصادي الجزئي**، منشورات جامعة باتنة، الجزائر، 1997
- وضاح نجيب رجب، **التضخم والكساد الأسباب والحلول وفق مبادئ الاقتصاد الإسلامي**، دار النفائس للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، عمان، 2010.
- وليد عبد الحميد العايب، **الآثار الاقتصادية لسياسة الإنفاق الحكومي**، مكتبة حسن العصرية، بيروت، 2010.

ثانيا– المذكرات:

- أحلام الفارس، **دور السياسة الجبائية في تغطية النفقات العامة بالجزائر للفترة من 2000 إلى 2018**، مذكرة ماستر، تخصص إدارة مالية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2019.
- إسلام عبد الله علي حسن، **محددات البطالة في السودان خلال الفترة (1990–2014) بإستخدام التكامل المشترك و نموذج تصحيح الخطأ**، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في

الإقتصاد التطبيقي (قياسي)، كلية الدراسات العليا (كلية الدراسات التجارية)، جامعة السودان للعلوم و التكنولوجيا، 2016.

- برقال فاطمة الزهراء، **تقدير دوال الإنفاق الاستهلاكي للأسر الجزائرية حسب مسح الديوان الوطني للإحصائيات سنة 2011**، مذكرة ماستر، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2015.
- بلجبلية سمية، **أثر التضخم على عوائد الأسهم-دراسة تطبيقية لأسهم مجموعة من الشركات المسعرة في بورصة عمان للفترة 1996-2006**، مذكرة ماجيستير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2010.
- بن البار أمحمد، **أثر السياسة النقدية والمالية على التضخم في الجزائر خلال الفترة (1986-2014) -دراسة تحليلية قياسية**، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص علوم إقتصادية، جامعة محمد بوضياف- المسيلة، 2016-2017
- بن عطية محمد، **دراسة استهلاك العائلات الجزائرية ما بين 1969-2005**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص اقتصاد تنمية، جامعة تلمسان، 2007.

- بن يحي رحمة ومالكي سمية، **تحليل نموذج الاستهلاك في الجزائر**، مذكرة ماستر، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2016.
- بن يحي فيصل وكودري صدام حسين، **محددات الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر دراسة قياسية للفترة (1990-2015)**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الإقتصادية، تخصص إقتصاد كمي، جامعة محمد بوضياف- المسيلة، 2016-2017.

- بودخدخ كريم، **أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الإقتصادي دراسة حالة الجزائر 2001-2009**، مذكرة ماجيستير، جامعة دالي ابراهيم، الجزائر، 2009-2010.
- بوراس لميس، **دراسة قياسية واقتصادية لمحددات التضخم في الجزائر 1990-2013**، مذكرة ماستر، تخصص اقتصاد قياسي، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2015.

قائمة المراجع

- جرياني ويزة، **استهلاك العائلات الجزائرية دراسة قياسية تحليلية للفترة 1980-2010**، مذكرة ماستر، جامعة أكلي محند اولحاج، البويرة، 2014
- حملة إيمان، **دراسة قياسية لأثر رأس المال البشري على النمو الإقتصادي في الجزائر للفترة (1980-2013)**، مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الإقتصادية، تخصص إقتصاد قياسي، جامعة العربي بن المهيدي- أم البواقي، 2015-2016.
- حمودي علي، **دراسة حول الإنفاق الإستهلاكي للأسر الجزائرية حسب مسح الديوان الوطني للإحصائيات سنة 2000**، مذكرة ماجيستير، تخصص الاقتصاد القياسي، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005.
- زروخي صباح، **أثر النمو الإقتصادي على البطالة في الجزائر دراسة قياسية للفترة (1986-2015)**، أطروحة مكملة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم التجارية، تخصص علوم تجارية، جامعة محمد بوضياف- المسيلة، 2016-2017.
- سارة النويصر، وأحمد البكر، **ورقة عمل لإدارة الأبحاث الاقتصادية، أثر الاستهلاك الخاص على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية**، مؤسسة النقد العربي السعودي، 2018.
- سميحة يونس، **إتجاهات خريجي الجامعات نحو السياسة الوطنية للتشغيل**، مذكرة ماجيستير، كلية الأدب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2007.
- سمير شيبان، **إشكالية تقدير أثر محددات ظاهرة التضخم في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1986-2016**، أطروحة دكتوراه، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2009.
- سمير معوشي، **التحليل الكمي لسلوك الإنفاق الإستهلاكي الأسري في الجزائر إتجاه المجاميع السلعية**، مذكرة ماجيستير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2007.
- شيخة عبد الرؤوف والعياشي أسامة، **أثر بعض المتغيرات الإقتصادية على التضخم في الجزائر دراسة قياسية بإستخدام نموذج الإنحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع ARDL للفترة ما بين (1980-2015)**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الإقتصادية، تخصص إقتصاد كمي، جامعة محمد بوضياف- المسيلة 2016-2017.
- ضيف أحمد، **أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر 1989-2012**، أطروحة دكتوراه، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2015.

قائمة المراجع

- عبيدي، **بعنوان التحليل القياسي لسلوك الإنفاق الحكومي في الجمهورية اليمنية**،2001.
- فيصل بشرول، **تقدير دالة الإنفاق الإستهلاكي العائلي في الجزائر باستخدام نماذج التكامل المشترك وتصحيح الخطأ**، مذكرة ماجيستير، تخصص اقتصاد تطبيقي وإحصاء، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2011.
- فيصل عزاب، **دور الإصلاح الجبائي في دعم الجباية العادية لتمويل الميزانية العامة للدولة – دراسة حالة الجزائر–**، مذكرة ماستر، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2014.
- قويد الويزة، **واقع البطالة والتشغيل في ولاية المدية – دراسة تقييمية لبرامج التشغيل المحلية 2010–2011**، جامعة المدية.
- كرلادي أمينة نزيهة ومكمن خديجة، **واقع الإنفاق الإستهلاكي للأسر الجزائرية في ظل السياسة الإقتصادية**، مذكرة ماستر، تخصص قانون خاص، المركز الجامعي بلحاج بوشعيب، عين تموشنت، الجزائر، 2017.
- لقوقي فاتح، **جودة نماذج السلاسل الزمنية الموسمية المختلطة SARIMA في التنبؤ بالمبيعات (دراسة حالة مطاحن جديع بتقرت)**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص الأساليب الكمية في التسيير، جامعة محمد خيضر– بسكرة، 2013– 2014.
- لكحل يحي، ومعتوقي هشام، **مساهمة الجباية العادية في إيرادات الميزانية العامة للجزائر– دراسة تحليل تقييميه خلال فترة 2010–2020**، مذكرة ماستر، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2021.
- ماجد حسني صبيح، **تأثير أثر الإنفاق الحكومي في الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الفلسطيني للفترة (1990–2014)**، بجامعة المقدس، فلسطين.
- محمد بن عزة، **ترشيد سياسة الإنفاق العام بإتباع منهج الإنضباط بالأهداف: دراسة تقييم لسياسة الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة 1990–2009**، مذكرة ماجيستير، العلوم الاقتصادية، جامعة أبوا بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2010.
- مقراني حميد، **أثر الإنفاق الحكومي على معدلي البطالة والتضخم في الجزائر 1988–2012**، مذكرة ماجيستير، تخصص اقتصاد كمي، جامعة امحمد بوقرة، بومرداس، 2015.

- مكي عمارية، **أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر –دراسة قياسية خلال الفترة 1986-2017**، أطروحة دكتوراه، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، 2018.
- نزهة بن عيسى، **أثر الصدمات النفطية على بعض متغيرات الإقتصاد الكلي (الإنفاق الحكومي، البطالة، التضخم، المديونية) دراسة تحليلية قياسية في الجزائر للفترة 1970-2015**، مذكرة ماستر، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2017.
- هاجر سلاطني، **سياسة الإنفاق الحكومي الاستثماري وأثرها على تحقيق التنمية المستدامة دراسة مقارنة الجزائر- الإمارات العربية المتحدة**، مذكرة ماجستير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2013-2014.
- هبة إسحاق علي، **محددات الإنفاق الإستهلاكي الخاص في السودان في الفترة 1972-2011**، مذكرة ماجيستير، تخصص اقتصاد قياسي، جامعة السودان، 2014.

ثالثا- المجلات:

- أقاسم قادة وعبان شهرزاد، **الآثار الطويلة و القصيرة الأجل للسياستين النقدية و الميزانية على النمو الإقتصادي في الجزائر**، المجلة الجزائرية للعولمة و السياسات الإقتصادية، جامعة الجزائر(3)، العدد 07، 2016.
- دحماني محمد أدريوش، **سلسلة محاضرات في مقياس (الإقتصاد القياسي)**، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية و علوم التسيير، قسم العلوم الإقتصادية، جامعة جيلالي ليابس- سيدي بلعباس، 2012-2013.
- دعاء محمد الزاملي، **دور الإنفاق الحكومي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في العراق للفترة 2003-2012**، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 16، العدد 01، سنة 2014، جامعة القادسية، 2014.
- زايدي بلقاسم، وعشار إيمان، **الآثار الاقتصادية والاجتماعية للتضخم في الجزائر**، الملتقى الدولي حول تقييم سياسات الاقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة، جامعة الجزائر، الجزائر، 2014.

قائمة المراجع

- سعدية زايدي، **سياسات التشغيل في الجزائر**، مجلة العلوم الإجتماعية والإنسانية، العدد 13، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2017.
- عبد الرزاق مولاي لخضر، **تقييم أداء سياسات التشغيل في الجزائر 2000-2011**، مجلة الباحث، العدد 10، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012.
- **علي سيف علي المزروعي، أثر الإنفاق العام في الناتج المحلي الإجمالي (دراسة تطبيقية على دولة الإمارات العربية المتحدة خلال السنوات 1990-2009م)**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية المجلد 28- العدد الأول- 2012.
- غلاب فاتح، ميمون الطاهر، **سياسات وبرامج التشغيل الدولية المتبعة في معالجة ظاهرة البطالة**، الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، 2011.
- المادة 75 من **القانون رقم84-17** المؤرخ في7 جويلية 1984 المتعلق بقانون المالية.
- مرابط عبد الحكيم، **سياسات التشغيل في الجزائر: المراحل والآليات**، مجلة طبنة- المركز الجامعي بريكة الجزائر، جامعة الجزائر 03.

باللغة الإنجليزية

- Akpan, P. E., & Udofia, L. E. **The Effect of Economic Policies on Private Consumption Expenditure in Nigeria**. International Journal of Social Sciences, 10(2). (2016).
- Francesco. F, Cosimo. **Government Size and Economic Growth in Italy: A Time series Analysis,** European Scientific Journal, 2016.
- Guo, K., & N'Diaye, **P. M. B. Determinants of China's private consumption**: an international perspective (No. 10-93). International Monetary Fund. (2010).

- Ishaku, N.**The Impact of Inflation on Private Consumption Expenditure And Economic Growth in Nigeria** (Doctoral dissertation),(2017).

- Lylia Sami et Ahmed Zakane, **Effet d'un choc budgétaire sur les variables macroéconomiques: approche économétrique par utilisation des modèles VECM appliquée au cas de l'Algérie,** Cahiers du CREAD n°83-84, 2008.

- Mehrzad. E, Ebrahim. Z **Government Size and Economic Growth in an Oil Oriented Economy: Evidence from Iran,** International Journal of Economic Papers, 2(2), (2017).
- MUHAMMAD AFZAL et al, OPENNESS, INFLATION AND **GROWTH RELATIOSHIPS IN PAKISTAN An Application of ARDL Bounds Testing Approach, Pakistan** Economic and Social Review, Vol : 51,N :01, Summer 2013.

- Paitoon Kraipornsak**, Impact of Government Spending on Private Consumption and on the Economy: The Case of Thailand**, World Academy of Science, Engineering and Technology International Journal of Economics and Management Engineering Vol:4, No:3, 2010.
- Taner Turan, **Optimal Size of Government in Turkey**, International Journal of Economics and Financial Issues, 4(02), (2014) .

- Yang Chen1, Fushu Luan2 and Weihong Huang3, **The Effect of Government Expenditure on Private Consumption: Evidence from China**, jornal of Global Economics,2014.

الملخص

عنوان المذكرة:

الإنفاق الحكومي وتأثيره على الإنفاق الاستهلاكي الخاص في الجزائر

للفترة 2020/1980

الملخص:

الإنفاق الاستهلاكي الخاص (PCE) هو الركيزة والمحرك الرئيسي لمتغيرات الاقتصاد الكلي للاقتصاد الحالي. تنبع أهمية هذه الدراسة من تحديد العلاقة بين الإنفاق الحكومي وأثره على الإنفاق الاستهلاكي الشخصي. لحل هذه المشكلة، تم الاعتماد على المنهج الكمي باستخدام برنامج EVIEWS لدراسة العلاقة بين الإنفاق الحكومي وتأثيره على الإنفاق الاستهلاكي الشخصي في الجزائر للفترة 1980-2020.

أشارت النتائج المستخلصة من هذه الدراسة إلى وجود علاقة إحصائية موجبة وذات دلالة إحصائية بين الإنفاق الحكومي ونفقات الاستهلاك الشخصي، كما تم الحصول على نتيجة أخرى وهي الأثر الإيجابي لنفقات الاستهلاك الشخصي على التضخم والإيرادات الحكومية غير النفطية، وبالتالي أثر سلبا على معدلات التوظيف.

الكلمات المفتاحية:

الإنفاق الحكومي، الإنفاق الاستهلاكي الخاص، التضخم، الإيرادات الحكومية غير النفطية.

Abstract:

Personal Consumption Expenditure (PCE) is the main pillar and driver of macroeconomic variables for an existing economy. The importance of this study stems from determining the relationship between government spending and its impact on personal consumption expenditure. To solve this problem, a quantitative method was relied on using the EVIEWS program to study the relationship between government spending and its impact on personal consumption expenditure in Algeria for the period 1980-2020.

The results extracted from this study indicated that there is a positive and significant statistical relationship between government spending and personal consumption expenditure, Also, another result was obtained, was the positive impact of Personal consumption expenditure on inflation and non-oil government revenues, and thus, negatively affects the employment rates.

Keywords:

Government spending, private consumer spending, inflation, non-oil government revenues.

Resumé:

Les dépenses de consommation personnelle (PCE) sont le principal pilier et moteur des variables macroéconomiques d'une économie existante. L'importance de cette étude découle de la détermination de la relation entre les dépenses publiques et leur impact sur les dépenses de consommation personnelle. Pour résoudre ce problème, une méthode quantitative a été utilisée en utilisant le programme EVIEWS pour étudier la relation entre les dépenses publiques et leur impact sur les dépenses de consommation personnelle en Algérie pour la période 1980-2020.

Les résultats extraits de cette étude ont indiqué qu'il existe une relation statistique positive et significative entre les dépenses publiques et les dépenses de consommation personnelle. En outre, un autre résultat a été obtenu, c'est l'impact positif des dépenses de consommation personnelle sur l'inflation et les recettes publiques non pétrolières, et donc, affecte négativement les taux d'emploi.

les mots clés:

Les dépenses du gouvernement, dépenses de consommation privée, inflation, Recettes publiques non pétrolières.